

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

المملكة العربية السعودية والنظام الدولي الجديد
1991 - 2011

إعداد الطالب
فهاد فهد المطيري

إشراف
الدكتور محمد حمد القطاطشة

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة
الماجستير في العلاقات الدولية قسم العلاقات الدولية

جامعة مؤتة، 2012م

الإهداء

إلى كل من ضحوا بأرواحهم من أجل تحقيق الرفعة
للأمة الإسلامية والعربية
إلى روح والدي الطاهرة فهد راشد المطيري الذي كان ليفرح لوصولي على
ما رسمه لي
إلى والدتي نور عيني وإلى أشقائي الذين ساندوني دوماً
وإلى زوجتي ورفيقة دربي
وإلى أطفالي
أهدي هذا العمل المتواضع

فهاد فهد المطيري

الشكر والتقدير

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى جامعة مؤتة التي شرفتني أن أكون أحد طلبتها
في مرحلة الماجستير

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى أساتذة قسم العلوم السياسية في كلية العلوم الاجتماعية
والذين لم يبخلوا علي وعلى زملائي من علمهم وأدعوا ا
أن يكون في ميزان حسناتهم

كما ولا يفوتني أن أشكر كل من ساهم في إخراج هذه الرسالة
حتى وصلت إلى ما هي عليه بين أيديكم

وا من وراء القصد

فهاد فهد المطيري

فهرس المحتويات

الملخص

المملكة العربية السعودية والنظام الدولي الجديد

1991-2011

فهاد فهد المطيري

جامعة مؤتة (2012)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المملكة العربية السعودية وتأثيرها وتأثرها في النظام الدولي الجديد وكذلك سعت الدراسة إلى معرفة نمط وتفاعل السياسة الخارجية السعودية مع النظم الفرعية على اعتبار أنها جزء من النظام الدولي الجديد.

واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي والمنهج التاريخي ومنهج النظم لدراسة النظام الدولي.

وتوصلت الدراسة إلى أن المملكة العربية السعودية أصبحت تشارك بفاعلية واضحة في النظام الدولي حيث انتقلت السياسة الخارجية السعودية من الدبلوماسية الهادئة إلى الدبلوماسية المبادرة على اعتبار أن المملكة أصبحت تشكل ثقل سياسي واقتصادي في ظل غياب قوى إقليمية (مصر، سوريا، العراق) وبروز إيران، وتوصلت الدراسة إلى أن المملكة قد أصبحت ضمن مجموعة العشرين المؤثرة في الاقتصاد العالمي، ولا يخفى الدور الفاعل للمملكة في طرح العديد من المبادرات الناجحة ومنها اتفاق الطائف الخاص بلبنان، والمبادرة الخليجية لحل الأزمة اليمنية، وكذلك الموقف من الأزمة السورية.

الكلمات الدالة: النظام الدولي الجديد، تعددية الأقطاب، الدور الجديد للسياسة الخارجية السعودية.

Abstract

The Kingdom of Saudi Arabia and the New World Order 1991-2011

Fahaad Al-Mtairy

Mu'tah University (2012)

This study aimed to recognize the role of the Kingdom of Saudi Arabia and its impact and vulnerability within the new world order, as well as, the study deeply sought to identify the modality and the interaction of the Saudi foreign policy with the subsystems on the ground of being a part of the new world order.

The study used the analytical, historical and systems methodologies to analyse the world order.

The study clearly concluded that the Kingdom of Saudi Arabia became effectively involved in the new world order, where the Saudi foreign policy transferred from the soft, quiet diplomacy to initiative diplomacy on the basis that the Kingdom has become a political and economic weight in the absence of regional powers (Egypt, Syria and Iraq), and the raise of Iran, the study pointed out that the Kingdom has become within the group of twenty which influence the world economy. It bean known the effective role of the Kingdom in launching several successful initiatives along with Al-Taef Agreement toward Lebanon, and the Gulf initiative to solve the Yemini crisis as well as the Syrian crisis.

Key words: New World Order, Multi-polar, the new role of the Saudi foreign policy

الفصل الأول
خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 أهمية الدراسة:

أصبحت المجموعات الدولية إحدى الظواهر الأساسية المميزة للسياسات الدولية والنظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وأصبح لزاماً على الدول أن تكون جزءاً من إحدى هذه المجموعات الدولية، ولذلك حرصت المملكة العربية السعودية على أن تكون جزءاً فاعلاً من النظام الدولي في عهده الجديد وذلك انسجاماً مع إيديولوجيتها وموقعها وقوتها الاقتصادية، من هنا فإن أهمية هذه الدراسة تأتي من خلال محاولة فهم وتحليل النظام الدولي الحالي الذي لا يزال يتضمن العديد من القنوات والآليات التي يمكن من خلالها استيعاب الدول الصاعدة، ودمجها في المؤسسات الدولية الراهنة، فهذه المؤسسات باستثناء مجلس الأمن إلى حدٍ ما حتى الآن توفر فرصاً للعضوية والتمثيل والتعبير عن مصالح الدول الصاعدة وحمايتها الأمر الذي يوجد مصلحة في الحفاظ على المؤسسة الدولية القائمة، وهنا يبرز دور المملكة العربية السعودية كدولة لها وزنها الإقليمي والمحوري لاسيما أنها عضو فاعل في العديد من المنظمات الدولية الإقليمية مثل جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الإسلامي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية والأمم المتحدة وكذلك عضو فاعل في صندوق النقد الدولي من خلال امتلاكها لقوة تصويتية ضخمة، حيث بدا واضحاً أن المملكة العربية السعودية أصبحت إحدى أهم الدول الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط وبدأت دبلوماسيتها تخرج من الإطار المثالي نحو التدخل في إعادة صياغة النظام الدولي الجديد وفق ما تقتضيه الظروف من تدخل في منطقة وعدم التدخل في أخرى.

2.1 مشكلة الدراسة

يشكل التغيير في بنية النظام الدولي عاملاً حاسماً في إدارة العلاقات الدولية من حيث انتقال القوة إلى طرف على حساب طرف آخر على اعتبار أن القوة التي يمتلكها أحد قواعد النظام الدولي يمكن أن تستخدم لتغيير نمط العلاقات الدولية ضمن

هذا النظام وعلى اعتبار أن فقدان جزء من القوة يمكن أن يؤدي إلى إزديادها لـدى الطرف الآخر الأمر الذي يعني تغيير في شكل النظام الدولي واختلال فـي مفهـوم توازن القوى، وتكمن المشكلة لهذه الدراسة في محاولة فهم، إلى أي مدى اسـتفادت المملكة العربية السعودية من التغير الذي طرأ على النظام الدولي من نظام متعـدد الأقطاب ما قبل 1945 ثم إلى نظام ثنائي القطبية من 1945-1991 ثم إلى نظـام أحادي القطبية من سنة 1991 حتى اعداد هذه الرسالة 2011 وبداية 2012.

3.1 أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى:

أولاً: فهم ودراسة مفهوم النظام الدولي من الناحية النظرية.

ثانياً: التعرف على الخلل في ميزان القوى العالمي الذي أدى إلى تغيير شكل النظام الدولي من نظام متعدد إلى نظام أحادي القطبية.

ثالثاً: التعرف على تأثير التغير في النظام الدولي على دور المملكة العربية السعودية عالمياً وإقليمياً وعربياً.

4.1 أسئلة الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من سؤال رئيسي يتمحور حول: هـل أثـرت المملكـة العربية السعودية أو تأثرت في النظام الدولي الجديد؟

وقد تفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

1- إلى أي مدى شكل النظام الدولي الجديد عامل استقرار على النظم الفرعية؟

2- إلى أي مدى كان دور المملكة العربية السعودية فاعلاً في النظام الإقليمـي كجزء من النظام الدولي؟

5.1 منهجية الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على المناهج التالية:

أولاً: المنهج التحليلي:

يعتمد هذا المنهج على تحليل الأحداث السياسية بشكل علمي وسياسـي، وتـم استخدامه في تحليل تعامل النظام الإقليمي العربي مع الأزمة اللبنانية، ومن خـلال هذا المنهج تم التوصل إلى النتائج عن طريق قياس مدى دور وأهمية النظام الإقليمي في حل الأزمة اللبنانية.

ثانياً: مدخل تحليل النظم:

تم الأخذ بهذا المدخل الذي يدور في مركزيته حول اعتبار النظـام الـسياسي وحدة التحليل الرئيسة في دراسة الظواهر السياسية والاجتماعية والاقتصادية وحتى الأمنية والعسكرية، وهذا يعني دراسة النظام السياسي وأهميته وفاعليته وتأثيره فـي المجتمع الدولي، وقد استخدم هذا المدخل في تتبع المدخلات التي أثرت على طبيعة التفاعلات الإقليمية في منطقة الخليج والمخرجات التي أفرزتها هذه التفاعلات والتي انعكست بالتالي على طبيعة الدور السعودي في نشأة المجلس.

نظرية الدور:

للقائد السياسي دور واضح في التأثير على السياسة الخارجية لدولتـه، وكمـا يرى كثير من الباحثين، فإنّه يوجد العديد من العوامل التي تعظّم أثر وأهمية الـدور الذي يقدم به ذلك القائد ومن أهمها:: درجـة اهتمـام القائـد الـسياسي بالـسياسة الخارجية، واسلوب الوصول إلى السلطة، وكاريزمية القائد السياسي، وسلطة وخبرة القائد السياسي بالشؤون السياسية، وكذلك مرونة القائـد الـسياسي (سـليم، 1989: 183-187)

فالقائد السياسي له القدرة على فهم المخرجات السياسية الخارجية، إضافة على قراءة سلوكيات الدولة من خلال مراجعة قدراتها والإمكانيات التـي تملكهـا، هـذا إضافة إلى دراسة الدوافع الرئيسة الخارجية والمؤثرات الداخلية التي تصوغ الـدور الذي يمكن أن تلعبه الدولة، وهنا لابد من الإشارة إلى قدرة الدولة على حسن إدارتها لهذه القدرات والإمكانيات التي تملكها؛ وذلك لأن الدور من حيث صياغته أو طبيعته لا يتأثر فقط بالتصور والإمكانيات ولكن يمتد إلى كيفية الممارسة.

تكييف النظرية لغاية الدراسة:

تم تكييف نظريتي النظام واتخاذ القرارات الخارجية في هذه الدراسة من خلال تحليل أثر المتغيرات المختلفة على عملية اتخاذ القرار الخارجي للمملكـة العربيـة السعودية بخصوص التغييرات التي طرأت على بنية النظام الدولي؛ لأنه لا يمكـن لصانع القرار السياسي أن يتخذ قراره ضمن بيئة معزولة عن محيطه، وإنما يتـأثر بمجمل المتغيرات المحيطة سواء أكانت قادمة من البيئة الداخلية للدولة، أم من البيئة الخارجية لها، التي تمارس ضغوطاً متعددة ومتغيرة نسبياً، وذلك لمعرفة تأثير هـذه المتغيرات على صناعة القرار السياسي.

6.1 مصطلحات الدراسة:

النظام الدولي:

في ظل النظام الدولي الذي ساد منذ منتصف الأربعينيات من القرن الماضي، فإن الدولة استمرت في الأساس في تنظيم العلاقات الدولية، إلا أن العلاقة بين دول العالم تجاوزت الجانب الأحادي في العلاقة بين دولة وأخرى لتنظيم العلاقـات مـن خلال الانتماء لمجموعات وتنظيمات إقليمية، فقد شهد العالم قيام عدة نظـم إقليميـة تجمع كل منها علاقات متشابكة ومتبادلة في مختلف المجالات الحياتية، وكانت ثمة شروط تتوافر عند قيام النظام الإقليمي منها: (العطية، 1986: 26)

1. توافر القاعدة الجغرافية، إذ أن التواصل الجغرافي الطبيعي يضمن اسـتمرار الرابطة المشتركة بين وحدات النظام.
2. تعدد أطراف النظام، إذ لا يمكن اعتبار تحالف بين دولتين نظاماً إقليمياً.
3. أن تلتقي دول النظام على مصالح مشتركة وترتبط فيمـا بينهـا بتفـاعلات سياسية واقتصادية وثقافية ذات حجم متميز، وينبثق عنها بالتالي مؤسـسات سياسية، اقتصادية، اجتماعية.
4. أنه نظام لا قومي، إذ يشتمل على أكثر من قومية، على أن شـرط التماثـل والتشابه بين مؤسسات دول النظام يكاد يكون أهم من وحدة الانتماء القومي.

لذلك لابد من التعرف على مصطلح النظام الدولي حتى نستطيع أن نفرق بينه وبين مصطلح آخر هو المجتمع الدولي، فالنظام الدولي ليس هو المجتمع الـدولي، فالمجتمع الدولي هو الإطار الذي يشكل بنيان النظام الدولي تبعـاً لحقائقـه، ويجـد النظام الدولي مجال تطبيقه في المجتمع الدولي، إضافة إلى أن هناك اختلافـاً بـين التنظيم الدولي والنظام الدولي، فالتنظيم الدولي يعد المؤسس للنظام الدولي، بالتـالي لابد للوصول إلى تفصيل وتعريف للنظام حتى نفرق بين المصطلحات وعلى ذلـك، فالنظام الدولي يعرف بأنه: مجموعة الحقائق الاقتصادية والاجتماعيـة والجغرافيـة والسياسية التي تحكم علاقات المجتمع الدولي بكل أشخاصـه ومؤسـساته، وبكـل الأنساق القيمية والقانونية التي تُعبر عن هذه الحقائق، والتي تنظم علاقـات الـدول والمجتمع الدولي بالطبيعة، وآليات التنفيذ لهذه العلاقات (شرف، 1992: 2)

في حين يعرف هولستي (Holsti, 1967: P.9) النظام الدولي بأنه: "تجمع يضم هويات سياسية مستقلة- قبائل، مدن، دول، أمماً أو إمبراطوريات، تتفاعل فيما بينها بتواتر معقول ووفقاً لعمليات منتظمة (هولستي، 1967) أما بولدينغ (Boulding) فقد ركز في تعريفه للنظام الدولي على الأبعاد السلوكية الناجمة عن عملية التفاعل بين وحدات سياسية، فهي من وجهة نظره: "مجموعة من الوحدات السلوكية المتفاعلـة التي تسمى أمماً أو دولاً، والتي يضاف إليها أحياناً بعض المنظمات فـوق القوميـة كالأمم المتحدة، ويكن أن توصف كل وحدة من هذه الوحدات السلوكية بأنها مجموعة من المتغيرات التي يفترض وجود علاقات معينة فيما بينها"(Boulding, 1963: P7).

أشكال النظام الدولي:

لقد اتخذ النظام الدولي أشكالاً متعددة، وكل نظام من هذه الأنظمة يختلف عـن الآخر، وجوهر هذا الاختلاف هو عدد اللاعبين المشاركين في هذا النظام، وعلـى ذلك يمكننا أن نتبين اشكال النظام الدولي تبعاً للأشكال التاليـة: (صـبحي، 1995: 107)

1. نظام تعدد القطبية:

وما يميز هذا النظام تعدد أقطابه الموجودة فيه والتي تمتلك من مصادر القوة القومية والنفوذ ما يجعلها تحتل مركزاً هاماً على قمة الهرم الدولي وبالشكل الـذي

يميزها عن غيرها، ومتكافئة نسبياً إن لم تكن متعادلة فيما بينها، والتـاريخ ملـيء بأمثلة لهذا النموذج من القطبية، ففي عام 1700م كانت القوى العظمى تتمثـل فـي (الإمبراطورية العثمانية، السويد، هولندا، إسبانيا، النمسا، فرنسا، بريطانيا)، وتلتهـا بعد فترة من الزمن قوى عظمى أخرى تمثلت بـ (النمـسا، فرنـسا، بريطانيـا، بروسيا، روسيا)، وفي عام 1870م أضيف للدول السابقة إيطاليا، أمـا فـي عـام 1919م فقد تمثلت القوى العظمى بـ (النمسا، فرنسا، بريطانيا، ألمانيـا، روسـيا، إيطاليا، اليابان، الولايات المتحدة)، وفي عام 1935م خرجت النمسا مـن تـشكيلة الدول العظمى السابق ذكرها.

2. نظام ثنائي القطبية:

من خلال النظر في هيكل هذا النظام نلاحظ بأنه يتكون من قوتين عظميـين لهما مقومات من القوة ما لم يمتلكه غيرهما، وتتخذ علاقات القوة في هـذا النظـام أشكالاً مختلفة من أبرزها عملية (الاستقطاب) أي تمركز القـوى العظمـى حـول مركزين قياديين وقيام علاقات تنافسية بينهما، وفيه مثال لهذا النمط هو النظام الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية، حيث برزت القوتان العظميتان آنـذاك (الولايـات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي)، حيث امتد هذا النظـام خـلال الفتـرة مـن 1945-1991 (فهمي، 1997: 65).

3. النظام أحادي القطبية:

إن ابرز ما يميز هذا النظام هو ظهور دولة واحدة على قمة الهـرم الـدولي تمتلك من القوة والنفوذ ما لم تمتلكه غيرها من وحدات النظام الدولي، وأهم سـمات هذا النظام هو أن الدولة المتفردة بالقوة والنفوذ تعتلي قمة الهـرم وتقـوم بفـرض السياسات وتوزيع الأدوار على بقية وحدات النظام، وتتدخل في شؤون الدول مـن أجل ترتيب البيئة الدولية بالشكل الذي يضمن لها الاستمرار في قيادة العالم، ومثـال هذا النموذج قيادة الولايات المتحدة للعالم منذ عام 1991م بعد أزمة الخليج الثانيـة وتفكك الاتحاد السوفيتي (بدران، 1995: 21-30).

الفصل الثاني
الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري: تطورات النظام الدولي:

يمكن القول بأن المشهد السياسي العالمي وتطوراته شهد خلال الفترة الماضية، ولا يزال يشهد، تحولات عن الحالة التي كان عليها عقب انتهاء الحرب الباردة- حين ساد الاعتقاد بانتصار النموذج الديمقراطي الليبرالي الرأسمالي- نحو حالة جديدة لم يكن منظروا العلاقات الدولية، خاصة المنحازين منهم لليبرالية الجديدة، يتوقعونها حينذاك (عبد الناصر، 2012: 80).

ولا بد هنا من إطار تاريخي موجز لأهم التطورات التاريخية للنظام الدولي قبل البدء بمحاولة وضع تأصيل نظري لمفهوم وإشكالية النظام الدولي.

يمكن القول أن النظام الدولي الحديث مر في أربع مراحل:

المرحلة الأولى: وتمتد من عام 1945 وحتى عام 1985م (مع التسليم بإمكانية التمييز في إطار هذه المرحلة بين مرحلتين:

مرحلة القطبية الثنائية الجامدة (1945-1971.

ومرحلة القطبية الثنائية المرنة (1971-1985).

المرحلة الثنائية: وهي التي بدأت بوصول الرئيس السوفيتي السابق جورباتشوف إلى قمة السلطة في الاتحاد السوفيتي واستمرت حتى نشوب أزمة الخليج الثانية عامي 1991/1990 وما أعقبتها من تداعيات.

المرحلة الثالثة: وهي المرحلة التي بدأت بانهيار الاتحاد السوفيتي السابق (ديسمبر، 1991)، وانفراد الولايات المتحدة بزعامة العالم.

.(Kissinger, H, 1976)

المرحلة الرابعة: وهي المرحلة التي بدأت منذ العام 2008 واستمرت حتى الآن وهي المرحلة التي تزعزع بها ثقل الولايات المتحدة الأمريكية بعد الأزمة المالية وبعد الفشل في كل من العراق – وأفغانستان.

ويشير معظم خبراء العلاقات الدولية إلى أن هيكل النظام الدولي أخذ ينتقـل، منذُ نهاية حقبة "القطبية الثنائية" في مطلع التسعينيات، من "النمط شبه الإمبراطوري" القائم على سيطرة "القوة العظمى الوحيدة"، أي الولايات المتحدة الأمريكيـة، إلـى نموذج "انتشار القوة" القريب بصورة أو أخرى من "توازن القوى المحكوم" بين عدد من الدول والتجمعات المتكافئة القوة (الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، الـصين، اليابان، روسيا، البرازيل والهند). ورغم عدم إمكانية التحديد اليقيني لجميع المكونات العددية والنوعية للقوى الدولية المرشحة لتقاسم القوة والنفوذ فـي النظـام العـالمي المستقبلي، فإن الفكرة السابقة الخاصة بالهيكل الانتشاري للقوة، تبدو الأقـرب إلـى قابلية التصديق، من بين المسارات المستقبلية المتصورة العديدة لهيكل النظام الدولي القادم في الأجل الطويل (عيسى، 2011: 147).

وقد تميزت المرحلة الأولى من تطور النظام الـدولي مـن العـام (1945-1985) بسمة أساسية تركت بصماتها الواضحة على مستوى أداء وفعالية المنظمات الدولية على وجه العموم، وتعني بهذه السمة سيطرة روح الصراع والحرب الباردة بين المعسكرين المتنافسين: المعسكر الشيوعي بزعامة الاتحاد الـسوفيتي الـسابق والمعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة (مقلد، 1984: 52).

وتميزت المرحلة الثانية (1985-1990) بأنها شهدت مجموعة من علاقـات وموازين القوى القائمة بين أطرافه الفاعلة ومنها المملكة العربية الـسعودية والتـي تعتبر أحد أهم فواعل النظام الإقليمي العربي والشرق الأوسطي، وعلى نحو يكـاد يكون غير مسبوق على الإطلاق (القطاطشة، 2002: 17).

وتتمثل أبرز هذه التطورات فيما يلي: الاستمرار في انتهاج سياسات الوفـاق والتفاهم بين قطبي النظام الدولي، والتي كان من أهم مظاهرها لقاءات القمة المتعددة التي تمت بين قيادتي الدولتين – الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي- وخاصة خلال الفترة الممتدة بين عامي 1985 و 1988. ومن هذه التطـورات كـذلك، شـروع الدولتين العظميين في اتخاذ خطوات حثيثة وجادة فيما يتعلق بنزع السلاح وضبطه، وانسلاخ كل دولة منها عن بقية الدول الأخرى، وهو الأمر الذي انتهى بغروب نجم الاتحاد السوفيتي ثم انهياره تماماً ورسـمياً فـي 31 ديـسمبر مـن عـام 1991.

(محروس، 1995: 13) على أن أهم تطور شهدته المرحلة 1985-1990، والـذي هو في الواقع ليس منبت الصلة تماماً بباقي التطورات الأخرى التـي أشـرنا إلـى بعضها في عجالة سريعة، ذلك التطور المتمثل في انتهاج مبدأ التسوية السلمية للعديد من المنازعات الدولية الإقليمية حيث سمح ذلك للمملكة العربية الـسعودية أن تعقـد اتفاق الطائف بين القوى اللبنانية التي دخلت في حرب أهليـة انتهـت سـنة 1990 باتفاق الطائف، الذي كان الدور الأكبر للسعودية في إقراره، ضمن الظروف الدولية التي كانت كما أشرنا تنزع إلى التسوية السلمية للنزاعات الإقليمية – فهذا التطـور هو الذي يجسد – بحق- درجة تأثير التطورات الحاصلة في النظام الدولي بالنـسبة لفعالية المنظمات الدولية عامة والمنظمات الدولية والإقليمية على وجه الخـصوص (سعيد، 1992: 247-249). وبعبارة أخرى، فإن منهج التسوية الإقليمية للمنازعات الدولية لم يستغرق إلا قدراً محدوداً من أولويـات دبلوماسـية القمـة الأمريكيـة-السوفيتية في بدايات هذه المرحلة، إلا أن أحـداً لا يـستطيع أن ينكـر حقيقـة أن دبلوماسية الوفاق- بين قطبي النظام الدولي، وخاصة بعد وصول جورباتشوف إلى قمة السلطة في موسكو قد وفرت ولا شك المناخ السياسي الملائم لإنجاح مثل هـذه التسويات، هذا فضلاً عن حقيقة أنه كانت ثمة مبادرات سوفيتية عديدة دفعت بقـوة للسير في هذا الاتجاه (سعيد، 1992: 225)، وعلى الإجمال، فليس بوسـعنا فهـم حقيقة الدوافع وراء الاتجاه نحو هذه التسويات إلا إذا وضعناها كليـة فـي إطـار دبلوماسية الوفاق المشار إليها وكذا على أرضية البيئة الجديدة للعلاقات بين الـشرق والغرب، والتي كانت ملامحها قد أخذت في التبلور بوضوح منـذ منتـصف عقـد الثمانينيات (سعيد، 1992: 226).

والمتمعن في بنية النظام الدولي بعد العام 1990 يجـد أن هنـاك مفهومـان رئيسيان ومتلازمان قد أخذا في الظهور والتبلور بعد نشوب أزمة الخليج الثانية في الثاني من أغسطس 1990، وما نجم عنها من تداعيات.

وقد صار هذان المفهومان حاكمين – ولو نظرياً علـى الأقـل- للعلاقـات الدولية ولمختلف التفاعلات التي أخذت تحدث في إطار النظام الدولي منذ ذلك الحين

وهذان المفهومان هما: "النظام الدولي الجديد" من ناحية، و"الشرعية الدولية" من ناحية أخرى.

1.2 .1 مفهوم النظام الدولي الجديد:

لقد شاع استخدام مفهوم النظام الدولي الجديد منذ تفجر أزمة الخليج الثانية في صيف 1990 وتحديداً في 2 آب 1990، ولكن لا يعني هذا أن المفهوم قد ظهر فجأة خلال أزمة الخليج، بل يمكن تتبع جذوره منذ الخمسينيات، حيث طرح في سياق مطالبة بلدان العالم الثالث بنظام عالمي جديد أكثر عدلاً ويأخذ مصالحها بعين الاعتبار(إبراهيم، 1992: 49)، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية تكفلت بإجهاض هذه الدعوات سواء كانت باتجاه نظام اقتصادي جديد أو إعلامي جديد لأن ذلك سيفقدها الكثير من امتيازاتها (خميس، 2005: 104).

وقد دعا الاتحاد السوفيتي في الفترة التي سبقت عام 1985 إلى إقامة نظام دولي يتماشى مع الغاية النهائية الأيديولوجية الماركسية – اللينية ومشروعها الكوني، ومنذ العام 1985 ومع تولي غورباتشوف (Gorpatshof) السلطة في الاتحاد السوفيتي، وتبنيه لسياسات البريسترويكا (إعادة البناء) والجلاسنوست (المصارحة والمكاشفة) تزايد استخدام هذا المفهوم بشكل واضح (غورباتشوف، 1988: 139-140)، حيث راح يستخدم مصطلح النظام الدولي الجديد في سياق الحديث عن سياسته الخاصة بالتقارب مع الغرب بوجه عام والولايات المتحدة الأمريكية بوجه خاص، وكان غورباتشوف يقصد من وراء استخدامه لهذا الاصطلاح الدلالة على أنه النظام الذي أعقب الحرب الباردة والدلالة على انتهاء خطر المواجهة بين الشرق والغرب، وأنه نظام يقوم على مبادئ حاكمة جديدة تتضمن فيما تتضمن نزع السلاح وإحلال مبدأ توازن المصالح بدلاً من توازن القوى، انطلاقاً من التسليم بعدم قدرة أي من المعسكرين- الأمريكية والسوفيتي- على فرض إرادته على الآخر، ونزع الصفة الأيديولوجية عن العلاقات الدولية (علي الدين، 1995: 11).

أما على صعيد الولايات المتحدة فلم يكن الرئيس الأمريكي جورج بوش (George Bosh) أول من طرح هذا المصطلح حيث تعود الدعوات الأمريكية إلى

نظام دولي جديد إلى الحرب العالمية الأولى، فقد دعـا الـرئيس الأمريكـي ودرو ولسون (Woodrow Wilson) بعد هذه الحرب واستناداً إلى النتائج الإيجابيـة التـي حققتها لبلاده إلى نظام دولي جديد يقوم على الأخلاقية الليبراليـة (Dukes, 1989: 85)، وقد تجددت هذه الدعوة بعد الحرب العالمية الثانية، فكافة رؤسـاء الإدارات الأمريكية عبروا بصورة أو بأخرى عن أن الولايات المتحدة الأمريكية وجدت مـن أجل قيادة العالم إلى نظام دولي يتماثل مع ثقافاتها ورؤيتهـا للحيـاة (عبـدالفتاح، 1996: 216).

وبالرغم من أن الرئيس السوفيتي غورباتشوف كان الأسـبق فـي اسـتخدام مصطلح النظام الدولي الجديد لتوصيف مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، إلا أن قوة الدفع والانتشار الواسع لاصطلاح النظام الدولي الجديد يعودان لكثرة اسـتخدام الرئيس الأمريكي "جورج بوش" له منذ الأيام الأولى لحدوث أزمة الخليج الثانية (أبو لبده، 1999: 23) ، فقد استعمل "بوش" مصطلح النظام الدولي الجديـد 274 مـرة خلال خطاباته الرسمية وأحاديثه العامة في الفترة ما بـين آب (أغـسطس) 1990 (غزو العراق للكويت) حتى آذار (مارس)1991 (إخراج العراق مـن الكويـت)، (هيكل، 1999: 311)، وذلك في إطار الترويج لدور الولايات المتحدة في صـياغة نظام دولي جديد وحمايته، والتبشير بمبادئ وقيم هذا النظام التي تقوم على الالتـزام بقواعد القانون الدولي والشرعية الدولية، وضمان الأمن الجماعي، ونبـذ اسـتخدام العنف في العلاقات الدولية، وضمان الحرية والديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان، وحل الصراعات والمنازعات الإقليمية والدولية بالطرق السلمية، ولا نريد اسـتباق الحديث إلا أن واقع اليوم يشهد بروز هذه المبادئ التي أرادت الولايات المتحدة منها غطاء لتسويق مصالحها، والانفراد بموقع الصدارة على قمة النظـام الـدولي دون مشاركة أو منافسة من أحد.

وبالتالي فإن الجديد في هذا المفهوم هو شيوع استخدامه خلال أزمة الخلـيج الثانية وبعدها بصورة مكثفة لم يسبق لها مثيل، من هذا المنطلق يؤكد البعض علـى أنه إذا كانت أزمة الخليج الثانية أو تحد حقيقي للنظام الدولي الجديد، فإنهـا وفـي

الوقت نفسه مثلت بوابة رئيسية لإرساء بعض أسس هذا النظام وقواعده بحسب تصور القوة أو القوى الرئيسة الفاعلة فيه (زهران، 1991: 80).

وهكذا فإن التغير في النظام الدولي لا يحدث فجأة وبدون مقدمات، بل عادة ما يكون محصلة لسلسلة من التراكمات والتغيرات الجزئية التي حدثت عبر فترة زمنية طويلة نسبياً، وما يحدث غالباً أن تغيراً هائلاً يتم في عصر من العصور بطريقة بطيئة كمية في البداية ثم متسارعة كيفية في النهاية، ثم يأتي حدث جلل- عادة حرب كبرى –ليكون بمثابة الإشهار لهذه التغيرات، وتنتقل البشرية من حالة إلى أخرى، ومن تاريخ إلى آخر من التوازنات والعلاقات.

وهذا ما ينطبق على النظام الدولي الجديد الذي وجد شيوعاً إبان أزمة الخليج الثانية، فالواقع أن هذا النظام وإن وجد في الأزمة فرصة للإشهار، فإنه في الحقيقة أخذ في التكون منذ الحرب العالمية الثانية، ولكن لم تبدأ تجلياته في الظهور إلا في السبعينات، وتسارعت مع نهاية الثمانينات عندما اجتاحت رياح التغيير بلدان أوروبا الشرقية وأسفرت عن السقوط المدوي للأنظمة الشيوعية فيها، ومع مطلع التسعينيات وبمناسبة أزمة الخليج الثانية، تم إعلانه ليعبر عن تغيير نوعي في العلاقات والتفاعلات الدولية (سعيد، 1994: 34).

وفي ضوء هذه التحولات الدولية العميقة أخذ مصطلح النظام الدولي الجديد في احتلال مساحة واسعة تعبيراً عن التغيرات الدولية وإظهاراً للنمط الجديد في مجمل التفاعلات على الساحة الدولية، الأمر الذي ولد مجالاً واسعاً من الجدل والاختلاف في أوساط الباحثين والمفكرين، ومن ثم تباينت حوله المواقف والرؤى (أبو لبده، 1999: 22)، فعلى مستوى الفكر العربي انقسم المفكرون والباحثون تجاه النظام الدولي الجديد في بداية التسعينات إلى ثلاثة أقسام (توفيق، 1992: 52).

1. القسم الأول: يرى أن هناك فعلاً نظام دولي جديد ، وأن ملامحه وقواعده وآلياته بدأت تتضح وتتبلور وبصفة خاصة منذ اندلاع أزمة الخليج.
2. القسم الثاني: يرى عدم وجود نظام دولي جديد، وأن هذا الشعار يتضمن نوعاً من الوهم أو الخداع، لأن التطورات الكبرى آنذاك تتضمن إحداث تغيرات في شكل ومضمون التفاعلات الدولية فيما بين دول الشمال فقط،

بينما ستظل أسس وقواعد النظام القديم هي الحاكمة للعلاقات بين الشمال والجنوب، وبالتالي فإن الأمر لا يعدو أن يكون إعادة صياغة للمبادئ القديمة في شكل قوالب جديدة تحت غطاء الشرعية الدولية.

3. القسم الثالث: ويمثل التيار الغالب في الفكر العربي، حيث يرى بأن هناك مجموعة من التحولات والتغيرات الكبرى سيكون من شأنها خلق نظام دولي جديد، وأن المرحلة الراهنة- مرحلة التغييرات الكبرى – هي مرحلة انتقالية يتداعى خلالها النظام القديم ويتبلور النظام الجديد.

وأياً كان الأمر، فإن التغيرات التي شهدها ويشهدها النظام الدولي منذ منتصف الثمانينات تفرض الحديث عن جديد في النظام الدولي يميزه عن سابقه الذي ساد إبان حقبة الحرب الباردة، ولعل هذا الأمر موضع اتفاق تشير إليه أغلب الدراسات العربية والغربية، أما الاختلاف بينهم الذي يتمحور حول طبيعة هذه التغيرات وما أفضت إليه، فإنه يرجع إلى عمق التحولات الدولية وسرعة حدوثها وتداخلها وتداعياتها، الأمر الذي تضاءلت معه القدرة على التنبؤ بما قد تؤول إليه الأمور (أبو لبده، 1999: 24).

واليوم وبعد مرور أكثر من عقدين على بداية الانطلاقة الحقيقية لهذا النظام، لم يعد هناك أدنى شك بأن ما هو قائم يختلف تماماً عما كان، وهذا ما أثبتته الوقائع والمشاهدات لتفاعلات هذا النظام وعلاقاته، وكما سبق أن أشرنا يبقى النظام نظاماً بغض النظر عن تأثيراته على الدول الفقيرة، الأمر الذي يعني في التحليل الأخير بأن هناك نظاماً دولياً جديداً له سماته وملامحه التي تميزه عن النظام السابق، وأنه إذا كان مختلفاً بشأنه في الماضي عقب أزمة الخليج الثانية وعدم استيعاب التغيرات آنذاك، فإنه اليوم قد وصل إلى قمته عقب أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) وما رافقتها من تداعيات وأخيراً ما يجريه العالم من أزمة مالية وما يمر به النظام العربي من أحداث مزلزلة داخل بنية هذه النظم الفرعية وأكد أنه بالفعل نظام دولي جديد.

2.1.2 تأصيل نظري للتغير في طبيعة النظام الدولي

كان التغيير الذي حصل بظهور النظام العالمي الجديد تغييراً ضرورياً آثاره، وكانت نتائجه سلبية على العالم، وربما تكون هذه الآثار والنتائج ما تزال في بدايتها وظهور هذا النظام كغيره من الأحداث التاريخية – لم يمكن لتحقق لو لم تتهيأ له – إضافة إلى التغيرات في الدول الاشتراكية السابقة- ظروف خاصة بالقطب الآخـر، أي أن التغير في طرف رافقه ظروف مواتية في الطرف الآخـر، وهـذا جـوهر القضية، فبانتهاء النظام الاشتراكي اختفى نظام ليولد بعده نظام جديد قد يحمل فـي داخله ملامح المرحلة السابقة (رشيد، 1995)

وعندما نتحدث عن توازن القوى الدولي بشكل عام فإنما نقصد توازن القوى (Balance of Power) القائم بين الدول الرئيسية الكبرى في النظام الدولي وما يتبـع ذلك من سلم واستقرار، ويعرف مبدأ توازن القوى بأنه الأداة أو (الميكانيزم) التـي تستطيع الدول بواسطتها أن تنظم صراعات القوة فيما بينها، بحيث تتضمن استمرار النظام الدولي على مبدأ التعددية (Multi-state System) (الجميل، 1997: 66)، وأن تحمي استقلالها، وأن تحول دون ابتلاع كيانها القومي من جانب قوى دولية أخـرى متفوقة عليها، وهي تتبع في سبيل ذلك عدة وسائل يـأتي فـي مقـدمتها سياسـات التحالف التي تعكس – إلى حد ما- الصورة الحقيقية لتوزيعات القـوة وتقـسيماتها الدولية (العبدا ، 1990: 60).

ذلك أن نزاعات العدوان وسياسات التوسع التي يخلقها وجود فائض متـراكم من إمكانات القوة يزيد من متطلبات حماية الأمن القومي لبعض الدول، ولا يمكـن ردعها أو إحباط مضاعفاتها بفاعلية إلا بأسلوب القوة المضادة سواء فـي مـستوى مقارب لها أم متفوق عليها، وإذا كان من المتعذر واقعياً على بعض الـدول التـي تتعرض لمثل تلك التهديدات أن تقاومها بقوتها الذاتية المحدودة، فإنه يصبح لا مفـر أمامها من التحالف مع غيرها لعلها تستطيع بالقوة الجماعية التي توفرها إمكانـات التحالف أن تردع المعتدي برفع درجة المخاطرة على نحو غير مقبول لـه وذلـك بمقاييس القوة وموازينها المجردة (حتي، 1999: 165)

وعلى هذا فإن التوازن الدولي لا يشكل غاية مستهدفة بحد ذاتها، وإنما يشكل وسيلة مرغوباً فيها بقدر ما تحفظه للدول من استقلال وسـيادة، وبقـدر مـا يتـيح لكياناتها القومية من فرص للتعبير عن نفسها. وقياساً على هذه النتيجـة وانطلاقـاً منها، يصبح التوازن في تصور الدول التي تعتنق مبدأ الحل الحتمي والطبيعي الذي تحمي به مصالحها في علاقات دولية مما يتحكم به قانون القـوة وشـريعة الغـاب (مقلد، 1984 : 79:80)

لقد كان نظام القطبية الثنائية يتيح إمكانية لحرية حركة نسبية وهامش معـين في المناورة أمام الدول العربية، وهذه الإمكانية كانت مستمدة من حقائق الـصراع والتوازن والتباين بين قطبي النظام؛ فلأنهما كانا متصارعين كانا يبحثان عن الحلفاء والأصدقاء، وكانا مستعدين بالطبع لدفع ثمن ما لعلاقات التحالف والصداقة، ولأنهما كانا متوازنين كانت القيمة النسبية لانضمام حليف أو صديق جديد إلى هذا المعسكر أو ذاك تفوق بكثير الوزن الحقيقي لهؤلاء الحلفـاء أو الأصـدقاء (سـعيد،1992 :31-32)، ولأنهما كانا متباينين كانت هناك بدائل حقيقية في التوجهات الـسياسية والاقتصادية والاستراتيجية أمام دول العالم غير المنتجة لأي منهما، وبالفعل نجحت الدول العربية في الاستفادة الحقيقة من هذه الإمكانية المتاحة لحرية الحركة النـسبية سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الاسـتراتيجي (مقلـد، 1984 :81-82)، خصوصاً عندما كانت القطبية الثنائية تتسم بالمرونة.

ويعتقد أن انهيار التوازن الدولي في ظل النظام الدولي الجديد الذي أدى إلى المزيد من تهميش دور دول العالم الثالث بعامة والدول العربية بخاصة، وقد بـرز ذلك في: (حتي، 1999)

1. ضيق انتهاء الحرب الباردة بانتهاء تعدد الأقطاب بتفكك الاتحاد السوفيتي من هامش المناورة المتاح أمام دول العالم الثالث، ومن ثم أغلق المجـال أمـام النظام العربي للاستفادة منه، وبالتالي تلاشت الفرص المترتبة علـى منـاخ القطبية الثنائية (سعيد، 1992 :32).
2. لقد أدى انتهاء دور القطب السوفيتي الموازن للولايات المتحدة ووراثة روسيا الاتحادية الشخصية القانونية الدولية، متخلية تماماً عـن ميـراث المرحلـة

السوفيتية وارتباطاتها، بل وخضوع السياسة الروسية للضغوط الغربية عموماً والأمريكية خصوصاً المقترنة بالمساعدات الموجهة لروسيا (العبدا ، 1990: 60)، أدى إلى توقف الدعم السوفيتي السابق الاقتصادي والعسكري والتكنولوجي الذي كان يتجه للدول الموالية في المنطقة، التي تأثرت بطبيعة الحال أكثر من غيرها، الأمر الذي أخضع تدفق التكنولوجيا العسكرية والمساعدات غيرها، الأمر الذي أخضع تدفق التكنولوجيا العسكرية والمساعدات الاقتصادية ومبيعات السلاح لضبط غربي أكثر إحكاماً وبشكل يكاد يشمل المنطقة كلها، وقد قلل ذلك من احتمالات تطوير النظام العربي لإمكاناته الذاتية في مواجهة دول الجوار فضلاً عن تطورات النظام الدولي (العبدا ، 1990: 61).

وهناك مجموعتان من المتغيرات التي تلعب دوراً أساسياً في (تحول) أو (تغير) أو(انتقال) النظام الدولي من شكل لآخر، وهما:

أولاً: المتغيرات البنيوية:

وهي المتعلقة بالتكوين الداخلي للنظام الدولي، والتي من الممكن أن نطلق عليها المتغيرات الداخلية، ومنها على سبيل المثال:

1. المتغيرات المتعلقة بمركز النفوذ، أو ما يسمى بهيكل النظام، ويقصد بها خصائص ومكونات القوة أو النفوذ داخل النظام، وطبيعة وخصائص العلاقات القائمة بين وحدات النظام، وتتطلب دراسة هذه الخصائص دراسة الأقطاب داخل النظام، وتحديد القوى العظمى والكبرى وعلاقة التفاعل بينهما، وكذلك تحديد مراكز القوة في النظام الدولي وطبيعة وأساليب التفاعل بين وحداته (أمين، 1990: 70).
2. المتغيرات المتعلقة بالقوى الفاعلة في النظام السياسي الدولي ولتي تسمى وحدات النظام.
3. المتغيرات المتعلقة بعلاقات التفاعل بين وحدات النظام، حيث يتأثر كل نظام، سياسي دولي ويؤثر في حركة التفاعل بينه وبين وحداته مع بعضها، في صورة نماذج سلوكية.

4. المتغيرات المتعلقة بحدود النظام الجغرافية والتي تميزه عن الأنظمة الأخرى ويطرح الحديث عن المتغيرات التي أدت إلى التحول في النظام الدولي، إلى نظام دولي جديد، يطرح الكثير من التساؤلات، تتعلق بموضوع تحول النظام السياسي الدولي من قطبية ثنائية مفككة الأطراف، وهي صورة النظام السابق قبل انهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الشيوعية الأوروبية، وذلك النظام القـائم على أساس اقتسام القيادة في النظام بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، باعتبارهما الدولتين العظميتين، إلى نظام توحي ملامحه الأوليـة، بأنه نظام قطبية منفرد، أو كما يسمى "نظام هيمنة المركز الواحد"، وذلك ليس بسبب انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه المتزامن مع انهيار النظم الشيوعية في أوروبا الشرقية فقط، وإنما بسبب التفوق النوعي وهكذا (حاولـت) وتحـاول الولايات المتحدة التربع منفردة على قمة هرم النظام السياسي الدولي بوسائل، وطرق وأساليب مختلفة.

وقد علق كيسنجر على (قمة مالطا) بقوله: "على الولايات ا لمتحدة التي فعلت كثيراً لبناء حقبة ما بعد الحرب، أن تساعد الآن في التهيئة لنظام دولـي جديـد ... على لقاء مالطا أن يكون الخطوة الأولى لمسيرة طويلة نحو ما نأمل أن يكون عالماً أفضل". (فهمي، 1997)

وهكذا، لأول مرة في التاريخ، بعد أن كانت الحرب، احتواء الخيـار الأكثـر تحكماً في تحولات النظام الدولي إلى جانب عوامل أخرى سبق الحديث عنها، ورغم أن البعض أشار إلى استحالة ذلك لأن "تغليب نظام ومذهب على الآخر لا يمكن أن يتحقق، وبالتالي لا يمكن أن يحدث تحول في النظام العالمي إلا بوساطة وعبر حرب عالمية ثالثة". تؤدي إلى الدمار المؤكد الشامل للقطبين جراء فكرة الفنـاء المتبـادل الذي فرضته الأسلحة النووية، فإن عوامل أخرى لعبت دوراً في تحولات النظـام الدولي سلمياً (فهمي، 1997).

وعلى الرغم من أن الخطاب الأيديولوجي الليبرالي يخفي – مـع ادعـاءات الديمقراطية وحقوق الإنسان – حقيقة الاستفراد الأمريكي في النظام الـدولي، فـإن

سمات هذا النظام لا زالت في طور التكوين محاطة بالغموض والضبابية (السيد، 1998: 21)

مدخلات النظام العالمي:

يهدف هذا الجزء إلى رسم صورة مستقبلية لهيكل النظام العالمي وذلك بتحديد الفاعلين الرئيسين ونمط التكنولوجيا المستخدم، والتوازنات السائدة فيه، وتوزيع الموارد بين هؤلاء الفاعلين، بغرض أن تساهم هذه الصورة في تحديد التطورات المستقبلية للمكونات الرئيسية للنظام العالمي، وذلك مقدمة ضرورية لمعرفة أنماط التفاعلات فيما بينها.

يقصد بالفاعلين في النظام الدولي، تحديد تلك الوحدات السياسية والاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على النظام العالمي بأسره. وبشكل عام، فإن هذه الفواعل تنقسم إلى نوعين: أولهما، الدول، وهي الفاعلية التي سيطرت على النظام الدولي منذ ما يقرب من ثلاثة قرون مضت بنشأة الدول الحديثة، وثانيهما، فواعل أخرى أخذت تتمتع بدرجات مختلفة من الاستقلالية عن الدول بل وتؤثر فيها في أحيان كثيرة وأهمها المنظمات الدولية بنوعيها الحكومي وغير الحكومي، والشركات الدولية.

ويطرح تحديد الدول الرئيسية في النظام العالمي، عدداً من المشكلات نظراً لتعدد المعايير التي يمكن تبنيها لتحديد تلك الدول. وقد وجد الدارسون الذين اهتموا بعناصر قوة الدولة، صعوبة بالغة في تحديد هذه العناصر، فعلى سبيل المثال حاول كليفورد جيرمان في عام 1960 إقامة مقياس كمي يتضمن عدداً من العناصر مثل المساحة والسكان والقوة الصناعية والعسكرية (Bruce & Starr, 1960: 138-144)، ووصل في النهاية إلى أن القوى الرئيسة في النظام العالمي هي الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا والصين الشعبية وألمانيا الغربية. وفي عام 1968، قام هيرمان كان وأنتوني وينر بدراسة اعتمدت على معياري إجمالي الدخل القومي ونصيب الفرد من هذا الدخل ووصلا إلى أن هذه القوى بالترتيب – هي الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي واليابان وألمانيا الغربية وفرنسا والصين وبريطانيا والهند وإيطاليا وكندا (Kahn & Wiener, 2000: 98).

والواقع أنه رغم تعدد الدراسات حول قياس عناصر قوة الدولة، ما تؤدي إليه من ترتيب للقوى الرئيسية في النظام العالمي، فإنها تصل في معظم الأحـوال إلـى نتائج واحدة مع بعض الفروقات الطفيفة. وفي كل الحالات، تشغل الولايات المتحدة المركز الأول، وبعد ذلك نجد، وإن اختلفت في الترتيب، فرنسا وبريطانيا والـصين وألمانيا الغربية واليابان (Russett & Staar, 1960: 149, Satty & Khouja, 1976: 48-51) .

ولما كانت الدراسات تتفق على أن القدرات النووية لأي دولة هـي انعكـاس لقاعدتها الصناعية والعلمية فإنه وفقاً لمعيار إمكانات السلاح النووي يمكـن تقـسيم الدول ذات النفوذ إلى ثلاث مجموعات:

أولاً الدول العظمى الاستراتيجية: وهي تلك الدول التي تمتلك سلاحاً نوويـاً قـادراً على تحمل ضربة نووية أولى إستراتيجية من الخصم، مع الاحتفـاظ بمخـزون كاف من الأسلحة النووية لتوجيه ضربة ثانية، ومن ثم فإن هذه القوى لها صفة القدرة على الردع الشامل. وتضم هذه المجموعة الولايـات المتحـدة وروسـيا فلديهما أكبر مخزون من الأسلحة النووية في العالم.

ثانياً، وتليهما ثلاث دول كبرى تمتلك قدرات استراتيجية محدودة هـي: بريطانيـا وفرنسا والصين. ويلاحظ أن هناك فارقاً هائلاً بين القـوتين الأعظـم والـدول الكبرى الثلاث التالية لهما، ليس فقط من حيـث صـناعة الـسلاح وطاقاتهـا التدميرية، ولكن أيضاً من حيث خصائصها.

ولا شك في أن القدرة على إنتاج السلاح النووي شيء، وإنتاجه بالفعل شيء آخر، حيث يتوقف على ضرورات سياسية وجيوسياسية وقدرات اقتـصادية الـدول التي تنتجه (Smith & Bhatia, 1980: 26-28) .

وثالث، الدول ذات القدرات ا لنووية، وهي الدول التي تمتلك قدرات نووية ولكنها لا تنتج السلاح النووي، وتتمتع بنفوذ وتأثير دوليين نظـراً لقاعـدتهما الـصناعية والعلمية والاقتصادية، وتضمن – من دون ترتيب – النمـسا وبلجيكـا وكنـدا وتشيكوسلوفاكيا والدانمرك ومصر وفنلندا وألمانيا الشرقية والغربية وإيطاليـا

واليابان وهولندا والنرويج وبولنـدا والبرتغـال ورومانيـا واسـبانيا والـسويد وسويسرا وتركيا ويوغسلافيا (Kegley & Wildopt, 1980: 325-326).

والسؤال الذي يطرح نفسه – بعد أن وضعنا تقسيماً هرمياً لفواعـل الدوليـة الرئيسية في الوقت الراهن وخلال المستقبل القريب – هو عن احتمـالات التغييـر المتوقعة في هذا الهرم، خلال الفترة التي تمتد حتى عام 2015. مثلاً: هل سـيظل تعبير القوة الأعظم حكراً على الولايات المتحدة، أم أن هناك قوى أخـرى سـوف تنافسها في هذه المكانة؟ وطبقاً لعدد من العوامل التي سوف نفصلها فيما بعد، فـإن التحدي الحقيقي للقوتين الأعظم، ربما مع بدايات القرن الواحد والعـشرين، سـوف يكون من مصدرين أساسيين هما اليابان وأوروبا الموحدة، فرغم أن اليابان لم تنـتج السلاح النووي بعد، فضلاً عن القيود الواردة في دستورها علـى حجـم الانفـاق العسكري، فإن القدرات الاقتصادية والصناعية والتكنولوجية التـي لـديها تؤهلهـا للتحول من قوة أعظم، اقتصادياً، إلى قـوة أعظـم بـالمعنى الأمنـي والعـسكري والسياسي، فهي الدولة الثالثة في العالم (World Bank ,1987: 207) أن اليابان على الرغم من محافظتها – حتى منتصف الثمانينات- على أن يقل إنفاقها العسكري عن نسبة 1% من إجمالي دخلها القومي فإن ميزانيتها العسكرية قد تصاعدت بمعـدلات كبرى حيث ارتفعت من ثلاثة مليارات دولار عام 1973 (Japan Land Of Risisng Aerospace, 1983: 20)، وتشغل بذلك المكانة السادسة في الإنفاق العسكري العالمي بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وألمانيا الغربية وفرنسا وبريطانيا. وفي ظل النمو الاقتصادي المتوقع لليابان، فإنه سوف يكون بمقدورها زيادة هذا الإنفاق.

وتتميز اليابان، فضلاً عن ذلك، بتكنولوجيـا متقدمـة وخاصـة فـي مجـال الإلكترونيات والصناعات ثنائية الاستخدام (أي التـي تـصلح للاسـتخدام المـدني والعسكري معاً) (Asian Security Handbook, 2000: 36-43). وقد بـدأت اليابـان بالفعل- وإن كان ذلا لا يزال في أطواره الأولى- بالتحول من عملاق اقتصادي إلى عملاق سياسي وعسكري عن طريق التوسع في مفهومها لسياستها الدفاعية، التـي حددها رئيس وزرائها في كانون الثاني 1983 في أن تصبح اليابان كحاملة طائرات غير قابلة للغرق، وأن تكون لديها القدرة الدفاعية لمواجهـة القاذفـات الـسوفيتية

الاستراتيجية متوسطة المدى وكذلك القدرة على التحكم في الممرات الأربعة التـي تتخلل الجزر اليابانية، بحيث لا تسمح للغواصات والسفن السوفيتية بالمرور. وأخيراً فإن قوات الدفاع اليابانية لابد أن يكون لها القدرة على الحفاظ على أمـن خطـوط المواصلات لمسافة 1000 ميل تقريباً من الجزر اليابانية. وبتخطي هـذا التعريـف لأمن اليابان كل المفاهيم اليابانية السابقة في الدفاع عن اليابان.

أما الاتحاد الأوروبي، فإن بزوغه كقوة عالمية سوف يعتمد بدرجة أو بأخرى، على قدرته على التكامل السياسي والاقتصادي خلال الفترة المقبلة. وفيمـا يتعلـق بالوضع الحالي، تواجه تجربة الجماعة الأوروبية صعوبات جمة، بل إن الاقتصادات الخاصة بدول الجماعة تواجه ضغوطاً قوية من كل من الولايات المتحدة واليابـان، وبخاصة في ما يتعلق بعدد من تكنولوجيات الثورة الصناعية.

1.2. 3 النظام العالمي الجديد:

أولاً: هيكل النظام

يقصد بهيكل النظام توزيع القدرات في هذا النظام وبالتالي ترتيب الوحـدات المكونة له بالنسبة لبعضها البعض، ويهتم الباحثون بتحليـل هـذا البعـد بـالنظر لانعكاسات مثل هذا التوزيع على سلوك الوحدات الدولية (سـليم، 1989)، وقـدرة إحداها أو البعض منها على السيطرة على توجهات الفاعلين الآخـرين. وبمراجعـة نظرية الباحثين للبعد الهيكلي في النظام العالمي الجديد يمكن أن نفرق بين تـوجهين الأول يعطى لهيكل النظام دوراً رئيسياً في توجيه التفاعلات ومن ثم يركز أنـصار هذا الاتجاه على مفهوم القوة في النظام العالمي، وما إذا كان هذا النظـام يمكـن أن يوصف بأنه نظام قطب واحد أم تعدد قوى. أما التوجه الثاني فيعمل على التقليل من مداول هيكل النظام في توجيه السياسة الخارجية للوحدات الدولية، ويشير أنصار هذا الاتجاه إلى أن أنصار المدرسة الهيكلية يغفلون عاملين رئيسيين وهما دور القيـادة والعوامل الداخلية في توجيه السياسة الخارجية للدول. ونتناول في هذا الجزء عرضاً لوجهتي النظر السابق الإشارة إليهما.

يهتم أنصار إعطاء دور كبير لهيكل النظام في توجيه التفاعلات الدولية بدور القوة في هذا النظام. والواقع أن مفهوم القوة في أدبيات العلاقـات الدوليـة ارتـبط بمفهومين، حيث استخدم البعض مفهوم القوة بمعنـى عناصـر القـوة (عـسكرية، اقتصادية) بينما استخدمه البعض الآخر بمعنى القدرة على تغيير سلوك الآخـرين. مثل هذا الاستخدام المزدوج دفع بعض الباحثين مثل روزناو إلـى التأكيـد علـى ضرورة التفرقة بين هذين البعدين وبالتـالي اقتـرح اسـتخدم اصـطلاح القـدرة Capability ليشير إلى عناصر القوة ، واصطلاح التأثير Influence ليـشير إلـى القدرة على تغيير سلوك الآخرين (Rosenau, 1989). وفي إطار تنـاول البـاحثين للبعد الهيكلي في النظام العالمي الجديد اهتموا بهذين البعدين للقوة، حيـث اهتمـوا بتحديد ماهية عناصر القوة التي تمتلكها القوة الرئيسة في النظام ودلالة هذا بالنـسبة لقدرتها على التأثير على سلوك الوحدات الأخرى في هذا النظام. وفي هذا الـصدد يمكن أن نفرق بين توجهين لرؤية الباحثين للنظام العالمي الجديد فالبـاحثون الـذين أعطوا للقوة العسكرية دوراً هاماً في توجيه التفاعلات الدولية اعتقدوا أن الولايـات المتحدة الأمريكية يمكن أن تمارس دور القطب الواحد المـسيطر علـى الأحـداث الدولية. أما الباحثون الذين اهتموا أيضاً بالعناصر الأخـرى للقـوة سـواء أكانـت اقتصادية أم غير اقتصادية فتحدثوا عن نظام تعدد القوى الذي تنتفي فيـه إمكانيـة سيطرة أي منهم منفرداً على مجمل التفاعلات الدولية.

ويرى أنصار الاتجاه الأول أنه بانهيار الاتحاد السوفيتي أصبحت الولايـات المتحدة هي القوة العظمى الوحيدة القادرة على تنظيم الأوضـاع العالميـة دون أن تخـشى أي معارضـة فعالـة (سـعيد، 1988). وفـي هـذا الـصدد يوضـح (Krauthammer,1991) أن عالم ما بعد ال حرب الباردة ليس عالماً متعدد الأقطاب بل عالم القطب الواحد. فإن مركز القوة العالمية هي القوى العظمى التي لا تواجـه أي تحد وهي الولايـات المتحـدة التـي يؤيـدها حلفاؤهـا الغربيـون. ويعتقـد Krauthammer أن دور القوى الغربية بما في ذلك القوى الاقتصادية مثـل اليابـان وألمانيا لا يتعدى قيامها بتنفيذ التوجهات الأمريكية. هذه السيادة الأمريكية مرجعهـا وفقاً لوجهة النظر هذه هو أنها الدولة الوحيدة التي تتمتع بالقدرة التي تمكنهـا مـن

القيام بدور حاسم في أي صراع تختار أن تشارك فيه في أي مكـان فـي العـالم. ووفقاً لهذا الاتجاه فإن الولايات المتحدة تستطيع إذا أرادت استخدام عناصر قوتهـا المختلفة لإرساء قواعد النظام العالمي وتنفيذها. وفي ظل هذا التوجه الـذي يعكـس وجهة نظر بعض المسؤولين الأمريكيين في أول التسعينيات فإن الولايات المتحـدة كان عليها مسؤولية المحافظة على الاستقرار الدولي وقيادة تحـرك عـالمي نحـو تحقيق الديمقراطية (Carpenter, 1991).

إلا أن مثل هذا المنظور تعرض لنقض من جانب الباحثين الذين شككوا فـي إمكانية وجود ذلك القطب الواحد القادر على تنظيم العالم، واستندوا في هذا الـصدد على عدد من العوامل التي تؤيد وجهة نظرهم بأن نمط توزيع عناصر القوة والقدرة على التأثير تشير إلى أن هيكل النظام العالمي الجديد هو هيكل يتسم بتعدد القـوى، وإن اختلف هذا الهيكل عن هيكل تعدد القوى في ظل نظام توازن القوى الذي عرفه العالم في القرن التاسع عشر. فما هي الأبعاد التي أسس عليهـا بعـض البـاحثين رفضهم لوصف هيكل النظام العالمي بأنه نظام القطب الواحد، وما هـي مظـاهر اختلاف نظام تعـدد القوى الذي وصفوا به هيكل النظام عن ذلك الذي سـاد فـي القرن 19؟.

ركز الباحثون على عدد من العوامل في رفضهم وصف هيكل النظام العالمي بأنه هيكل القطب الواحد. وفي هذا الصدد عمدوا إلى إبراز حدود تمتع الولايـات المتحدة بالقوة بمعنى القدرة (مصادر القوة) والقوة بمعنى القدرة على التأثير. وفـي إطار تناول حدود القوة الأمريكية بمعنى عناصر القوة عمدوا إلى بيان حدود القـوة العسكرية في توجيه التفاعلات الدولية وتعدد مصادر القوة التي يجـب أن تمتلكهـا الدولة لتتمتع بدور القطب المسيطر على التفاعلات الدولـة. فيـرى روبـرتس أن التغيرات التي يشهدها العالم في ظل زيادة ظاهرة الاعتماد المتبادل تـشير إلـى أن احتمال استخدام القدرات العسكرية لتوجيه التفاعلات الدولية أصبح احتمالاً محـدوداً وفي نطاق عدد محدود من القضايا (Roberts, 1991 : 67) فهناك أنواع أخرى مـن القدرات التي يجب أن تتمتع بها الدول إذا كان لها أن تسيطر على مجرى الأحـداث الدولية (Rosenau, 1989). وفي هذا الصدد أشار والترز في تحليله للقوة الأمريكية

في فترات سابقة إلا أن تحقيق الولايات المتحدة لزيادة قدرها 5% في معدل النمـو الاقتصادي لمدة 3 سنوات يضيف إلى الولايات المتحدة قوة تفوق تلك التي يمكن أن تتمتع بها في حالة تحالفها مع بريطانيا (Waltz, 1979). كذلك أشار نـاي إلـى أن القدرات المادية ليست القدرات الوحيدة التي يمكن أن تتمتع بها الدول وأشار في هذا الصدد إلى ما أطلق عليه Captive Power الذي يعتمد على جاذبية أفكـار الدولـة والذي يمكنها من التأثير على الأولويات السياسية للوحدات الأخرى فإن ممارسة مثل هذا النوع من التأثير يعتمد على مصادر غير مادية للقوة مثل الثقافة والأيديولوجيـة والمؤسسات التي تسود في وحدة معينة (Nye, 1990).

ويشير أنصار تعدد مراكز القوى في هيكل النظام العالمي الجديـد إلـى أن مراجعة توزيع عناصر القوة بين الوحدات الرئيسية فـي هـذا النظـام (الولايـات المتحدة، اليابان، أوروبا) يوضح أنه لا يوجد دولة واحدة تتمتع بتفوق فـي جميـع عناصر القوة، حتى أن فاف في توصيفه للنظام العالمي الجديد أوضح غيـاب فئـة القوى العظمى من هذا النظام (Faf, 1991). كما أشار بوزان إلـى أن اصـطلاح القوى العظمى أصبح اصطلاحاً غير ملائم في ظل نظـام تعـدد مراكـز القـوى. ويوضح أنصار هذا الاتجاه أن الولايات المتحدة وإن كانت تتمتع بتفوق كبيـر فـي بعض عناصر القوة العسكرية (التفوق التكنولوجي والقدرة علـى نـشر القـوات) والأيديولوجي (جاذبية الأفكار الاقتصادية والسياسية) والدبلوماسية (علاقات صداقة مع العديد من الوحدات الدولية) والثقافية (انتـشار الرمـوز الاسـتهلاكية للثقافـة الأمريكية)، إلا أنها في المجال الاقتصادي تعاني من مشكلات فلأول مـرة تواجـه الولايات المتحدة تهديداً اقتصادياً في إطار تدهور أدائها في هذا المجال، وهـو مـا يتضح بمقارنة أدائها بالأداء الأوروبي والياباني حول عدد من المؤشرات مثل نمـو الناتج الإجمالي ونمو الإنتاج والتجديد التكنولوجي ومعدلات الادخـار ومـستويات الاستثمار ونوعية التعليم والموارد التي تخصص للبحث والتنمية.

فضلاً عن هذا فإن اليابان والجماعة الأوروبية تساهمان في تمويـل العجـز الأمريكي وكذلك فإن مراجعة الهيكل التجاري للولايات المتحدة في علاقتها باليابان توضح أن الواردات اليابانية من الولايات المتحدة تتضمن أساسـاً المـواد الغذائيـة

والمواد الأولية بينما تستورد الولايات المتحدة مـن اليابـان الـسلع التـي تتـسم بالتكنولوجيا المتقدمة الأمر الذي يزيد من المزايا التي تتمتع بها اليابان في مواجهـة الولايات المتحدة.

ومن ناحية أخرى فإن مراكز القوى الأخرى في النظام ا لعالمي الجديـد لا تتمتع منفردة أيضاً بعناصر القوة اللازمة لقيادة العالم فعلى الرغم من أن الجماعـة الأوروبية تمثل تجمعاً تجارياً وصناعياً هاماً إلا أنها لم تصبح بعد فاعلاً سياسياً بـل يتشكك البعض في إمكانية تحقيقها لذلك. وفي هذا الصدد أوضحت أزمة الخليج عدم تمتعها بسياسة خارجية موحدة. أما اليابان فبالرغم من قوتها الاقتصادية إلا أنها غير مؤهلة للقيام بدور قيادي في النظام العالمي بالنظر إلى ضعفها العسكري وعدم سيادة ثقافتها وحضارتها في النظام العالمي (Hunhington, 1992).

كذلك فإن انصار وصف هيكل النظام العالمي بأنه نظام تعدد القوى يشككون في احتمال قيام الولايات المتحدة بدور القطب الواحد بالنظر إلى عدم تمتعها بـالقوة بمعنى القدرة على التأثير على جميع التفاعلات الدولية فيشير جولدشـتين إلـى أن وجود قطب واحد يعني القدرة على تحديد أو على الأقل الـسيطرة علـى القواعـد والترتيبات التي تتحكم العلاقات الدولية في المجالات السياسية والاقتصادية وتعنـي السيطرة الاقتصادية القدرة على مركزة الاقتصاد العالمي حول هـذه الدولـة، أمـا السيطرة السياسية فتشير إلى القدرة على السيطرة على العالم عسكرياً. ويشير نـاي في هذا الصدد أن الحديث عن وجود قطب واحد مسيطر في النظام العالمي يتطلـب التعرض لمدى السيطرة التي يمارسها هذا القطب، ففي العالم المعاصر من النادر أن نجد موقفاً استطاعت في ظله دولة واحدة إملاء الترتيبات السياسية والاقتصادية على مستوى العالم. فأغلب نماذج السيطرة وفقاً لناي كانت نماذج للسيطرة الإقليمية ومن ذلك النفوذ السوفيتي في أوروبا الشرقية والنفوذ الأمريكي في منطقة الكاريبي. كذلك يوضح الباحث في هذا الصدد أن مراجعة التاريخ المعاصر توضح وجـود حـالات استطاعت فيها دولة واحدة أن تسيطر على القواعد والترتيبات التي تحكـم قـضايا محددة دون الأخرى، ومن ذلك الدور الأمريكي في مجالات التجارة والنقد في أوائل الفترة التالية للحرب العالمية الثانية. والذي لم يعد قائماً الآن بعـد الأزمـة الماليـة

العالمية والمديونية الأمريكية التي أدت إلى أن يتخذ الرئيس الأمريكي أوباما قـرار تخفيض الإنفاق العسكري لموازنة 2012.

وفي إطار الحديث عن هيكل النظام العالمي الجديد على أنه نظام تعدد القوى يوضح بعض الباحثين أن مثل هذا النظام يختلف عن نظام تعدد القوى الذي ساد في القرن 19. فإن مراكز القوى في النظام العالمي الجديد تمثل ما أطلق عليه دويـتش المجتمع الأمني المتعدد Pluralistic Security Community أي أن هـذه المراكـز المتعددة ذات التوجه الرأسمالي تمثل مجموعة ينتفي فيها توقع أو استعداد أي مـنهم لاستخدام القوة العسكرية في علاقتهما المتبادلة (Deutsch,1957).

ثانياً: التحرك الجماعي على المستوى العالمي:

يهتم فريق رابع من الباحثين بتقليل تداعيات انتهاء الحـرب البـاردة علـى إمكانية العمل الجماعي في النظام العالمي. ويشيرون في هذا الصدد إلى تأثير انتهاء الصراع بين الشرق والغرب على إمكانية استخدام الأمم المتحدة للقـوة العـسكرية وإمكانية التوصل لضبط الاسلحة على المستوى العالمي، وإلى إمكانية تغير طبيعـة بعض المؤسسات الغربية لتصبح مؤسسات عالمية. في إطـار تنـاولهم لإمكانيـة استخدام الأمم المتحدة للقوة العسكرية يشيرون إلى الأسـاس القـانوني مثـل هـذا الاستخدام ومجالات استخدام هذه القوة والمشاكل التي قد تعترض إمكانية استخدامها فيرى رست وسترلن أن النظام العالمي الجديد تم إرساؤه على اساس حكم القـانون ومبدأ الأمن الجماعي، ومثل هذه المبدأ يفترض بالضرورة احتمال اسـتخدام الأمـم المتحدة للقوة العسكرية، فإن الميثاق يعطي لمجلس الأمن سلطة المحافظة على السلم والأمن الدولي وأن يفرض إرادة المجلس على الدولة التي تخرق السلم.

إن استخدام القوة العسكرية بواسطة الأمم المتحـدة لتحقيـق حفـظ الـسلام والإجبار يعد من وجهة نظر أنصار هذا الاتجاه ضرورة أساسية لتحقيـق النظـام العالمي الذي يعتمد فيه الأمن الدولي بدرجة كبيرة على مجلس الأمن. ويشيرون في هذا الصدد إلى أنه لا يوجد في ميثاق الأمم المتحدة ما يمنع نشر مجلس الأمن لقوات حفظ السلام بدون موافقة كل الأطراف المعنية، وإن أوضحوا أن عدداً من الدول قد تعترض على هذا المبدأ نظراً لتخوفهم من أن مثل هذا المبدأ قد يفتح البـاب أمـام

إمكانية تبني تحرك يتعارض مع مصالحها القومية. إلا أن أنصار هذا الاتجاه يشيرون إلى أن حرب الخليج ساهمت في زيادة الاهتمام بتحقيق ردع فعال من خلال استخدام الأساليب الجماعية بدلاً من أن يتم مثل هذا الردع من خلال أحد أو عدد قليل من أعضاء الأمم المتحدة. أو بعبارة أخرى يشير الباحثون إلى أنه يوجد الآن اعتراف بأن وجود أساليب ملائمة للردع سيكون جوهرياً لتحقيق السلام في النظام العالمي الجديد.

أما الهدف الثاني لاستخدام القوة العسكرية فيقع في إطار الإجبار بدلاً من الاقتصار على الردع ويشير الباحثون في هذا الصدد إلى أن مثل هذا التحرك من جانب مجلس الأمن يمكن أن يعتمد على الفصل السابع (المواد 39=46) من الميثاق، حيث يكون الأعضاء أن يوفروا المجلس الأمن بناء على طلبه وبناء على اتفاقية أو اتفاقيات خاصة، القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات بما في ذلك المرونة الضرورية لتحقيق هدف المحافظة على الأمن والسلم. وحيث أنه لم يتم التوصل إلى اي من هذه الاتفاقيات، لم يتوفر لمجلس الأمن القوات للقيام بهذه المهمة. وبالتالي اعتمد مجلس الأمن على استخدام قوات مؤقتة لإعادة السلم في كوريا والخليج. ويشير المهتمون بتحليل هذا البعد للعمل الجماعي في النظام العالمي الجديد أن هناك بدائل يمكن أن يتبعها مجلس الأمن في المستقبل فمثل هذه البدائل تقدم احتمال الاستخدام الفعال لوظيفة الإجبار دون أن تعاني من المشاكل التي ترتبت على إعطاء مسؤولية هذه الإجبار لإحدى الدول الأعضاء منفردة. أحد البدائل المطروحة في هذا الصدد هو اتباع نمط معدل كما اتبع في كوريا حيث يتم وضع القوات القومية بطريقة مؤقتة تحت قيادة موحدة للأمم المتحدة. ويتم تحديد القيادة بواسطة أكبر الدول المساهمة في هذه القوات. وفي هذه الحالة يمكن تفادي بعض المشاكل التي شهدتها حالة كوريا، بأن يفرض على القيادة أن تتشاور مع مجلس الأمن أو السلطة العسكرية التي يعينها المجلس حول مهمة العمليات العسكرية والاستراتيجية الاساسية التي سيتم اتباعها. ويرى الباحثون أن الدول التي تقدم أكبر مساهمة في هذه القوات قد تعترض أو تقاوم مثل هذا الإجراء على أساس أنه يحد من حريتها في التحرك

وأنه يعرض قواتها لدرجة أكبر من عنصر عدم التأكد من وجهة نظرهـا (سـليم، 1994: 27).

أما البديل الثاني الذي يشير إليه الباحثون فيتفق مع الإجراء الذي تم تحديـده في المادتين 42 و43 من ميثاق الأمم المتحدة والذي وفقاً له يكون علـى أعـضاء الأمم المتحدة أن يوفروا لمجلس الأمن بناء على طلبه ووفقاً لاتفاقيـة أو اتفاقيـات خاصة القوات المسلحة والتسهيلات والمساعدة. وقد كانت علاقـات العـداء بـين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي إحدى العقبات الرئيسية أمام تحقيق هذا، وبانهيار الاتحاد السوفيتي أزيلت هذه العقبة. ويشير الباحثون إلى أن مثل هذه القوة ستتـشابه مع قوة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلم وإن اختلفت من حيث المهمة المسندة إليها ونوعية تسليحها وتشكيلها وقيادتها. إلا أن مثل هذا التوجه يواجهه عدد من المشاكل فيشير الباحثون في هذا الصدد أنه ليس من الواضح ما هو عدد الدول التي ستكون على استعداد لإبرام الاتفاقيات التي أشار إليها ميثاق الأمم المتحدة وما هي الفتـرة التي سيستغرقها إمكانية التوصل إلى مثل هذه الاتفاقيات، كل كما يشيرون إليه فـي هذا الصدد هو أن الظروف الدولية بعد حرب الخليج تبدو ملائمة بصورة أكبر عن أي فترة منذ سنة 1945 للتوصل لمثل هذه الاتفاقيات. كذلك فإن الوقت الذي يتطلبه تنظيم وانتشار القوة المتعددة الأطراف بواسطة مجلس الأمن غالباً ما يستغرق وقتـاً أطول عما إذا عهد إلى دولة أو أكثر من الدول الأعضاء بالقيام بمهمـة الإجبـار، خاصة إذا كانت هذه العملية تتسم باتساع نطاقها كذلك يثار تساؤل حـول احتمـال نجاح التحرك العسكري في ظل قيادة متعددة الأطراف عما لو تم مثل هذا التحـرك في ظل قيادة قومية. وأخيراً تثار هناك تساؤلات حـول تمويـل هـذه التحركـات العسكرية، فإن تاريخ تمويل قوات حفظ السلام ليس تاريخاً مشجعاً، أما عملية الخليج فاعتمدت على استعداد وقدرة الدول المشاركة على دفع الأعباء المترتبة على هـذه العملية وهو استعداد ارتبط بقدرتهم على السيطرة على توجهات العمليات العسكرية.

وفي إطار الاهتمام بالتحرك الجماعي على المستوى الدولي اهـتم بـاحثون آخرون بمستقبل ضبط التسلح في أعقاب الحـرب البـاردة. حيـث أوضـحوا أن ميكانزمات ضبط التسلح على المستوى الـدولي سـتزداد أهميتهـا بنهايـة نظـام

الاستقطاب وفي ظل تحقيق بعض الدول النامية لتقدم في المجال الصناعي والعلاقة الوثيقة بين التصنيع والقدرة على إنتاج الأسلحة خاصة وأن العالم يشهد ارتباطاً وثيقاً بين التكنولوجيا المدنية والعسكرية في مجالات الذرة والأسلحة الكيماوية، وبالتـالي يشهد العالم انتشاراً لتكنولوجيا التسلح والقدرات العسكرية وبصفة خاصة في مجـال الأسلحة غير التقليدية ويهتم الباحثون هنا بالتركيز على احتمالات استمرار اتفاقيـة الحد من انتشار الأسلحة النووية وبميثاق الاسلحة البيتاوجية وإمكانية التوصل إلـى اتفاقية لنزع السلاح في مجال الاسلحة الكيماوية.

ويشار في هذا الصدد إلى أن اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النوويـة تواجـه اختبارات في أوائل التسعينيات في إطار الأحداث التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط وجنوب آسيا والاتحاد السوفيتي السابق، فإن اكتشاف المجتمع الدولي لاتجاه العراق لاتباع برنامج للتسلح النووي حتى في ظل الرقابة التي تفرضـها الوكالـة الدوليـة للطاقة الذرية أدى إلى زيادة الاهتمام بالإجراءات التي ترتبط بـالتحقق والالتـزام باتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية. كما يهتم الباحثون في إطـار مناقـشة هـذه الاتفاقية كأحد أطر العمل الجماعي على المستوى الدولي باحتمـالات مـد العمـل بالاتفاقية في 1995. ويشيرون هنا إلى احتمال لجوء لدول المعارضة للحقوق التـي تتمتع بها الدول النووية سنة 1967 إلى التحرك على النحو الذي يثير تشكيكاً حـول احتمال استمرار العمل بمثل هذه الاتفاقية. إلا أنهم يشيرون ايضاً إلـى أن الغـرب يرى أن مثل هذا الاحتمال احتمال ضعيف حيث يعتقد أن اغلب دول العالم سـترى أن أمنها يمكن أن يتحقق على نحو أفضل في ظل الاتفاقية حتى وإن لم تكـن هـذه الاتفاقية اتفاقية مثالية. ويشير الباحثون إلى أن قضايا أخرى قد تظهر فـي الجـدل العالمي حول الأسلحة النووية في السنوات القادمة وبالتالي قد يصعب الآن التوصل إلى رأي مؤكد حول نتيجة الجدل حول مد العمل بهذه الاتفاقيـة فـي سـنة 1995 (محمد، 1992: 77).

كذلك يشير الباحثون إلى أن التسعينيات ستشهد اهتمامـاً بـضبط الأسـلحة البيولوجية والكيماوية فهناك اهتمام "بميثاق الأسلحة البيولوجيـة" Biological and Taxis Weapons Convention الذي أبرم في سنة 1972. حيث يوجد تشكيك حول

مدى التزام الدول بمثل هذا الميثاق فيوجد ما بين 10-15 دولة تمتلك قدرات حربية بيولوجية هجومية. أي بعبارة أخرى أن هذه الاتفاقية تفتقد آليات التحقق والالتـزام وبالتالي يتعين تقوية دور هذه الاتفاقية في التسعينيات. إذ أنهم يشيرون إلى أن هناك مشاكل أمام إمكانية أن تتضمن هذه الاتفاقية لميكانزمات التحقق التي قـد تـضمنها الاتفاقيات الدولية الأخرى نظراً لخصائص التكنولوجيا المستخدمة في هذه الاسلحة. وفي إطار تناول الأسلحة الكيماوية يشار إلى أن التسعينيات شهدت اهتماماً بالتوصل إلى اتفاقية شاملة لنزع السلاح في هذا المجال. علـى أن تتـضمن هـذه الاتفاقيـة ميكانزمات للتحفز والإلزام وأن تُطبق هذه الاتفاقية على جميع الدول سواء الـدول المتقدمة أو النامية.

ويوضح الباحثون أن أهمية التحرك الجماعي لضبط التسلح لا يـرتبط فقـط بدورها في الحد من انتشار الأسلحة غير التقليدية ولكن لها أهميتها أيضاً في إرساء قيم تحكم سلوك الدول في النظام العالمي الجديد، إلا أن مستقبل هذه الجهود سيتوقف على إمكانية نجاح هذه الإجراءات في التزام الدول بتنفيذ الاتفاقيات التي يتم التوصل إليها. وهذا الالتزام يتوقف بدوره على الإطار السياسي الذي يتم فيه هـذا الالتـزام حيث سيكون أكبر في حالة سيادة علاقات سلمية بين الدول عنه فـي حالـة سـيادة علاقات عدائية بينها. كما يعتمد أيضاً على مدى اهتمام تلك الدول التي تتمتع بالقوة السياسية والاقتصادية والعسكرية بضرورة تطبيق مثل هذا الالتزام.

وأخيراً يشير الباحثون في تناولهم لإمكانيات التحرك الجماعي على المستوى الدولي إلى إمكانية التحرك الجماعي في إطار المؤسسات التي كانت مقصورة على العالم الغربي. فخلال الحرب الباردة أقامت الدول الغربية شـبكة مـن المؤسـسات لتحقيق الأوضاع الاقتصادية والمجتمعية التي كانوا يبغون تأسيـسها فـي النظـام العالمي وتضمنت هذه المؤسسات مثلاً صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، الجـات، مجموعة الدول السبع. لقد عرقلت الحرب الباردة إمكانية إنشاء مؤسسات عالمية في هذه المجالات، وبالتالي فإن انتهاء هذه الحرب وانتصار الغرب يطرح إمكانية اتساع مثل هذه المؤسسات لتصبح مؤسسات عالمية، ويشار في هذا الصدد إلى أن اهتمـام

الدول الاشتراكية السابقة بالمشاركة في مثل هذه المؤسسات هو دليل على تدعيم السيطرة الغربية على توجهات العمل الجماعي على المستوى الدولي.

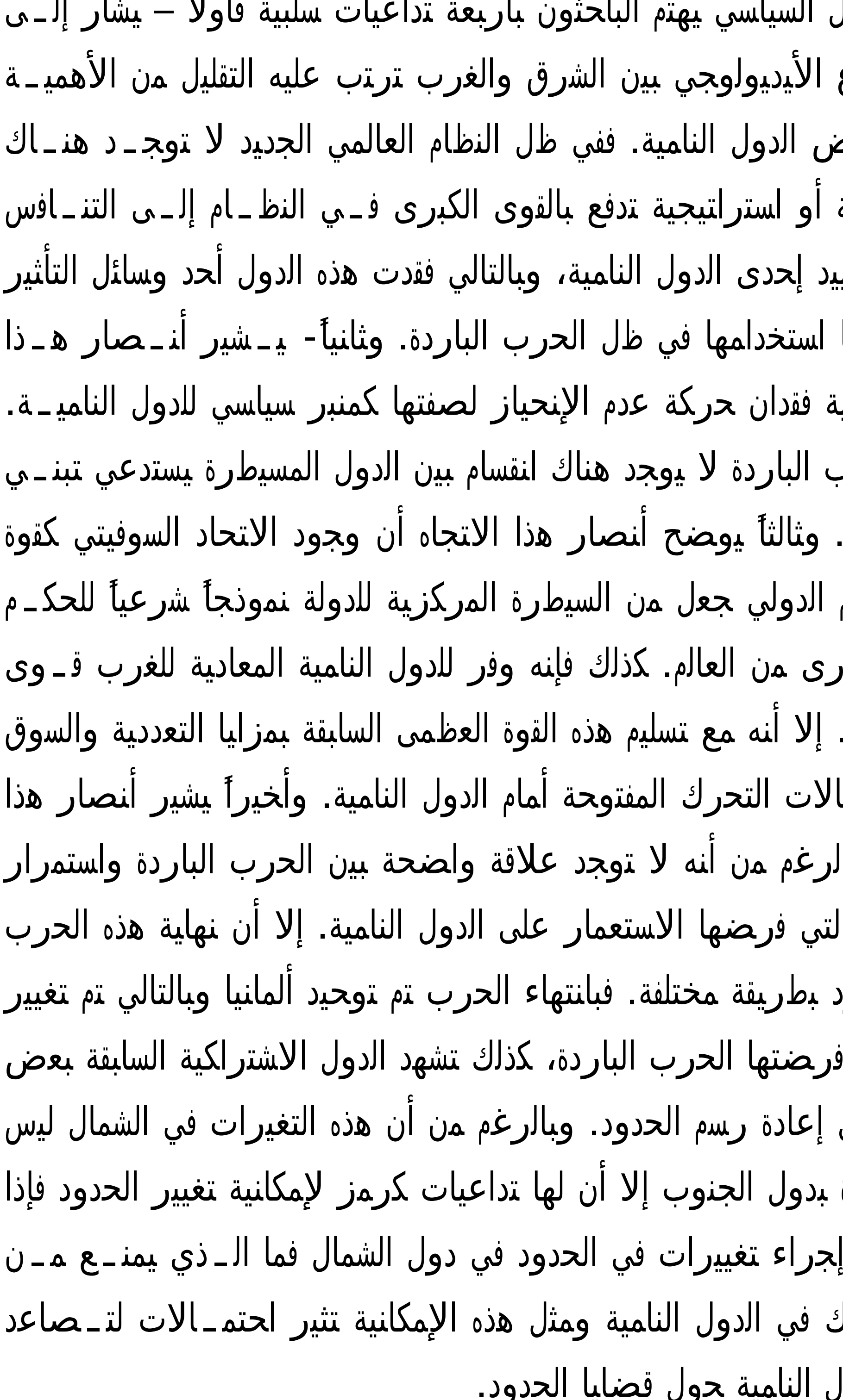
ثالثا: **وضع الدول النامية:** (سليم، 1994: 49)

اهتم بعض الباحثين بتحليل وضع الدول النامية في ظل نظام عالمي يتسم بتعدد مراكز القوى وإمكانيات التحرك الجماعي على المستوى العالمي، وبينما اعتقد البعض أن النظام العالمي الجديد ما زال يطرح فرصاً أمام الدول النامية اتجه البعض الآخر لإبراز الآثار السلبية للنظام العالمي الجديد على وضعية هذه الدول في هذا النظام.

ففي إطار تناول موريتان لوضع الدول النامية في النظام العالمي الجديد أوضح أنه لا توجد إجابة واضحة حول أثر ظهور الجماعة الأوروبية واليابان كقوى اقتصادية هامة في النظام العالمي على مستقبل حركة عدم الانحياز.

فبالرغم من تأكيده أن دول عدم الانحياز لم يعد بإمكانها استغلال المنافسة بين القوى العظمى للحصول على موارد والتزامات من هذه الدول، إلا أن هذا لا يعني من وجهة نظره أن حركة عدم الانحياز فقدت قدرتها على المناورة في الهيكل الدولي السائد حيث اعتقد أنه يمكن لهذه الدول أن تحصل على مزايا اقتصادية وسياسية. فلا يوجد من وجهة نظره ما يمنع دول عدم الانحياز من أن تأخذ وضعها بين الأقطاب الجديدة في النظام العالمي. كذلك يوضح الباحث في هذا الصدد أن النظام العالمي الجديد بما يتضمنه من إمكانيات للتحرك الجماعي على المستوى العالمي جعل الوقت مناسباً لإحداث تقدم في إقامة ميكانزمات متعددة الأطراف لنزع السلاح وتحقيق الأمن في الأقاليم التي تسودها الصراعات، ومن ناحية أخرى يسمح مثل هذا الوضع بتخطي الانقسامات التي سادت بين الشرق والغرب والجنوب.

أما الفريق الثاني من الباحثين فيرى أن النظام العالمي الجديد له تداعيات سلبية على الدول النامية سواء في علاقتها بالدول المتقدمة أو في علاقتها ببعضها البعض، ويشار في هذا الصدد إلى انعكاسات النظام العالمي الجديد بما يتضمنه من تعدد مراكز القوى التي تمثل مجتمعاً أمنياً متعدداً وإمكانيات التحرك الجماعي على المستوى العالم على الأمن السياسي والعسكري والاقتصادي والبيئة بالنسبة للدول



النامية ففي المجال السياسي يهتم الباحثون بأربعة تداعيات سلبية فأولاً – يشار إلى أن انتفاء الصراع الأيديولوجي بين الشرق والغرب ترتب عليه التقليل من الأهمية الاستراتيجية لبعض الدول النامية. ففي ظل النظام العالمي الجديد لا توجد هناك حوافز ايديولوجية أو استراتيجية تدفع بالقوى الكبرى في النظام إلى التنافس للحصول على تأييد إحدى الدول النامية، وبالتالي فقدت هذه الدول أحد وسائل التأثير التي كان بإمكانها استخدامها في ظل الحرب الباردة. وثانياً- يشير أنصار هذا الاتجاه إلى إمكانية فقدان حركة عدم الإنحياز لصفتها كمنبر سياسي للدول النامية. ففي أعقاب الحرب الباردة لا يوجد هناك انقسام بين الدول المسيطرة يستدعي تبني مثل هذه السياسة. وثالثاً يوضح أنصار هذا الاتجاه أن وجود الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى في النظام الدولي جعل من السيطرة المركزية للدولة نموذجاً شرعياً للحكم في المناطق الأخرى من العالم. كذلك فإنه وفر للدول النامية المعادية للغرب قوى عظمى لمساندتها. إلا أنه مع تسليم هذه القوة العظمى السابقة بمزايا التعددية والسوق العالمي، قلّت مجالات التحرك المفتوحة أمام الدول النامية. وأخيراً يشير أنصار هذا الاتجاه إلى أنه بالرغم من أنه لا توجد علاقة واضحة بين الحرب الباردة واستمرار التمسك بالحدود التي فرضها الاستعمار على الدول النامية. إلا أن نهاية هذه الحرب تثير قضية الحدود بطريقة مختلفة. فبانتهاء الحرب تم توحيد ألمانيا وبالتالي تم تغيير أحد الحدود التي فرضتها الحرب الباردة، كذلك تشهد الدول الاشتراكية السابقة بعض الضغوط من أجل إعادة رسم الحدود. وبالرغم من أن هذه التغيرات في الشمال ليس لها علاقة مباشرة بدول الجنوب إلا أن لها تداعيات كرمز لإمكانية تغيير الحدود فإذا كان من المقبول إجراء تغييرات في الحدود في دول الشمال فما الذي يمنع من إمكانية تحقيق ذلك في الدول النامية ومثل هذه الإمكانية تثير احتمالات لتصاعد الصراع بين الدول النامية حول قضايا الحدود.

وفي مجال تحليل التداعيات العسكرية يشير أنصار هذا الاتجاه إلى أن التغيرات التي شهدها النظام العالمي بانتهاء الحرب الباردة قد تدفع إلى الاعتقاد بأن انتفاء الصراع الأيديولوجي بين مراكز القوة سيترتب عليه تقليل دوافعهم للتنافس حول إمداد الدول النامية بالأسلحة إلا أن أنصار هذا الاتجاه يشيرون إلى تجارة

السلاح بصفتها أحد العوامل التي قد يترتب عليها استمرار تـدفق الـسلاح للـدول النامية فإن عالم ما بعد الحرب الباردة سيشهد استمرار تطلع عدد من الـدول لبيـع منتجاتها من الاسلحة، ففي ظل المنافسة التجارية الهائلة التي ستشهدها هذه الفتـرة فإن تصدير السلاح سيكون أحد المجالات القليلة التي يتمتع فيها الاتحـاد الـسوفيتي السابق والصين وتشيكوسلوفاكيا مثلاً بمزايا في ظل هذه المنافسة. وبالرغم مـن أن مثل هذا المنطق قد يكون اقل دلالة بالنسبة لدول مثل بريطانيا وفرنـسا والولايـات المتحدة. إلا أن هذه الدول الثلاث عليها أن تخوض منافسة حادة مع ألمانيا واليابـان في مجال الصناعات المدنية وهي منافسة لا تواجهها في مجال سوق السلاح، كذلك فإن الدول الكبرى تواجه احتمال انخفاض الطلب الداخلي على السلاح في ظل انتهاء الحرب الباردة وبالتالي سيكون لديها حاجة لتصدير الأسلحة للمحافظة على صناعتها في هذا المجال فضلاً عن هذا فإن دولاً أخرى مثل إسـرائيل والبرازيـل والهنـد وكوريا الجنوبية لديها القدرة والاستعداد للمنافسة في سوق السلاح وبالتالي فإنه في ظل تعدد مصادر السلاح والتنافس بين موردي السلاح وزيادة الطلب على التـسليح من جانب الدول النامية يرى أنصار هذا الاتجاه أنه من الصعوبة بمكان الحديث عن ضبط عملية تجارة السلاح (سعيد، 1997).

2.2 الدراسات السابقة:

دراسة (خوري،)هل ثم دور للسعودية في إعادة تشكيل النظام العالمي الجديد، وهي دراسة ركز فيها الباحث على المملكة العربية الـسعودية ضـمن مجموعـة العشرين، من خلال دورها وقوتها التصويتية في صندوق النقد الدولي ودورها فـي إدارة التمويل الدولي من خلال الصندوق وقد شخصها الباحث على موقعه من خلال dekh@myway.com

دراسة لـ: (فياض،) تحت عنوان السياسة الخارجية السعودية والتوجه شـرقاً وتحدث فيها الباحث عن زيارة الملك عبدا بن عبد العزيز لكل من الصين والهنـد وماليزيا وتحدث فيها الباحث عن آفاق التعاون السعودي الآسيوي وكان لهذا التوجه

ومنها الهند الحاجة لنقل التكنولوجيا وتوفير الأنظمة العسكرية وكذلك الصين وبعكس الغرب فليس لديها نظرية سيطرية او توسع نحو الشرق الأوسط.

وتحدث الباحث عن كذلك عن التعاون السعودي الهندي ونشرت هذه الدراسة في مجلة السياسة الدولية، العدد 64 1 يوليو.

دراسة لـ: (سلامة، 1980) بعنوان: السياسة الخارجيـة للمملكـة العربيـة السعودية منذ 1945 – دراسة في العلاقات الدولية نشرها معهد الإنمـاء العربـي، بيروت عام 1980، وتحدث الباحث في الفصل الرابـع تحـت عنـوان التحـالف الخارجي عن تطور الرابط السياسي بين السعودية والغرب وركز الباحـث علـى مرحلة ما بعد حرب أكتوبر 1977. والتي كان أهما ظهور أزمة الطاقـة العالميـة وتزايد دور السعودية في الاستراتيجيات الأمريكية.

الفصل الثالث

المملكة العربية السعودية والنظام الدولي

إمكانية التأثير

1.3 مقدمة.

إن النظام الذي كان سائداً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، هو النظام الـذي صاغته دول الحلفاء في مؤتمر (يالطا)، واصبح مصدراً لـشرعية العمـل الـدولي وإطاراً له، ومرجعاً للتطبيق وأداة لتنفيذ قراراته، بما فـي ذلـك النظـام القـانوني الدولي، إذ لا يمكن تصور وجود نظام دولي دون نظام قانوني دولي.

فالنظام القانوني الدولي هو (مجموعة القواعد القانونية الدولية التـي تحكـم العلاقات بين الدول في الحرب والسلم، بما فيها المعاهدات والاتفاقيـات والمواثيـق الدولية)، والنظام الدولي هو (كافة التنظيمات والتقاليد والقواعد الأساسـية المميـزة لجماعة بعينها، والتي وافقت على قبولها واتباعها في تنظيما لما ينشأ داخل إطارهـا من علاقات وروابط ونطاق دراسته يشمل أنشطة عديدة مـن جوانـب العلاقـات الدولية، كالمعاهدات، والعلاقات الدبلوماسية، والقنصلية، إلـى جانـب المنظمـات الدولية) (الجديع، 1999: 13).

فأي نظام دولي نستطيع أن نعده قائماً في جميع مراحل العلاقات الدوليـة – بحسب ظروفها- ليعبر عن شكل من أشكال تنظيم العلاقات الدولية – حـسب كـل فترة زمنية -، وهكذا صيغ ا لنظام الدولي بمقتضى معاهدة (ويستفاليا) عام 1648م وجاء الحاف المقدس وما تلاه من وفاقات أوربية لتكريس النظام الدولي فـي أثـر انتهاء الحروب النابليونية عام 1815م وأنشئت عصبة الأمم المتحدة بعـد الحـرب العالمية الأولى، ثم جاءت الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، وكلها نظـم أو مؤسسات لنظام اريد بها التعبير عن الواقع الدولي الجديد في حينه، أو الرغبـة فـي تدشين عهد جديد في العلاقات الدولية يعبر عن توازن القوة الدولية الجديدة لأطرافه فكانت (المملكة المتحدة) أي – بريطانيا- مثلاً تعمل جاهدة على إقامـة نـوع مـن التوازن الدولي، خدمة لمصالح منشودة، وقد أطلق عليها تسمية (حاملة الميـزان). ولكن المتغيرات الدولية تؤثر بشكل أو بآخر على تشكل نظام دولي خـلال حقبـة

زمنية كبيرة، لأن التغيير الدولي ليس من السرعة بمكان أن يتم تغيير عدد من الثوابت فيه، فالنظام الدولي ينشأ في كل مرة تتم فيها إعادة تنظيم للعلاقات الدولية ليمثل مشروعاً إرادياً في إعادة التنظيم. يستجيب لحاجات هي بذاتها متولدة عن تطورات سياسية واقتصادية(الطعان، د.ت)، فقد تحكمت في نشوء النظام الدولي تحولات دولية كبرى، مثل نتيجة الحرب العالمية الثانية، وظهور قطبين رئيسيين في الساحة الدولية، الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي، الأمر الذي شكل نظاماً دولياً قائماً على أساس توازن القوى حتى عام 1990، والذي مهد السبيل إلى طرح مشروع نظام دولي آخر بفعل متغيرات دولية جديدة في الساحة الدولية، أهمها انهيار الاتحاد السوفيتي: (أي أن القاعدة التي حكمت العلاقات الدولية في السابق هي غير القاعدة التي تحكم العلاقات الدولية في الوقت الحاضر) (عزيز، 1996).

فمن أجل أن يكتسب أي نظام دولي صيغته الدولية يتطلب توافر ما يلي:

أ- تنظيمات وقواعد وتقاليد مميزة.

ب- أن تتوفر إرادات دولية توافق على إقرار هذه التنظيمات والقواعد.

ج- الموافقة الدولية على ما ينشأ عن إقرار هذه التنظيمات.

والسؤال الملح: هل النظام الدولي المعاصر يسير وفق تنظيمات وقواعد جديدة تم الاتفاق عليها غير تلك التي تم الاتفاق عليها سلفاً بعد الحرب العالمية الثانية؟ فنقول أن النظام الدولي بعد 1945 ارتكز على ميثاق الأمم المتحدة، وجدير بالذكر أن هذا الميثاق من صنع المنتصرين في الحرب العالمية الثانية ومعظمهم كانوا من ثقافة واحدة ومصالح كانت متماثلة، لذا احتكروا حق النقض لأنفسهم، لذلك فإن المراقب لم يشهد تغييراً جوهرياً في مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة إضافة إلى استكمال بعض جوانب النقص فيه وتوضيح بعض مفاهيمه عبر اتفاقات وإعلانات دولية، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948، واتفاقية جنيف عام 1949، واتفاقيات عام 1966 الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للإنسان (العهدين الدوليين)، واتفاقية قانون المعاهدات عام 1969، والإعلان الخاص بالعلاقات الدولية والتعاون بين الدول عام 1970، واتفاقية قانون البحار عام 1982، وإعلان (مانيلا) الخاص بحل الخلافات بالطرق السلمية لعام

1982، والقرارات الخاصة في تعريـف (العـدوان، 1974)، وميثـاق الحقـوق والواجبات الاقتصادية لعام 1974، فضلاً عن المعاهدات الجماعية والثنائيـة التـي عالجت الميادين العلمية والاقتصادية والاجتماعية. إن كل تلك القرارات والإعلانات والمعاهدات أصبحت نافذة المفعول. بيد أن تطبيقهـا اعتمـد علـى إرادة الـدول ومصالحها (أبو لبدة، 2001).

أن الولايات المتحدة الأمريكية انفردت بإرادة واحدة، ولم تشاركها وتوافقهـا أية أطراف دولية في تبني مشروع نظام دولي جديد، مستغلة ظرف انهيار الاتحـاد السوفيتي، وتنامي تفجير الثورة العلمية والتكنولوجية والتقنية، وتراجع وضعف دور دول الجنوب (الدول النامية).

ولكن نود الاستدراك هنا أو لا يفهم من ذلك أن الدعوة إلى نظام دولي جديد يعالج المشكلات الدولية أمر مرفوض، بل حسب هذا النظام الجديد أن يكون مـدركاً لمشاكل التخلف والتنمية والفقر وغيرها، وفي إقامة علاقـات دوليـة بعيـدة عـن السيطرة والعدوان طبقاً لمبادئ وأهداف الأمم المتحدة والتي تضمن مبدأ المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء، وحسن النية في تنفيذ الالتزامـات، وفـض النزاعـات الدولية بالطرق السلمية، وحظر استخدام القوة أو التهديد بها، وتقـديم العـون إلـى المنظمة الدولية،و تعضيد مواقفها وإلزام الدول غير الأعضاء بالعمل وفقاً لمبـادئ الأمم المتحدة، وعدم تدخل المنظمة في الشؤون التي تتعلق بصميم السلطان الداخلي للدول، هذه هي المبادئ، أما الأهداف فهي حفظ السلام والأمن الـدوليين، وتنميـة العلاقات الودية بين الأمم، وتحقيق التعاون الدولي، واعتبار الأمم المتحـدة مركـزاً لتنسيق أعمال الأمم (الحديثي، 2003).

2.3 أثر التغيرات في تشكيل نظام دولي جديد (أحادي القطبية):

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية فرض هيمنتها على السياسة الدولية عقب انهيار النازية، وبدأت تشكل مناطق للنفوذ في أوروبا الغربية وجنوب شـرق آسـيا والخليج العربي تاركة السوفيت يدخلون أوروبا الشرقية، وفي الوقت نفـسه ظلـت بريطانيا وفرنسا تتحملان أعباء المستعمرات التي تديرها، بينما كانـت الولايـات

المتحدة وحدها تملك في تلك اللحظة في التاريخ قيادة وافرة لمكونات القوة، كان من ثوابت السوفيات مواجهة محاولة الهيمنة الأمريكية العالمية من خلال حلف وارسو، وسباق التسلح (تقليدي – نووي)، إلا أن ذلك أدى على تدهورهم الاقتصادي وقاد إلى تفكيك الاتحاد السوفيتي ومكونات قوته، مما أعطى الفرصة السانحة للولايات المتحدة لتحقيق مشروعها في أمركة العالم (المشاط، 2008).

إن فكرة تأسيس نظام دولي جديد لم تأت من فراغ، إن ثمة أسباباً اقتصادية وسياسية وعسكرية وفكرية دفعت من لهم مصلحة في ترجمة هذه الفكرة إلى واقع ملموس، ولكن الآراء اختلفت في كيفية ظهور فكرة النظام الدولي الجديد، فمنهم من يرى أن النظام الدولي الجديد قد ظهر في أزمة الخليج الثانية/آب/1990، وهناك من يقول أنه تولد مع تولي (ميخائيل غورباتشوف) زمام السلطة في الاتحاد السوفيتي عام 1985، وتبشيره بوجوب إنهاء الحرب الباردة وضرورة الانتقال إلى آفاق جديدة من التعاون مع الغرب والولايات المتحدة خاصة، كما أن هناك أحداثاً أخرى جساماً قد آذنت ببدء عهد جديد كانهيار الكتلة الشيوعية- وانفجار مسألة القوميات في يوغسلافيا- وجمهوريات السوفييت السابقة، وهذا كان في أوروبا، أما خارج أوروبا، فقد كانت لدى الإدارة الأمريكية النزعة لإنهاء أنظمة الحكم الدكتاتورية، والعسكرية في أمريكا اللاتينية، وتسوية الصراعات الإقليمية في دول العالم الثالث، مثل أفغانستان، أميركا الوسطى، نيكاراغوا، وشبه الجزيرة الكورية، قبرص، الصحراء الغربية، والحرب العراقية – الإيرانية (مغاوري، 2008).

لقد فسر انهيار الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشيوعية (الشرقية) انتصاراً لأفكار الغرب في الديمقراطية والتعددية السياسية وحقوق الإنسان، وأخذ قاعدة الغرب وفي مقدمتهم الرئيس الأمريكي السابق (جورج بوش الأب) يوجهون الأحداث أو يوصون للعالم أجمع بتوجيهها لكي لا تفلت الفرص في رسم ملامح عهد جديد كانوا في وقت مبكر من الأحداث التي شهدها العالم يعلنون قيامه (الطعان، د.ت).

فكانت الدعوة إلى نظام دولي جديد تحل محل الحرب الباردة نظام توازن الرعب، أن المقصود بالنظام الدولي هو النظام بالمفهوم الأمريكي، لأنه إذا ما أقررنا بوجوده، فإنه نشأ نتيجة عاملين أساسيين: هما غياب القطب السوفيتي،

وإدراك الولايات المتحدة بأنها القوة الوحيدة القادرة على ملأ الفـراغ بعـد انهيـار الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية.

3.3 أزمة النظام الدولي الجديد:

تباينت الآراء والمواقف من مسألة قيام نظام دولي جديد من عدمه، وشرعيته من عدمها، فهناك من يرى أن هذا النظام لم يظهر بعد على الرغم من حاجة الدول إلى نظام دولي يكفل التعاون والمساواة في السيادة، ونظام اقتصادي عالمي، مثلمـا دعت إليه مجموعة دول عدم الانحياز عام 1973 (هيكل، 2001)، أمام الجمعيـة العامة للأمم المتحدة، وكان رد الولايات المتحدة الأمريكية هو الرفض المطلق لهـذا المشروع، ففي خطاب للسيد (ميازوا) رئيس وزراء اليابان السابق سـنة 2007 (أن الوضع الدولي يحمل في طياته العديد من الإمكانيات لإقامة نظام دولي جديد سلمي، وأن الشكل المحدد لهذا النظام الجديد لم يتضح بعد بشكل جيد، ولكن علـى جميـع الدول أن تعمل معاً لإقامة نظام دولي جديد، في حين ذهب رئـيس وزراء الـصين السابق (لي بنج) في اتجاه آخر يبدو فيه أقل تفاؤلاً تجاه هذه المسألة بقوله أمام قمـة مجلس الأمن: (أن العالم يجد نفسه أمام انعطاف حاسم، فقد اختفى النظام القديم مـن دون أن يقوم نظام جديد)، (وهناك من يرى أن النظام الدولي القائم هو جديد وقـديم في آن واحد)، بمعنى أن النظام الدولي الجديد في جوهره لم يأتِ بشيء جديد فـي صيغ التعامل الدولي، فالنظام الدولي الجديد لا يعني تحولاً في قيم ومبادئ وشـرائع الدول الكبرى المسيطرة تجاه محور الجنوب، بحيث تتعامل هذه الدول مـع العـالم الثالث بعيداً عن الاستغلال بقدر ما هو استمرار للنظام القديم وبعقلية المستعمر وإن كان بلافتات جديدة.

ويميل إلى هذا الرأي (محمد حسنين هيكل) في كتابه (حرب الخليج وأوهـام القوة والنصر) حيث يقول: (أن ما ظهر بعد انتهاء الحرب الباردة لم يكـن نظامـاً عالمياً جديداً وإنما كان أقرب إلى ترتيبات جديدة يستحدثها نظام عالمي قديم يعيد بها تأكيد دوره في ظروف متغيرة)، ويعلل (هيكل) ذلك بقوله: (إن النظم تنشأ وتظهـر وتنمو نتيجة عوامل طبيعية في مجالات الصناعية والزراعة والتجارة والمال والقوة

العسكرية والمؤسسات الدستورية والسياسية والبنى الفكرية والثقافية وأنماط الحياة واساليبها، ولا تقوم الأنظمة العالمية بإعلان أو بحدث أو باحتفال، تخص الترتيبات الداخلية لأوضاع هذه النظم، وعلاقات مركزها الرئيس ببقية الفروع والأطراف) (هيكل، 2001).

4.3 أسس ومرتكزات السياسية الخارجية السعودية:

تقتضي محاولة فهم السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية الوقوف على طبيعة التفاعلات السياسية التي مرت بها شبه الجزيرة العربية، والعودة إلى جذور ومقومات السياسة الخارجية للمملكة المتصلة بحقيقتين اساسيتين: الأولى انطلاق السياسة الخارجية من المبادئ الإسلامية السامية التي شكلت تاريخياً قطب الرحى في سياستها الداخلية والخارجية منذ قيام الدولة السعودية الأولى ما بين 1744م – 1818م. أما الحقيقة الثانية فتتمثل في أن السياسة السعودية تنبثق من إيمان المملكة وقناعتها بوحدة مصيرها مع المصير العربي لأنها جزء من الكيان العربي الكبير الذي يرتكز على القيم العربية الأصيلة (الجديع، 1999، ص13).

من هنا فإن إمكانية استخدام ثقل التاريخ والوصول إلى ما يطلق عليه "دولة مسيطرة في نظام فرعي تراتبي" نظم فرعية مجاورة (إيران، تركيا، إسرائيل) حاولت السعودية أن تكون مشاركة غير مباشرة بالنزاع العربي الإسرائيلي وسياسة تتراوح بين التدخل وإدارة الظهر في البحر الأحمر، ونشاط دائم مقرون بموقف مهادن في الخليج (سلامة، 1980: 200).

من هنا فإننا يمكن أن نقسم المراحل التاريخية لدور المملكة وفق الآتي:

ففي المرحلة الأولى (1945-1957) يتميز هذا الدور بالهامشية، وفي المرحلة الثانية المرحة الثالثة (1966-1973) تدخل الدبلوماسية السعودية في المحيط العربي مرحلة التوازن، وفي المرحلة الرابعة (1973-1979) تبدأ بالظهور معالم ما يمكن تسميته بالحقبة السعودية، وفي المرحلة الخامسة (1979-1990) تدخل الحقبة السعودية في منعطف.

ومن (1990-2002) رجعت إلى مرحلة التوازن ومن 2002 حتى 2012 دخلت في مرحلة جديدة وهي مرحلة الدولة الفاعلة إقليمياً ودولياً من خلال دورها في طرح المبادرات من خلال المنظمات الإقليمية (مجلس التعاون) أو من خلال جامعة الدول العربية أو من خلال منظمة الأمم المتحدة، وفي هذه المرحلة نجد أن المملكة أصبحت دولة لها وزن دولي وإقليمي.

5.3 لمحة عن السياسة الخارجية السعودية:

ثمة اتفاق بين المتابعين للدبلوماسية السعودية، في عهد الملك عبدا ، على أنها تتسم بالديناميكية والتعامل الإيجابي العلني مع العديد من القضايا العربية والإقليمية، وهي سمة تختلف عما ميز هذه الدبلوماسية في السنوات السابقة، حيث كانت تفضل التحرك غير العلني والنشاط من خلال أطر جماعية أو إقليمية، والابتعاد عن طرح مبادرات لحل للأزمات العربية. أما في عهد الملك عبدا - بما في ذلك عدة سنوات سابقة كان يدير فيها شؤون البلاد كنائب للملك فهد في حين أعياه المرض ومنعه من ممارسة مهامه- فقد تعددت المبادرات وأبرزها المبادرة الخاصة بالقضية الفلسطينية، والتي تبنتها قمة بيروت عام 2002 كمبادرة عربية للسلام بعد إدخال عدة تعديلات طفيفة (أبو طالب، 2007: 119).

إذاً صورة المشهد الإقليمي كما تبدو الآن، وهو مشهد بدأ بالتشكل بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001، تنطوي على أربعة عناصر رئيسية: هجوم أمريكي في الشرق أو الخليج، وهجوم إسرائيلي في الغرب، أو منطقة الشام وهجوم سياسي إيراني آت من الشرق أيضاً، وفي مقابل ذلك يأتي العنصر الرابع، أو حالة الشلل العربي أبرز مظاهر هذا الشلل ثلاثة: انهيار العراق وخروجه من النظام الإقليمي العربي، وتراجع الدور المصري تراجعاً كبيراً في الأعوام الأخيرة، والعزلة الإقليمية والدولية لسورية منذ خروجها من لبنان سنة 2005. وبسبب التراجع المصري والعزلة السورية اختفى محور القاهرة – الرياض- دمشق الذي كان يتولى ضبط العملية السياسية العربية.

في إطار هذا المشهد تحديداً بدأ الدور الإقليمي السعودي بالبروز. ومنذ يـوم أسندت إليه مسؤولية إدارة شؤون الدولة في أثناء حياة الملك فهد بن عبدالعزيز، إلى أن تولى الحكم بعد وفاة الملك فهد في صيف سـنة 2005، تميـزت الدبلوماسـية السعودية في مرحلة الملك عبد ا بن عبدالعزيز بنشاط مكثف، وبالعمل المتواصل على عدة ملفات عربية في الوقت نفسه. لكن ربما أن أهم مـا يميـز الدبلوماسـية السعودية في هذه المرحلة هو أسلوب المبادرة إلى إطلاق مواقف سياسية في قضايا عربية أو إقليمية، فيما يبدو أن محاولة لاستباق فعل آلية المشاورات العربية. الشاهد هنا هو أن اسلوب المبادرة إلى إعلان موقف سياسي قبل أن تتضح مواقف الـدول العربية الأخر، لم تعرفه الدبلوماسية السعودية من قبل. قد يكون ذلك نتيجة التغيـر الذي حدث على مستوى القيادة، وبالتالي ميل النظام السياسي بعد ذلك إلى تبني مبدأ المحاولة الاستباقية لفرض خيارات سياسية معينة، أو ربما لإعطاء إشارة إلـى أن السعودية تدعم خياراً محدداً من عدة خيارات مطروحة قد يكون تم الحـديث عنهـا قبلاً. مهما يكن الأمر، فإن أسلوب المبادرة إلى إعلان مواقف استباقية فـي قـضايا إقليمية مهمة يمثل تحولاً ملحوظاً في السياسة الخارجية السعودية، إذ كانت العـادة أنت تنتظر السعودية تبلور موقف عربي أو دولي من هذه القضية أو تلك لإعـلان موقفها، بعبارة أخرى: كانت الدبلوماسية السعودية تحرص على عدم المبادرة إلـى إعلان موقف قبل تبلور مواقف الآخرين. ويبدو أن شيئاً ما اسـتجد هنـا ذا صـلة بالتغير على مستوى القيادة في السعودية، وما صحاب ذلك مـن تغيـرات إقليميـة ودولية لذلك (الدخيل، 2007).

أول مثال لما يمكن اعتباره مؤشراً إلى ما استجد في النهج السياسي السعودي هو الموقف الذي أطلقه وزير الخارجية السعودي، الأمير سعود الفيصل، في كلمة له أمام مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك، وذلك فـي أثنـاء وجـوده لحـضور الاجتماع السنوي للأمم المتحدة سنة 2005، لم يقل الأمير شيئاً مثيراً في كلمته، لكن في الجزء المخصص للسؤال والجواب قال الأمير مالم يكن متوقعاً، قال إن السياسة الأمريكية في العراق تؤدي عملياً إلى تقسيم هذا البلد، وتسليمه لإيـران. وأضـاف موجهاً كلامه إلى الأمريكيين: "إذا سمحتم بحرب أهلية في العراق سينتهي إلى الابد،

وستُدفع المنطقة إلى كارثة، ونحن العرب سنُجر إلى الصراع سيتدخل الإيرانيون في الجنوب، والأتراك في الشمال، ثم بقية دول المنطقة العربية". وقال بشيء من الاستغراب: "لقد خضنا معاً حرباً لإبعاد إيران عن العراق بعد إخراج العراق من الكويت. والآن فإننا نسلم البلاد كلها لإيران من دون مبرر". والتغير الواضح أضحى كما أشرنا في الموقف من الثورات العربية.

إن دراسة السياسة الخارجية السعودية دراسة علمية موضوعية من الأهمية بمكان، لما تتميز به على الساحة العربية والدولية من مزايا ومكانة عالمية اكتسبتها من واقع الحكمة والتعقل والدراية وبعد النظر الذي تتمتع به القيادة الرشيدة التي تنظر إلى الأحداث المعاصرة بتدبر وتأمل وأناة وصبر واعتدال ولاشك أن دراسة عملية صنع السياسة الخارجية لأي بلد تتم من خلال معرفة أهدافها ووسائلها ومحاور نشاطها ودوائر فعاليتها.

والناظر إلى الأسس التي تقوم عليا سياسة المملكة الخارجية يجدها واضحة المعالم منذ أن أرسى دعائم الوحدة الملك عبدالعزيز، ومنذ ذلك الحين والتوجهات والتعاملات تقوم على أسس أخلاقية نابعة من العقيدة الإسلامية السمحاء والقيم الروحية الخالدة والتراث الإسلامي مستهدفة في تحقيق مصالحها ومصالح الشعوب العربية والإسلامية الشقيقة التي تنظر إليها كأنها جزء لا يتجزأ منها (الجحني، 1999).

6.3 مبادئ وأهداف السياسة الخارجية السعودية:

1- عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة، ورفض أية محاولة للتدخل في شؤونها الداخلية. وهذا المبدأ هو السائد إلى أن تولى الملك عبدا بن عبدالعزيز الحكم في المملكة حيث بدأ يتغير خاصة بعد أن أصبحت السعودية تشعر أن على عاتقها مسؤولية قومية بصفتها إحدى دول القلب العربي ولديها مسؤولية أخلاقية تجاه الشعوب العربية والإسلامية وهذا ما دعى السعودية ومن خلال وزير خارجيتها سعود الفيصل إلى اتهام روسيا والصين بـ "منح النظام السوري رخصة للتمادي في الممارسات الوحشية

جاء ذلك في لقاء وزير الخارجية الروسي سيرغي لافـردوف مـع وزراء الخارجية العرب في مقر جامعة الدول العربية في القاهرة (جامعـة الـدول العربي، 2012، موقع الجامعة، الإسكندرية).

2- رفض العدوان المسلح في العلاقات الدولية، واتخاذ جانب المعتـدى عليـه وتأييده في موقفه لدفع الظلم عنه (المشاط، 2008: 30).

3- ضمان أمن واسـتقرار الخلـيج، والحيلولـة دون دخـول هـذه المنطقـة الاستراتيجية في حالة من حالات الاضطراب وعـدم الاسـتقرار (العلـي، 2005: ص53).

4- تحقيق التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي على الصعد المختلفة.

5- الالتزام بدعم القضايا والحقوق العربية لاسيما فيما يتعلق بالمطالبات العربية العادلة في الأراضي المحتلة.

6- الاحترام المتبادل في العلاقات الدولية والتعامل بتكافؤ تام مـع دول العـالم الأخرى على اساس احترام مبدأ السيادة.

7- العمل من أجل السلام والعدل الدوليين ورفض أية تصرفات تهـدد الأمـن والسلم الدوليينن ودعم كفاح الشعوب المغلوبة على أمرها والضعيفة، خاصة في المجالين العربي والإسلامي.

8- تطبيق سياسة متزنة ومتوازنة في مجال إنتاج وتسويق البترول نظراً للثقـل الذي تملكه السعودية كأحد أكبر المنتجين وصاحبة أكبر احتياطي بترولـي في العالم.

9- عرض القضايا العربية والإسلامية في دول العالم مختلفة، واستغلال مكانـة السعودية دولياً وعالمياً في سبيل طرح وجهات النظر العربية حيال قـضايا العرب والمسلمين، خاصة بعد توتر علاقات الغرب، خاصة أميركـا، مـع العالمين العربي والإسلامي على أثر أحداث 11 ايلـول 2001م. ومناقـشة عملية السلام في الشرق الأوسط والدفع باتجاه الرؤية العربية والإسـلامية للنموذج الأمثل لحل هذه المعضلة بالمنطقة (الشملان، 2001، ص599)

10- إدانة ورفض الإرهاب العالمي بكافة أشكاله والتأكيد على براءة الإسلام من كل الممارسات الإرهابية التي تتستر بشعارات إسـلامية، والتأكيـد علـى الإطار العقائدي الذي تنتهجه السعودية، والذي يعزى إليه كـل النجاحـات السعودية سواء على الصعيد القيادي أو الشعبي.

7.3 السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية:

7.3. 1 دوائر السياسة الخارجية السعودية على الصعيد الإقليمي:

تعتبر منطقة الخليج العربي والدول المطلة عليه أهم محور لسياسة المملكـة الإقليمية الخارجية، ويعود ذلك لاسباب عديدة من أهمها الارتباط التاريخي والجوار الجغرافي المميز لتلك الدول والذي يكاد يكون فريداً بين الأمم بـسبب الارتباطـات الأسرية والقبلية المعروفة، وكذلك التماثل الكبير للأنظمة الـسياسية والاقتـصادية وخاصة بين دول مجلس التعاون الست. وقد زاد اهتمام المملكة بهذه المنطقة حقيقة أنها منذ أمد طويل كانت محط اهتمام القوى الكبرى لأهميتها الاسـتراتيجية بكافـة جوانبها، فليس من المستغرب أن تمثل منطقة الخليج عمقاً استراتيجياً للمملكة العربية السعودية (الراجحي، 1998، ص125).

وقد نشطت السعودية منذ وقت طويل بلعب دور فعال فـي بلـورة وتحديـد اتجاهات الكثير من مخرجات السياسة الخليجية، وذلك من خلال تعاطيها الجاد مـع كل الأحداث والتطورات التي مرت بها المنطقة معتمدة على مرتكـزات سياسـتها الخارجية التي تتصف بالقوة والثبات والتعقل مما كفل لهذه السياسة مرونـة وآليـة مكنتها من استيعاب جميع المتغيرات التي مرت بالمنطقة (العلي، 2001، ص63).

فعلى صعيد العلاقات مع إيران: فإن السنوات الأخيرة شهدت تحسناً ملحوظاً في العلاقات بين الجانبين، ويستند التقارب الـسعودي – الإيرانـي وفقـاً للرؤيـة السعودية على ما تمثله إيران من عمق استراتيجي مهم للغاية لكـل دول الخلـيج، وتكتسب هذه العلاقة دفعة قوية بالنظر إلى النظام الإيراني الحالي المتسم بالاعتدال. الأمر الذي يزيد احتمالات التفاوض والتعامل على اساس حسن الجوار.

وقد كانت بادرة التقارب سعودية، حيث بادر الأمير سعود الفيصل بالترتيب لعقد لقاء في إسلام أباد على هامش مؤتمر القمة الإسلامي في مارس 1997 بين الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني وولي العهد السعودي الأمير عبدا بن عبد العزيز. كما قام في أبريل 1999 بزيارة إلى طهران في أعقاب القمة الإسلامية التي عقدت في العاصمة الإيرانية، التي رد عليها الرئيس خاتمي في مايو 1999 بزيارة إلى الرياض، والتي كانت بداية لتطبيع العلاقات بين الدولتين.

ويرى المراقبون أن السعودية في تقاربها مع إيران، أخذت تربط بين تسريع وتيرة تطبيع العلاقات وبين التوصل إلى حل عادل لقضية الجزر الإماراتية المحتلة سواء من خلال آلية المفاوضات الثنائية أو من خلال التحكيم الدولي أو محكمة العدل الدولية (أبو عامود، 2001، ص218)

وعلى صعيد العلاقات مع العراق: فإن الملف العراقي في الخارجية السعودية، محكوم بعدة أمور رئيسية قبل وبعد الاحتلال له، فقبل احتلال العراق كانت الرؤية السعودية للعراق تنطلق من الثوابت التالية:

1. ضرورة العمل على رفع المعاناة عن الشعب العراقي من خلال السماح له ببيع كميات النفط التي يريدها والتعليق المشروط للعقوبات الاقتصادية المفروضة عليه.
2. ربط تعليق العقوبات على العراق بتقبل القيادة العراقية قرار مجلس الأمن الأخير رقم 1284 وقبولها للتعاون مع مفتشي اللجنة الدولية الجديدة المكلفة متابعة عملية إزالة أسلحة الدمار الشامل.
3. التأكيد على أن المحافظة على أمن منطقة الخليج واستقرارها هي القاعدة الأساسية التي تنطلق منها وتستند عليها اية تحركات تتعلق بالملف العراقي.

وفي ظل تفريق القيادة السعودية بين النظام العراقي والشعب العراقي، فإن العلاقات بين رجال الأعمال السعوديين ونظرائهم العراقيين عادت بصورة تدريجية منذ عام 1998 بحجم لا يتجاوز 50 مليون دولار تأتي كلها في إطار برنامج الأمم المتحدة "النفط مقابل الغذاء".

2 .7.3 الدائرة العربية:

قامت المملكة العربية السعودية – ولا تزال- بدور قيادي وريادي في المنطقة العربية، ولقد اتضح ذلك من خلال جهودها السياسية في الكثير من القضايا المهمة على الساحة العربية، إلا أن المتتبع لسلوكيات السياسة الخارجية السعودية ضمن الدائرة العربية يجد أن طبيعة دور المملكة ومداه في هذه المنطقة قد اختلف بفعل عدد من العوامل (داخلية وخارجية) من فترة تاريخية إلى أخرى، فمن الملاحظ على سبيل المثال أنه في العقود الثلاثة الأخيرة، شهدت السياسة الخارجية السعودية تغييراً واضحاً إذا كان هناك تعاظم تدريجي للدور السعودي في النظام السياسي العربي، يمكن ملاحظته بوضوح في: (المنصور، 1999، ص173)

1- بروز السعودية كوسيط ذو دور توفيقي مؤثر في الكثير من النزاعات العربية (الداخلية والإقليمية). العربية السعودية في مائة عام، مرجع سابق
2- اضطلاع المملكة بدور رئيسي في الصراع مع إسرائيل لدرجة أصبحت معها السعودية توصف بدولة مواجهة في هذا الصراع.

3 .7.3 الدائرة الإسلامية في السياسة الخارجية السعودية:

إن الإسلام يشكل أحد أهم اسس ومرتكزات السياسة الخارجية السعودية منذ نشأتها إلى الوقت الحاضر، فقد نشأ النظام السياسي السعودي في مراحله الثلاث، وفي عهد الملك عبدالعزيز بشكل خاص، من خلال فكر سياسي يرتكز على الإسلام كعقيدة ونمط حياة، ويؤثر بشكل أساسي ومباشر على خيارات السياسة الداخلية والخارجية. (الدخيل، 2007: 72)

ولعل حقيقة كون السعودية تحتضن أقدس المقدسات الإسلامية وهي مهد الدعوة المحمدية والحضارة الإسلامية، قد فرضت على أي نظام سياسي يتشكل فوق هذه البقعة من الأرض أن يلتزم بالإسلام الحنيف كفكر ومنهج لا حياد عنه، وخاصة أن أبناء هذه المنطقة يتميزون بتمسكهم والتزامهم بتعاليم الدين الإسلامي في جميع شؤون حياتهم.

ويتضح ذلك على لسان العاهل السعودي الملك فهد بن عبدالعزيز: "من هذه الديار المقدسة انبثق نور الهداية، وأشرقت شمس الإسلام، ومن هنا ذاعت كلمة التوحيد. هنا في المملكة العربية السعودية نعلن للملأ أن القائمين على أمور الدولة قد وضعوا نصب أعينهم هدفاً سلمياً لا يحيدون عنه هو حمل رسالة الإسلام، وإعلاء كلمة ا ، والالتزام الكامل بالسير على سنن الشريعة المطهرة والسعي إلى خدمة الإسلام، ورفع لوائه عالياً، ونحن نفخر بحمل هذه الأمانة، ونحمد ا تعالى أن جعلنا من منفذي أحكام الدين الحنيف، ومن السائرين على نهجه القويم".(مرداد، 2001)

ويؤمن نظام الحكم السعودي إيماناً عميقاً بالارتباط الوثيق بين الأمة العربية والأمة الإسلامية، إذ يرون أن ا قد أعز العرب بالإسلام ودفع بهم إلى مصاف الحضارات الإنسانية الراسخة، وأعز ا الإسلام بالعرب. فتحمل العرب عبء القيام بالدعوة إلى ا ، وإبلاغ رسالة الإسلام إلى مشارق الأرض ومغاربها.

فقد ركز الملك عبدالعزيز وأبناؤه من بعده على ضرورة تحقيق الترابط بين الأمتين العربية والإسلامية بكل السبل والوسائل، وقد استمر آل سعود في كل مناسبة في التذكير بعظم المسؤولية على عاتق العرب والأمة العربية في تبليغ الدعوة الإسلامية والعمل على تحقيق التضامن الإسلامي.

فقد اشار الملك عبدالعزيز: "نحن عرب ولنا أن نفتخر بعروبتنا، ونفتخر بديننا، نفتخر بدعوة محمد – صلى ا عليه وسلم- ، نفتخر بالإسلام ونجعله شعارنا، وبعد الإسلام نفتخر بالعروبة، والإسلام ساوى بين المسلمين جميعاً لأنه رابطة الأخوة الثابتة التي لا انفصام لها"(مرداد، 1991).

وفي إشارة إلى الصيغة العربية والإسلامية للسياسة الخارجية السعودية يقول الملك فيصل: "ومن أهداف سياستنا الخارجية المعروفة التعاون إلى أقصى الحدود مع الدول العربية الشقيقة، والسير مع الدور الإسلامية في كل ما يحقق للمسلمين عزتهم ورفعة شأنهم، ونؤيد ميثاق جامعة الدول العربية وندعمه ونسانده" (الصويغ، 1991، ص72).

8.3 تأسيس ودعم منظمة التعاون الإسلامي:

على أرض الواقع كان للسياسة الخارجية السعودية دور كبير في تشجيع التضامن الإسلامي، حيث ارتبط اسم منظمة المؤتمر الإسلامي بالمملكة العربية السعودية ارتباطاً عضوياً وثيقاً، وكان للسعودية دوراً – ليس فقط- في تأسيس المنظمة بل في دعمها ومساندتها منذ نشأتها، في جميع القضايا والمواقف التي تبنتها المنظمة (الصويغ، 1991 : 79).

وفي هذا الصدد يقول الملك فهد: "انطلقت من هذا الديار المقدسة دعوة التضامن الإسلامي من المملكة العربية السعودية، فثار ضدها من الشرق والغرب، محاولين وأد الفكرة في مهدها، ولكن عزيمة المخلصين من قادة المسلمين مكنتنا من إنشاء منظمة التعاون الإسلامي، وهذه هي الدائرة التي نمارس الآن نشاطنا الإسلامي في داخلها، وهي لا تقل أهمية أو قوة عن دائرة الأمة العربية، فالإسلام عزنا والمسلمون سندنا وعمقنا الاستراتيجي" (الصويغ، 1991 :79).

ولقد لعب الملك فيصل دوراً كبيراً في بلورة فكرة إنشاء منظمة إسلامية عالمية تعنى بقضايا المسلمين، وبدأت جهوده لإخراج المنظمة إلى حيز الوجود بتكليفه من قبل مؤتمر رابطة العالم الإسلامي الثاني الذي عقد في الصومال عام 1964، بالدعوة إلى عقد مؤتمر إسلامي لمناقشة أحوال المسلمين، وفي 29 أيلول 1969 انعقد في الرباط أول مؤتمر قمة إسلامي حضرته خمس وعشرون دولة إسلامية، وفي عام 1982 في المؤتمر الثالث لوزراء الخارجية في جدة تم إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي وتحولت فكرة المؤتمر من كونه حدث مؤقت إلى منظمة دولية إسلامية قائمة، واصبحت منظمة المؤتمر الإسلامي أول وأكبر تجمع إسلامي حكومي. (مرداد، 1991 :298).

فالإسلام يعد القاعدة الراسخة التي استندت عليها الدولة السعودية في تشكيل عقائدها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وكذلك سياستها الداخلية والخارجية، فالسعودية لم تتبنى أية ايديولوجية مستحدثة أو أن سياستها كانت تستند على تحقيق المصالح على اساس النظرة الإقليمية أو المحلية الضيقة، لأن الإسلام ألقى عليها مسؤولية عظمة تجاه العالمين العربي والإسلامي وقضاياه، وكذلك حيال المجتمع

الدولي والإنسان، وهو ما يتطلب دبلوماسية هادئة في مواجهة الأزمات تأخذ بالحوار والتفاوض لتحقيق المصالح المتبادلة دون التفريط بالحقوق الجوهرية، وبما يـؤدي إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين.

الفصل الرابع

السعودية والتحالفات الإقليمية في مرحلة ما بعد الثورات العربية

1.4 السعودية والتحالفات القائمة

منذ اندلاع الاحتجاجات الشعبية في تونس في ديسمبر 2010، دخلت المنطقة العربية مرحلة تاريخية جديدة تركت مفاعليها على الساحتين الإقليمية والدولية، فصار ما اصطلح على تسميته بـ"الربيع العربي" يفصل بين مرحلتين: ما قبل وما بعد، وهو ما ترك أثرا كبيرا في مواقع القوي والنفوذ في المنطقة، من دون أن يصل الأمر، حتى الآن، إلى درجة نشوء نظام إقليمي جديد واضح المعالم. إذ إنه برغم الانزياحات المهمة التي حدثت، فإن مواقع القوي الرئيسية في المنطقة بقيت، إلى حد كبير، قائمة، ولا مجال للحديث عن انقلابات في هذا الشأن. لكن مخاض الثورات العربية لم ينته بعد، ولم تنجل بوضوح المآلات النهائية للحراك السياسي المتواصل في المنطقة العربية، لجهة ما قد يصيب سياسات دولها الخارجية وتحالفاتها الدولية والإقليمية من تحولات استراتيجية، قد تفرز على المدى المتوسط أو البعيد نظاما إقليميا جديدا وتوزيعا مختلفا لخريطة القوي والمصالح والمحاور.

1.4 .1 التحالفات القائمة:

لم يطرأ عليها تغيرات أساسية أو تحولات تغير من مضمونها وطبيعتها، ومثال ذلك التحالف بين دول مجلس التعاون الخليجي، وكذلك العلاقة بين إيران وحلفائها في المنطقة كالحكومة العراقية، أو "حزب ا " في لبنان، أو النظام السوري. وهناك أيضا التحالفات ما بين الدول الغربية وحلفائها في المنطقة امتدادا من إسرائيل، وصولا إلى تركيا ودول الخليج ومصر والأردن. في المقابل، بقيت العلاقات بين الغرب وإيران، والتي تتراوح ما بين العداء والتوتر، على ما هي عليه.

إن قيام دول الخليج بمعالجة المسألة البحرينية، وفق مصالحها ورؤيتها، ومن دون انتظار إذن أو موافقة واشنطن، يمثل تحولا مهما وانزياحا في السياسات

الإقليمية وفي العلاقات الخليجية- الأمريكية، ومضمون صيغة التحالف الذي حكم العلاقات الأمريكية- الخليجية لعقود. وهذا التحول من المهم رصده ومراقبة مآلاته وتطوراته وما سيحمله من استقطابات على مستوي المنطقة، ظهرت بعض ملامحه في شكل استجابة بعض القوي السياسية العراقية لما حدث في البحرين، كما يظهر في حالة "التجييش" الشعبي والإعلامي. كما أن الدعوات الخليجية لمواجهة التدخل الإيراني في الشئون الخليجية والعربية صارت تأخذ أبعادا جديدة، لا تستبعد استخدام الملف العرقي في إيران لكبح جماح ذلك التدخل. (برهومة، 2011: 67-68).

لقد تفوقت السعودية على إيران في الأزمة البحرينية، لكن فتيل القنبلة الموقوتة لم ينزع بعد. وعلى الرغم من عودة الهدوء إلى البحرين، فإن الاحتقان السياسي على أشده، وهذا الاحتقان صار يكتسي الآن بعدا طائفيا خطرا. وبعد اكتشاف الكويت ربيع هذا العام لخلية تجسس إيرانية، تورط فيها دبلوماسيون إيرانيون ضد الكويت، تجاوزت الأزمة حدود البحرين لتصبح أزمة خليجية - إيرانية، عنوانها من الجانب العربي الحيلولة دون التدخل الإيراني في الشئون الخليجية (مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2011: 150).

وتلاحظ دول الخليج ضرورات تبني تكتيكات جديدة في مواجهة الهواجس التي تخلقها إيران لأمن دول الخليج ولعبها على ورقة الطائفية. وقد عززت التحديات التي تواجهها دول مجلس التعاون من أهمية العمل الجماعي الخليجي (التفكير في كونفيدرالية خليجية ومناقشة تحويل قوات "درع الجزيرة" إلى قوات انتشار سريعة وردع دائمة مشتركة، وتوسيع عضوية مجلس التعاون)، وتركت تأثيرات جديدة في السياسة الخارجية الخليجية، لا سيما وأن غموض وتراجع الدور الأمريكي في المنطقة فرضا على دول مجلس التعاون أن تسلك مسارا خاصا بها لتأمين مصالحها، كما فرضا عليها كذلك أن تنوع من أدوارها في الإقليم.

ولم تقتصر تداعيات أحداث البحرين على المنطقة فحسب، بل وجدت فيها باكستان -من خلال دعمها القوي للمنامة في مواجهة الاحتجاجات- فرصة لتوسيع دورها في الشرق الأوسط وعلى نحو غير مسبوق، حيث "تريد إسلام آباد من خلال

توثيق تحالفها مع دول الخليج العربية مقابلة العلاقة المتنامية بين الهند، خصمها اللدود، وإسرائيل، وخصوصا في المجالين العسكري والاستخباري".
وعلى إثر أحداث البحرين، كانت هناك إعادة موضعة للتحالفات الخليجية في الإقليم، وقد جاء ذلك من خلال دعوة دول الخليج لكل من الأردن والمغرب للانضمام إلى المجلس، وذلك في ظل حديث رسمي إيراني يتبني قناعة تفيد بأن "عدم الاستقرار في السعودية ومصر يعد مؤشرا في تغير موازين القوي في المنطقة لمصلحة الجمهورية الإسلامية الإيرانية" (الدخيل، 2011).

1.4. 2 التحالفات المتغيرة:

وتنطوي على تغير شكل العلاقة بين الطرفين، أو محاولة التحالف مع الفاعلين الجدد.

1- تغير شكل العلاقة من التعاون إلى الصراع:

وهو ما يظهر في نمط التحالفات الإقليمية التي كانت تربط بين إسرائيل وتركيا، وكذلك ما بين تركيا وإيران، وتركيا وسوريا.

- فعلى صعيد العلاقات التركية- الإسرائيلية، فقد حدثت عدة تطورات مهمة أثرت في طبيعة العلاقات بين الطرفين، منها: أزمة "أسطول الحرية" التركي، ورفض إسرائيل الاعتذار لتركيا عما بدر منها، وما نجم عن ذلك من سحب أنقرة لدبلوماسييها من تل أبيب وتجميد علاقات التعاون العسكري معها، وتحول نمط العلاقة التاريخية من الاستقرار إلى التوتر، من دون أن يصل الأمر إلى حد تفكك التحالف بين تركيا وإسرائيل. وسيكون هذا التحول طارئا إذا ما حدث واعتذرت إسرائيل لتركيا، أو تمت تسوية الأمر بينهما بشكل أو بآخر. وفي غياب ذلك الأمر حتى الآن، فإن التنافس الإقليمي بين أنقرة وتل أبيب يبدو جليا في المنطقة، وهو في حالة تصاعد، ويحتاج إلى بعض الوقت لنتبين في أي مسار يتجه.

أما بالنسبة للعلاقة بين تركيا وإيران، فإن الحديث عن أن التعاون الاقتصادي بين طهران وأنقرة سيفضي إلى علاقة تعاون وثيقة بينهما قد تصل حد التحالف، قد أصبح مشكوكا فيه، خاصة بعد بروز التناقض في الموقفين التركي والإيراني من

أحداث سوريا. أفضي إلى تراجع فرص ذلك التعاون، وزاد من تعقد الأمر بينهما، موافقة أنقرة على نشر الرادار الأطلسي الخاص بالدرع الصاروخية على أراضيها. وقد يتسع هذا التباعد إلى درجة أن تكون أنقرة في مقدمة الجهود الإقليمية والدولية الساعية لتحجيم النفوذ الإيراني وضرب أذرعه في المنطقة. وقد صعدت طهران في الآونة الأخيرة لهجتها إزاء أنقرة، واتهمتها بـ"التواطؤ السري" مع الغرب، وذلك على خلفية قرار تركيا في سبتمبر 2011 السماح بنشر رادارات "الدرع الصاروخية" لحلف "الناتو" على الأراضي التركية (شبيب، 2011).

العلاقات بين تركيا وسوريا: فمنذ مجئ حزب "العدالة والتنمية" التركي إلى الحكم عام 2002، سعي إلى إقامة علاقات اقتصادية وسياسية قوية مع سورية، متكئا على قناعة تفيد بأن مدخل أنقرة نحو نفوذ إقليمي في المنطقة يمر عبر البوابة السورية، وعبر رؤية وزير الخارجية أحمد داود أوغلو "تصفير المشاكل" و"العمق الاستراتيجي". لكن الحراك الشعبي في سوريا الداعي لإسقاط النظام، والانتقادات الشديدة التي وجهتها أنقرة إلى دمشق بسبب قمعها العنيف للاحتجاجات، وعدم قيامها بالإصلاحات التي حثت تركيا القيادة السورية على ضرورة الإسراع بتنفيذها (دون جدوي). كل هذا قدم صورة أخرى لموقع تركيا من العلاقة مع دمشق. أي أن "الربيع العربي" الذي وصل إلى سوريا أوجد معه تباعدا بين دمشق وأنقرة.

وقد سقطت مع "الربيع العربي" دعوات التحالف الثلاثية أو الرباعية بين دمشق وأنقرة وطهران وبغداد، التي راجت منذ فترة على وقع طموحات توسيع المصالح الاقتصادية، وتحت تأثير نظرية "تصفير المشاكل"، التي أصابها "الربيع العربي" بالتفكك، على خلفية أن الاصطفافات الجديدة في المنطقة، والمحاور الناشئة، وفي صلبها البعد المذهبي والطائفي،هي مما لا يستوي معه الكلام الإنشائي عن "كسب الجميع"، أو ركوب الأمنيات بغياب الخصوم أو الأعداء في منطقة بالغة الحساسيات والتعقيد. واليوم، تحاول أنقرة تجاوز ذلك باتجاه نسج شبكة من العلاقات والتحالفات الإقليمية بالتعاون من جهة أولي مع الدول الكبري التي تري في تركيا طرفا مهما في مواجهة النفوذ الإيراني وحماية المصالح الغربية، أو نموذجا معتدلا للإسلام السياسي، من شأنه أن يلهم الحركات الإسلامية عبر المواءمة بين الإسلام

والديمقراطية، وبما يضعف الحركات المتطرفة، وعلى رأسها "القاعدة". أما المستوي الثاني من شبكة العلاقات التركية، فهو مع دول المنطقة، خاصة الأنظمة الجديدة (مصر، ليبيا، تونس)، فيما تروج في المستوي الثالث من هذه العلاقات والتحالفات مع الحركات الإسلامية وقوي المعارضة في المنطقة العربية لنموذج "حزب العدالة والتنمية" عبر تقديم نموذج علماني لا يعادي الإسلام، ولا يحجم التدين، أو يصادر حقوق المتدينين، ناهيك عن الخطاب الشعبي الجاذب لهذا الحزب في مسألة القضية الفلسطينية وإسرائيل. وهذه المستويات الثلاثة تقدم إمكانات مهمة لأنقرة لتوسيع نفوذها الإقليمي من جهة، فضلا عن أنها تمنحها مرونة واسعة من الخيارات التي تتيح لها توسيع تحالفاتها الإقليمية، أو إجراء تغييرات وتحولات على أنماط تلك التحالفات أو العلاقات، وفق المستجدات الجارية في المنطقة، ومن خلال هامش أكبر من المرونة والديناميكية المستندة إلى مراعاة شبكة المصالح التركية في المنطقة (شبيب، 2011).

ووفقا لهذه التوجهات، قامت الولايات المتحدة بدمج "حلف الناتو" وإشراكه في حروبها، وجعله الظهير الاستراتيجي العسكري لها في العالم. وكانت الأزمة الليبية ساحة لاختبار هذه الاستراتيجية، التي تعكس في جوهرها فكرة "القيادة من الخلف". فقد انطلقت عمليات التحالف الدولي في ليبيا تحت اسم عملية "فجر الأوديسا" بقيادة الولايات المتحدة، ثم تغير الاسم إلى "الحامي الموحد" بقيادة حلف شمال الأطلنطي "الناتو". ورغم نجاح هذه العمليات في كبح تقدم القوات الموالية للنظام في جبهتي الشرق والغرب وتقويض قدراتها العسكرية، فإن عددا من الانتقادات وجهت لاستراتيجية الحلف والمعدل المتباطئ لوتيرة عملياته، وعدم توفير الموارد الضرورية لحسم الصراع خلال مدة قصيرة، إضافة إلى عدم نجاحه في مهمة حماية المدنيين الليبيين من هجمات قوات النظام.

وإذا كانت ثمة نجاحات تحققت على الأرض في إطار مهمة الحلف، كتوقف زخم اندفاعات قوات القذافي ضد معاقل الثوار في الشرق والغرب الليبي معا، واعتمادها على المناورة بالنيران دون المناورة الحركية الواسعة بالقوات، وتقويض القدرة العسكرية للقذافي، وترسيخ سيطرة الثوار على معاقلهم في الشرق وبعض

أجزاء من الغرب الليبي، نتيجة الحملة الجوية المتواصلة للحلف، حتى نجح الثوار في دخول العاصمة الليبية طرابلس في الحادي والعشرين من أغسطس 2011، وفرار العقيد القذافي وبقايا قواته إلى الصحراء الجنوبية - فإن تجربة الناتو في ليبيا، كشفت عن العديد من التحديات. فقد منح الحلف نفسه حق القيام بالمهام الأمنية في مناطق مختلفة من العالم، بديلا عن الولايات المتحدة الأمريكية، التي أخفقت في التعاطي مع تطورات الأزمة، خاصة بعد قرار الكونجرس رفض التصديق على تمويل أية عمليات تتم في ليبيا، ومطالبته بسحب القوات الأمريكية منها، مما يزيد من سوء التوقعات حول الدور الأمريكي المستقبلي في المنطقة العربية.

وفي إطار تقييمه لهذا الدور، يري "روبرت ساتلوف"(**مدير معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدني**) أن الولايات المتحدة لعبت دورا مهما في دعم المرحلة الأولي من التحول في مصر الذي كان سلميا نسبيا، وفي هندسة التغيير في ليبيا بتكلفة زهيدة، وفي تغيير السياق الدولي للانتفاضة السورية، من خلال إصدار دعوة عامة لاستقالة الأسد. لكن في المقابل، فإن خطاب الرئيس أوباما بشأن "الربيع العربي" في 19 مايو 2011، كان فرصة ضائعة، حيث شتت الانتباه الدولي بعيدا عن التغييرات داخل البلدان العربية، وحوله إلى الصراع العربي- الإسرائيلي. كما أن الإدارة الأمريكية لم تدرك الأهمية الاستراتيجية لاحتمالات التغيير في سوريا، في حين أن التغير الخطابي للولايات المتحدة كان موضع ترحيب. إلا أنه يبدو أن مغامرتها في ليبيا قد استنفدت استعدادها لاتخاذ إجراءات أكثر حزما. كما سمحت الولايات المتحدة بتدهور علاقاتها مع البلدين المحوريين الباقيين في الشرق الأوسط، المملكة العربية السعودية وإسرائيل، الأمر الذي ترتب عليه غياب الجهود المشتركة لدعم التغيير الذي يعزز المصالح المتبادلة في المنطقة.

وسعيا نحو بقاء التأثير الأمريكي في صنع وإدارة تطورات الأحداث في المنطقة، في مرحلة ما بعد الثورات العربية، طرح عدد من المفكرين والمحللين الأمريكيين عددا من التوصيات والإجراءات التي يجب على الإدارة الأمريكية مراعاتها والأخذ بها خلال هذه المرحلة. ومن ذلك (شبيب، 2011):

1- التحرر من الدعم التاريخي للأنظمة الديكتاتورية: حيث ينبغي على الولايات المتحدة أن تتوقف عن معاملة سكان الدول العربية على أنهم لا يفهمون السياسات الأمريكية. فالتصريحات التي تصدر عن دعم الحرية لا تنطلي على هؤلاء السكان، وتبدو الآن انتهازية بالنسبة لهم. فدعم الديكتاتورية في الخارج والديمقراطية في الداخل أسهم في تقويض مكانة الولايات المتحدة في العالم العربي. وهنا، كان يجب على الرئيس أوباما أن يقر أن صراعات الحرب الباردة كانت تستلزم دعم القادة الذين لا يفهمون المثل والقيم الأمريكية. وينبغي عليه أن يقول إن ذلك العصر قد انتهي، وإن الولايات المتحدة تقف الآن إلى جانب من يبحث عن الحرية في كل مكان.

2- احترام الديمقراطيات العربية الناشئة وليس الخوف منها: من خلال البدء باحترام الثورات العربية، والاعتراف بالنتائج الديمقراطية لها، وتعديل الآراء التي كانت غالبا ما تبادر إلى وصم المعارضين بالمتشددين، وخلق التحالفات مع المعارضين للسياسات الأمريكية، وألا تركز كثيرا على الخوف من الديمقراطية في الدول الإسلامية، بل يكون التركيز على إعادة اكتشاف الدور الإقليمي الذي يدعم تطوير حكومات تستجيب لاحتياجات شعوبها. وهو ما يتطلب توسيع برامج وزارة الخارجية التي تهدف إلى دعم الديمقراطية، بما فيها مبادرة الشراكة في الشرق الأوسط.

3- تأكيد الالتزام بتمويل الاحتياجات المدنية وليس العسكرية فقط: حيث ينبغي تركيز المساعدة الأمريكية على استراتيجيات تنمية الشباب، بما في ذلك دعم مبادرات الأعمال، والشراكة بين القطاعين العام والخاص لمساعدة 63% من السكان في دول المنطقة، الذين لا تزيد أعمارهم على 29 سنة، وتزيد معدلات البطالة بينهم عن ضعفها في العالم.

4- دعم حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون ضد الحكومات التي لا تحترم هذه المبادئ: وذلك بوقوف الولايات المتحدة في وضع يمكنها من الدفاع عن هذه المبادئ، كما يجب عليها الدفاع عن الحريات السياسية، وحرية الأفراد التي ظلت مكبوتة لسنوات طويلة في المنطقة.

5- ضرورة تهيئة التغيير الديمقراطي للدول التي تتوافر فيها ظروف التغيير، ويجب ألا تعتمد الولايات المتحدة على نموذج واحد يصلح للتعامل مع جميع البلدان العربية.

ومن بين الإجراءات الاحترازية التي طرحها "ساتلوف"، ويري أنها ضرورية وحاسمة للإدارة الأمريكية، بجانب التوصيات السابقة:

أ- المشاركة الناضجة والمباشرة مع القيادة والشعب المصري فيما يتعلق بخطورة القرارات الكبري المطروحة حاليا على أجندتهم الوطنية.

ب- تجديد وتعزيز الحوار مع المملكة العربية السعودية وإسرائيل بشأن تداعيات التغيير الإقليمي، والطريقة التي يمكن من خلالها لكل طرف أن يشكل ذلك التغيير على نحو يعزز المصالح الوطنية المشتركة.

ج- توضيح الخطوط الحمراء للولايات المتحدة فيما يتعلق بالسلوكيات غير المقبولة. فعلى الرغم من رغبة تركيا في الحفاظ على علاقات دفاع معينة مع الولايات المتحدة، فإن صمت الولايات المتحدة عن تهديدات تركيا لكل من إسرائيل والنشاط التجاري في شرق البحر المتوسط من شأنه أن يشجع على المزيد من السلوكيات غير المقبولة.

د- الاستمرار في التركيز على بناء عراق مستقر وديمقراطي. ففشل الديمقراطية في بغداد ستكون له تداعيات سلبية على كافة التجارب الديمقراطية الأخرى في جميع أنحاء المنطقة".

وفي إطار هذه الأبعاد (حول طبيعة الدور ومؤشراته ومستقبله)، يمكن القول إن الولايات المتحدة الأمريكية قد تمكنت من إخفاء وجهها الحقيقي ضد ثورتي تونس ومصر، ثم ضد ثورتي ليبيا واليمن، فقد كانت وراء رؤساء هذه الدول في كل ما مارسوه من سياسات خارجية وداخلية، سياسية واقتصادية. وقد ساعدها في ذلك تركيز الثورات على إسقاط النظم ورحيل رءوسها، تلك الرءوس التي صنعتها الولايات المتحدة، ورسخت وجودها عبر منظومة متكاملة من الفساد، الممتد عبر عدة عقود. إلا أن الدور الأمريكي، رغم التحفظات الكبيرة عليه، ورغم سلبياته الكبيرة، سيبقي فاعلا ومؤثرا في تطورات وتداعيات الأحداث في المنطقة، خاصة

مع وجود تطلعات من جانب بعض القوي الجديدة، التي شاركت في تفجير الثورات وإدارتها إلى مد الخطوط مع الولايات المتحدة، وتوثيق العلاقات معها، كـأداة مـن أدوات إدارة الصراعات الداخلية، وفي إطار التطلع للوصول إلى السلطة، وبهـدف الاستقواء بها على خصوم لها في الداخل، أو التمهيد لها للوصول إلى السلطة. وهو ما يمكن أن يشكل مدخلا فاعلا لاستمرار التأثير الأمريكي في سياسات دول المنطقة ونظمها السياسية، في مرحلة ما بعد الثورات، على الأقل خلال المرحلة الانتقاليـة التي تشهدها الدول الثائرة.

3 .1.4 المصالح الروسية في المنطقة:

على مدى السنوات العشر الماضية، استطاعت روسيا إعادة بناء علاقاتها مع عدد كبير من الدول العربية، تتضمن حلفاءها التقليديين، وفي مقدمتهم سوريا وليبيا والجزائر، والشركاء الجدد، مثل دول الخليج والأردن. وأصـبح لروسـيا مـصالح حقيقية تسعي للحفاظ عليها وتنميتها، حتى مع تغيير النظم الحاكمة في بعض الـدول العربية في عقب الثورات. فروسيا لا تسعي إلى تحقيق مكاسب سياسية أو ممارسة دور أمني أو عسكري ينافس الوجود الأمريكي المكثف في المنطقة العربية، وإنمـا تسعي إلى شراكة استراتيجية بالمعني الاقتصادي والتقنـي، ذات عائـد اقتـصادي مباشر لروسيا، وعائد تنموي حقيقي لدول المنطقة.

في هذا الإطار، ترتبط المصالح الروسية بثلاثة قطاعات رئيسية، هي: الطاقة (النفط والغاز)، والتعاون التقني في المجـالات الـصناعية والتنمويـة، والتعـاون العسكري.

ويحتل التعاون والتنسيق في مجال الطاقة قمة أولويات السياسة الروسية فـي المنطقة العربية، وحوله تتمحور الدبلوماسية الروسية والتقارب الروسي مع الـدول العربية، لاسيما دول الخليج العربي، ويلي ذلك أوجه التعاون الأخرى، سـواء فـي المجال التقني أو الاقتصادي أو الاستراتيجي العسكري. فقطاع الطاقة يمثـل أحـد المجالات الأساسية التي تتلاقي فيها المصالح العربيـة والروسـية، وهـو جـوهر الشراكة العربية- الروسية في المستقبل والدعامة الأساسية لها. إن روسيا تنظر إلى

دول الخليج، لا سيما السعودية، كحليف لها في سوق الطاقة العالمية، وليس منافسة أحدهما للآخر، ويتم التنسيق والتعاون بين روسيا والدول العربية في مجال الطاقة في إطار محورين أساسيين، أولهما: الحفاظ على استقرار السوق النفطية وضمان حد أدني لأسعار النفط، وذلك من خلال التحكم في حجم الإنتاج، خاصة أن روسيا تشارك في اجتماعات أوبك كمراقب. ثانيهما: الاستثمارات الروسية في قطاع النفط العربي والإقبال الشديد من جانب شركات النفط الروسية على الاستثمار في قطاع النفط في الدول العربية، من خلال المشاركة في عمليات البحث والتنقيب وتطوير الإنتاج. فروسيا تمتلك التكنولوجيا والخبرة اللازمة في مجال الكشف والتنقيب عن البترول واستخراجه، وكذلك في مجال الصناعات البتروكيماوية، حيث تعد روسيا من أكبر منتجي البتروكيماويات في العالم من خلال 15 شركة كبري بفروعها المنتشرة في مختلف أنحاء العالم. وتعد الشركات الروسية، خاصة "لوك أويل" و"غاز بروم"، من كبري الشركات العالمية العاملة في مجال الطاقة. وهناك العديد من المشروعات التي بدأت بالفعل بين روسيا وعدد من الدول العربية، والتي تعد نواة لتطوير التعاون في هذا المجال، وفي مقدمتها السعودية، ومصر، والجزائر، والسودان، وسوريا، وليبيا.

وعلى الصعيد الاقتصادي، تمثل المنطقة العربية سوقا مهمة ذات قوة استيعابية كبيرة للصادرات الروسية من السلع الاستراتيجية والمعمرة، مثل الالآت والمعدات والأجهزة والشاحنات والحبوب. وفي عام 2006، بلغ التبادل التجاري بين روسيا والدول العربية 5.5 مليار دولار. وتأتي مصر والجزائر والمغرب في مقدمة الشركاء التجاريين لروسيا في المنطقة، وعادة ما يميل الميزان التجاري لصالح روسيا بفارق كبير جدا (أبو المعاطي، 2007).

كذلك، تسعي روسيا إلى تنشيط صادراتها من الأسلحة للمنطقة، ليس انطلاقا من اعتبارات سياسية أو أيديولوجية، ولكن نظرا لما تمثله عوائدها من مورد مهم للدخل القومي، وذلك ليس فقط لحلفائها التقليديين في المنطقة، لاسيما سوريا والجزائر وليبيا واليمن، ولكن من خلال فتح أسواق جديدة في الأردن ودول الخليج العربي، والتي تعد سوقا تقليدية للولايات المتحدة والدول الغربية. وتتعاظم المصالح

الاستراتيجية الروسية في الحالة السورية، بالنظر إلى الأهمية الاستراتيجية لقاعـدة طرطوس البحرية السورية التي تستخدمها القوات البحرية الروسية، والتي تعد قاعدة التموين الوحيدة للأسطول الروسي في منطقة البحر المتوسط.

يضاف إلى ذلك عشرات المشروعات المشتركة التي تـم الاتفـاق والتعاقـد بشأنها، وتقدر قيمة عقودها بمليارات الدولارات، وستتأثر حتمـا إمـا بالإلغـاء أو التأجيل، نتيجة موجة عدم الاستقرار التي تجتاح الـدول العربيـة. وعلـى ضـوء التداعيات السلبية المتوقعة لهذه الثورات على المصالح الروسية، أكدت موسكو أنها تريد استقرار الأوضاع في بلدان الشرق الأوسط، لأن أية قلاقل في المنطقة تـضر إضرارا مباشرا بمصالح روسيا. وأشار وزير الخارجية الروسية لافروف إلـى أن سوريا من أهم الدول في الشرق الأوسط، وأن زعزعة الاستقرار هناك ستكون لـه عواقب وخيمة في مناطق بعيدة جدا عن سوريا نفسها. فروسـيا تـري أن سـوريا بمثابة "حجر زاوية" في أمن منطقة الشرق الأوسط، وعدم استقرار الوضع فيهـا أو نشوب حرب أهلية سيؤدي بدوره حتما إلى زعزعة الوضع فـي بلـدان مجـاورة، خاصة في لبنان، ويؤدي إلى صعوبات في المنطقة كلها، وتهديـد حقيقـي للأمـن الإقليمي (أبو طالب، 2007).

4 .1.4 أهمية الشراكة مع روسيا بالنسبة للسعودية:

هناك آفاق رحبة للتعاون الروسي- العربي في مجـالات الطاقـة النوويـة وتكنولوجيا الفضاء وتطوير البنية الصناعية العربية، وهو التعاون الذي بدأ بالفعـل على نطاق محدود لا يتفق مع احتياجات الدول العربية، ولا مع ما يمكن أن تقدمـه روسيا من دعم تقني في هذا المجال. ومثال ذلك الاتفاق بين روسيا وليبيا في عـام 1997 على تطوير مركز الأبحاث النووية في تاجورا غـرب طـرابلس، وتوقيـع اتفاقية خاصة بالاستخدام السلمي للطاقة النووية فـي مـارس 2008 بـين مـصر وروسيا، وبين روسيا والأردن في مايو 2009 لإنشاء المفاعلين النوويين الصناعي والتجريبي في الأردن. يضاف إلى هذا التعاون القائم بين روسيا وعدد مـن الـدول العربية في مجال تكنولوجيا الفضاء، أهمها الجزائر والسعودية والمغرب، ويتضمن

ذلك إطلاق أقمار صناعية للاتصالات والملاحة والاستشعار عـن بعـد بواسـطة صواريخ روسية. وقد تم في هذا الإطار إطلاق القمر الصناعي الجزائري "ألسات - 1" في نوفمبر 2002 ، وكذلك إطلاق سبعة أقمـار صـناعية سـعودية بواسـطة الصواريخ الروسية إلى مدار حول الأرض، وهناك اتفاق بين البلدين على مواصلة التعاون في هذا المجال. كما اتفقت وكالة الفضاء الفيدراليـة الروسـية ومؤسـسة الإمارات للعلوم والتقنية المتقدمة عام 2007 على بدء العمل المشترك فـي مجـال استثمار الفضاء لأغراض سلمية، وإطلاق جهاز فضائي إماراتي للاستشعار عن بعد من مطار بايكونور عام 2008 (المشاط، 2008).

2.4 التمدد الإقليمي لدور مجلس التعاون الخليجي والدور السعودي:

يمثل صعود مجلس التعاون الخليجي أبرز مستجد إقليمي كشفت عنه الثورات العربية من خلال الدور السعودي. فبينما كان المجلس ناشطا في ركن مـن النظـام العربي في منطقة الخليج، ويعكس نجاحا لتجربة تعاون عربي فرعي وحيدة، وبينما ظل معنيا بالأساس بتطورات علاقاته البينية وبمستجدات علاقات دوله مع كل مـن العراق وإيران، أصبح مع الثورات في قلب المشهد العربي، وتحظي مواقفه وبيانات اجتماعاته -على مستوي القمة أو على المستوي الوزاري- بأكبر قدر من الاهتمـام والمتابعة، ويكاد يرسخ القناعة بأنه يرث النظام العربي الذي تمركز حـول جامعـة الدول العربية لعقود، ويهدد باقتلاعه من مكانه الرسمي بالقاهرة، ويكاد مركز الثقل العربي ينتقل سياسيا وجغرافيا إلى الخليج، بعدما انتقل اقتصاديا وإعلاميا منذ سنوات (القطاطشة، 2011).

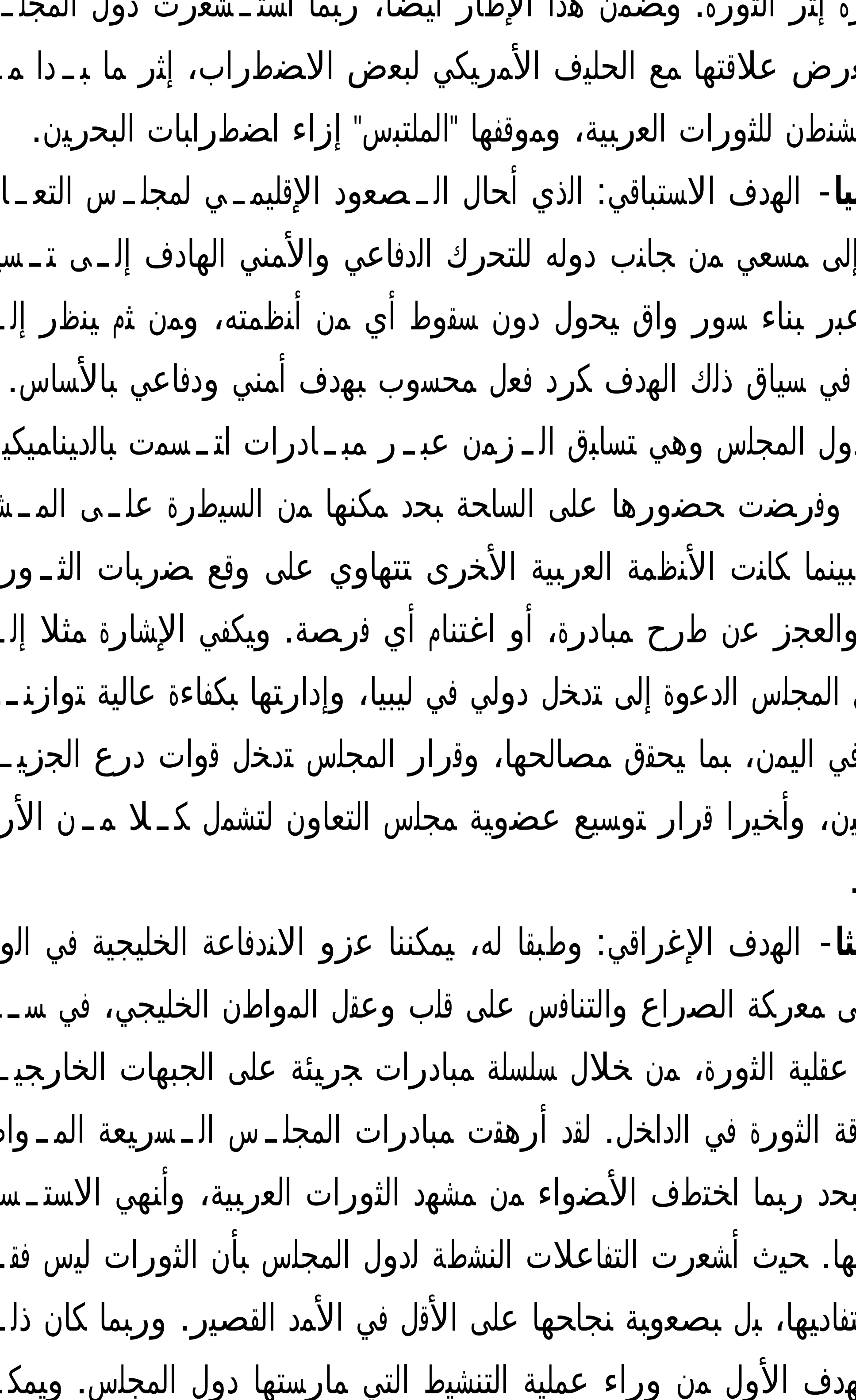
لقد أكد ذلك كله نجاح المجلس في جعل نفسه همزة وصـل بـين مفاصـل عمليات التغيير العربية الراهنة، عبر سلسلة من المبادرات الاستراتيجية في الإقليم، وإعطاء الإحساس بأنه النظام الفرعي الوحيد الذي لا تزال وحداته السياسية تـتحكم بمفاصل التغيير في الداخل، ولم تخرج الأمور من يدها بعد، بينما خرجت مـن يـد الأنظمة العربية جميعها، أو في سبيلها للخروج. إنه المنظومة العربية الوحيدة التـي لا تزال دولها تؤكد وجودها الحقيقي كدول لديها القدرة على الاختيار والفعـل فـي

الداخل، وعلى تطبيق سياسات خارجية نشطة، مع أنظمة حكم لا يزال لديها القـدرة على طرح المبادرات، بعدما أكد واقع الحال اهتراء الدولة العربية، التي عجزت عن الحركة، ووقعت صرعي للثورات. لقد تزعمت أنظمة دول المجلس موجة ثـورات مضادة استبقت الثورات الأصلية، وكبحت أفكار الثورة في العقول قبل أن تتنزل إلى أرض الواقع. لذلك، لم يكن غريبا أن يكون الصعود الخليجي، إقليميا، هو المـشهد الطاغي على كل المشاهد العربية في ظل موجة الثـورات. هكـذا، تثبـت أنظمـة الخليج، التي كثيرا ما وقف منها أغلب القوميين العرب موقف التـوجس -والعـداء أحيانا- أنها الوحيدة التي تحركت بكفاءة وفعالية عند الخطر.

1 .2.4 أهداف الدور:

إذا اقتصرنا على تقييم خطوات دول مجلس التعاون الخليجي مـن منظـور تحقيق الأهداف الخاصة بحماية الأنظمة وتفادي موجة الثـورات، عبـر خيـارات وبدائل عقلانية، وليس من المنظور الأخلاقي القيمي أو الإصـلاحي الـديمقراطي، فسنجد أن التحليلات بشأن التوسع والصعود الإقليمي لمجلـس التعـاون الخليجـي تراوحت بين ثلاثة أهداف(القطاطشة، 2011):

أولا- الهدف الإحلالي: الذي أرجع التحركات النشطة لدول المجلس إلـى أن هذه الدول استشعرت تراجع الدور الإقليمي لمصر إثر ثورة 25 يناير، التي توقعت أن تفرض على القاهرة فترة من التركيز في الداخل، ومن ثم سـعت دول المجلـس إلى تعبئة الفراغ السياسي والأمني العربي مع غياب مصر المؤقت، حيث كان على المجموعة الخليجية القيام بمسئولياتها القومية. ولعل ذلك ما دفع البعض للحديث عما لمسه من "تطور في إعادة صياغة الدور الذي تلعبه دول مجلـس التعـاون". وفقـا لذلك، كان احتلال دول المجلس قلب التفاعلات العربية بهدف التعويض عن غيـاب الدور المصري والإحلال محله. فلا يمكن لدول المجلس - وخصوصا السعودية - أن تنسي ما فرضته ثورة 23 يوليو 1952 من أثـر فـي الواقـع العربـي فـي الخمسينيات والستينيات، حين قسم عبد الناصر العالم العربي إلى أنظمـة محافظـة "رجعية"، وأخرى راديكالية، وتواجهت الاثنتان مباشرة في اليمن، ومن ثـم تـدرك



جيدا أن كل ثورة لها انعكاساتها التي قد تمتد لسنين، وقد توقعت فترة من القلق القادم من القاهرة إثر الثورة. وضمن هذا الإطار أيضا، ربما استشعرت دول المجلس احتمال تعرض علاقتها مع الحليف الأمريكي لبعض الاضطراب، إثر ما بدا من تشجيع واشنطن للثورات العربية، وموقفها "الملتبس" إزاء اضطرابات البحرين.

ثانيا- الهدف الاستباقي: الذي أحال الصعود الإقليمي لمجلس التعاون الخليجي إلى مسعى من جانب دوله للتحرك الدفاعي والأمني الهادف إلى تسييج المجلس عبر بناء سور واق يحول دون سقوط أي من أنظمته، ومن ثم ينظر إلى تحركاتها في سياق ذلك الهدف كرد فعل محسوب بهدف أمني ودفاعي بالأساس. لقد تحركت دول المجلس وهي تسابق الزمن عبر مبادرات اتسمت بالديناميكية والحيوية، وفرضت حضورها على الساحة بحد مكنها من السيطرة على المشهد الداخلي، بينما كانت الأنظمة العربية الأخرى تتهاوى على وقع ضربات الثورات الشعبية، والعجز عن طرح مبادرة، أو اغتنام أي فرصة. ويكفي الإشارة مثلا إلى قرار دول المجلس الدعوة إلى تدخل دولي في ليبيا، وإدارتها بكفاءة عالية توازنات محسوبة في اليمن، بما يحقق مصالحها، وقرار المجلس تدخل قوات درع الجزيرة في البحرين، وأخيرا قرار توسيع عضوية مجلس التعاون لتشمل كلا من الأردن والمغرب.

ثالثا- الهدف الإغراقي: وطبقا له، يمكننا عزو الاندفاعة الخليجية في الواقع العربي إلى معركة الصراع والتنافس على قلب وعقل المواطن الخليجي، في سعي لإجهاض عقلية الثورة، من خلال سلسلة مبادرات جريئة على الجبهات الخارجية، تشتت طاقة الثورة في الداخل. لقد أرهقت مبادرات المجلس السريعة المواطن الخليجي بحد ربما اختطف الأضواء من مشهد الثورات العربية، وأنهي الاستسلام الرسمي لها. حيث أشعرت التفاعلات النشطة لدول المجلس بأن الثورات ليس فقط بالإمكان تفاديها، بل بصعوبة نجاحها على الأقل في الأمد القصير. وربما كان ذلك هو المستهدف الأول من وراء عملية التنشيط التي مارستها دول المجلس. ويمكن تصور المنطق الخليجي بأنه إذا ترك الفراغ للثورات لتختطف المواطن، فإنها لا محالة واقعة في الخليج، ومن ثم كان التفكير في إبعاد المواطن عن متابعة مشهد

الثورات، عبر سلسلة مبادرات، تنتهي بإجهاض أحلام الثورة التي تراود البعض من مواطني دول المجلس، وإعادة المواطن إلى التفكير العقلاني بـالمنطق الاسـتثنائي للخليج. وفي الحقيقة، فقد مكنت المبادرات السريعة لدول المجلس من تجاوز الفتـرة الأصعب الخاصة بتبديد القناعات الشعبية بقيمة الثورة، على الأقل في دولة القلـب في الجزيرة (المملكة العربية السعودية). وهكذا، قبل أن يحصر المواطن الخليجـي تركيزه في مربع الداخل، فاجأته أنظمته بالتحرك في دوائر أوسع أفقدته القدرة على التفكير في الوضع الداخلي.

ومهما يكن من تفسير لحالة الصعود الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي، فإنه ليس منقطع الصلة بحقبة ما قبل الثورات العربية، التي بـرزت فيهـا منطقـة الخليج، باعتبارها بؤرة ثقل النظام العربي. ويكفي الإشارة هنـا إلـى المبـادرات السعودية والقطرية في الشئون العربية على امتداد السنوات الماضية. ومع ذلك، فإن الهدف الأساسي لخطوات المجلس الراهنة - وفي حقبة ما بعد الثورات العربيـة - داخلي بالأساس. فحتى لو كانت دول المجلس تهدف إلى توجيه رسـائل إقليميـة أو دولية، فإن جميعها يتركز حول التعامل مع ردات فعل الثورات العربية داخليـا. إن ذكاء دول المجلس في أنها كرست كل تحركاتها لهدف حماية الأنظمة، فكان قلـب استراتيجيتها محدد الهدف، برغم تعـدد الـسياسات والتكتيكـات. ولأجـل نجـاح الاستراتيجية الموجهة بالهدف، وظفت كل الأطر الإقليمية المحيطة، مـستفيدة مـن قوى الضغط التي بحوزتها. وهكذا، فإن الخطوة، التي استهدفت دول المجلس منهـا دفع الأخطار، لم تنته فقط إلى تحقيق الهدف، وإنما أيـضا إلـى تعظـيم المكانـة الإقليميـة، علـى نحـو مثـل رصـيدا إضـافيا لهـا فـي دفـع الأخطـار.

2 . 2.4 قرار التوسع :

من بين كل القرارات التي اتخذها مجلس التعاون الخليجـي، عقـب موجـة الثورات - وربما منذ نشأة المجلس - يقف قرار قبول انضمام وعضوية مملكتـي الأردن والمغرب كأحد أبرز القرارات، ويدل على ذلك ليس فقط حجم ردود الأفعال على القرار، والتي لم تتوقف منذ صدوره، وإنما أيضا حجم ما يطرحه من فـرص

ومكاسب، أو تهديدات وأخطار. لقد تباينت ردود الفعل على القرار من جانب النخب الخليجية، ولم يكن غريبا أن يصل الخلاف في الآراء إلى حد الـصراع، وأحيانـا الاتهامات بالعنصرية والتجريح بالشتائم بين مثقفين خليجيين. فهل كان قرار المجلس متسرعا ومضطربا، أم عكس قدرة دوله على الإمساك بمقاليد الأمور؟

حتى الآن، لم تتضح أبعاد القرار وأسرار صناعته واتخاذه، ودوافع الأنظمة الخليجية وراءه، رغم تبعاته الهائلة التي لا يمكن تصور أنها كانت غائبة عن فكـر الأنظمة الخليجية. وعلى الرغم من بعض التفسيرات التي تحـدثت عـن "تحـالف الملكيات"، أو "حلف العروش"، أو "نادي الملكيات السنية"، فإنه يصعب الكشف عما دار بفكر صناع القرار الخليجيين ودفعهم لاتخاذه. لقد أثـار القـرار ردود أفعـال متباينة، الأقلية من مثقفي الخليج تحدثت عن مزاياه ورحبت بـه، بينمـا رفـضته الأغلبية، أو انتقدته وتحفظت عليه، إما لطريقة اتخاذه على نحو مفاجئ دون استفتاء المواطنين، أو أخذ آرائهم في الحسبان، في ظل حقبة يفترض أنها تعلي مـن شـأن الشعوب والديمقراطية، (وفيما يبدو أن أغلبية المواطنين ترفضه)، أو لما يتوقع لـه من آثار اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية، أو لمدى تطابقه مع النظام الأساسي للمجلس. لكن بغض النظر عن كل هذه الآراء، فإن صدور القرار لا يعنـي نجـاح تطبيقه من الناحية الواقعية (فقد لا يكون حظه أفضل من حظ إعلان دمشق بين دول المجلس ومصر وسوريا سنة 1991)، ولأنه حتى الآن لم يعرف مضمون القـرار، وطبيعة العضوية التي سوف تمنح للدولتين، ومدى قدرة القيادات الخليجيـة علـى السير فيه، إذا تبلورت اعتراضات ومواقف رفض جادة بالداخل تهدد بالتطور إلـى ممارسات عنف. وأخيرا، فإن الأخطر من كل ذلك مـا أدخلتـه مملكتـا المغـرب والأردن من إصلاحات سياسية أخيرا تقربهما من الملكيات الدستورية، فهل يمكـن لدول مجلس التعاون - والسعودية تحديدا - أن تستوعب هذا التغييـر؟! (مجلـس التعاون، 2011)

وباختصار، هناك محطات كثيرة يمكن للقرار أن يواجه فيها مصاعب جمـة قبل تحققه، وأحد الاحتمالات أن يتعطل عند إحداها، قبل أن يصل لمحطة النهايـة. ويؤيد ذلك أن ثلاث دول خليجية تحفظت على القرار، وهي سلطنة عمـان وقطـر

والكويت. وأخذا في الحسبان أنه في بلد كالكويت مثلا، يوجد مجلس الأمة الذي هدد بعض أعضائه بإسقاط القرار فيه، لذلك فإن التفكير في القرار بترو يدفع إلى تواضع التفاؤل باحتمال وصوله إلى منتهاه. وما يمكن توقعه أن ينـال أي تراجـع لموجـة الثورات الراهنة من الزخم الذي حظي به القرار، كما يمكن أن يتوقف القرار عنـد حدود بناء تحالف من نوعية خاصة بين السعودية والأردن والمغرب، يتضمن تمتين التحالف الدفاعي الأمني بين بيوت الحكم السعودي والهاشمي والعلوي لتكون معـا محورا للدفاع عن الملكيات الوراثية، ويتضمن بالمقابل علاقة اقتصادية خاصة بـين السعودية والمملكتين تشدهما إلى مستوي الأمان. وتفيد التقارير بأن الروابط الأمنية والدفاعية قائمة بالفعل بين دول الخليج وكل من المملكتين الأردنية والمغربيـة، وأن كلتيهما كانت قد أرسلت عناصر من قواتها الأمنية للخليج منذ عقـود. ويتـردد أن هناك خبرة مشتركة واطمئنانا خليجيا لمؤسستين دفاعيتين وأمنيتين سنيتين، مقابل ما تستشعره دول المجلس من خطر شيعي (عبدالنصار، 2012).

يتضح مما سبق أن دول مجلس التعاون الخليجي برئاسة السعوديةهي الوحيدة في النظام العربي التي تمكنت من صياغة رؤية استراتيجية في ظل الثورات العربية وهي رؤية لها أبعادها وأهدافها، وإيجابياتها وسلبياتها. وعلى الـرغم مـن سـرعة الحدث الثوري والتداعيات التي لم تترك للأنظمة فـسحة مـن الوقـت، وأصـابت مؤسسات صناعة القرار العربية بما يشبه الشلل في المركز، فقد أثبتت دول المجلس أنها الوحيدة التي تجنبت هذه الحالة، ووقفت مؤسسات صناعة القرار بها تتـصدي للعواصف دون أن تفقد الرؤية، وعلى الأقل فإنها طرحت مبادرات لا تتسم بـسوء التقدير، أو بعدم القدرة على القراءة والفهم أو بالغباء، وإنما مبادرات ترقـي إلـى مستوي وجدارة الخلاف عليها وحولها.

بوجه عام، وبغض النظر عن تقييم مواقفها المتباينة من الثورات العربية، يمكـن رد التحركات الجديدة للجامعة، لاسيما في الحالتين الليبية والسورية، إلى اعتبـارين رئيسيين:

الاعتبار الأول: الزخم الشعبي الذي أوجدته الثورات العربية، والذي منح الجامعـة قدراً - ولو يسيراً- من الجرأة السياسية، والشعور بالقدرة على الفعل، والتأثير

في مجري الأحداث، وأنها لم تعد عاجزة واهنة، كما كان شائعاً على مدى العقود الماضية.

بعبارة أخرى، أدي هذا الزخم إلى أن تشعر الجامعة العربية بأنها مفوضة سياسياً ومعنوياً من الشعب العربي لنصرته، والوقوف إلى جانبه ضد القمع والظلم والاستبداد الذي تمارسه بعض النظم العربية الحاكمة.

الاعتبار الثاني: يتمثل في الدور اللافت والمتصاعد الذي باتت تلعبه دول مجلس التعاون الخليجي - وبالأخص المملكة العربية السعودية- داخل أروقة الجامعة العربية.

فعلى سبيل المثال، جاء قرار الجامعة، فيما يتعلق بالحالة الليبية، بمبادرة خليجية وجدت لها صدي في إطار الجامعة. كذلك قراراتها بشأن سوريا تمت هندستها من قبل المجموعة الخليجية. ونجحت قطر عبر ثقلها في إدارة الجلسات في الحصول على الموافقة على هذه القرارات، رغم رفض دول، وتحفظ أخرى (عبدالناصر، 2012: 157).

وربما يعزي هذا الموقف السلبي إلى أخذ الجامعة بعين الحسبان حساسية التطورات في كل من البحرين واليمن بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، لاسيما المملكة العربية السعودية التي تتأثر أيما تأثر بأية تطورات تمس استقرار وأمن البحرين، وحساسية جميع دول المجلس تجاه استقرار الأوضاع السياسية والأمنية في اليمن باعتباره دولة جوار مباشر لدول الخليج العربي، فضلاً عن كونه العمق الجنوبي الحيوي لأمن شبه الجزيرة العربية بأكملها.

في ضوء هذه الاعتبارات، يمكن تفهم موقف الجامعة العربية العازف الواضح والعمدي عن التدخل بأي شكل من الأشكال الدبلوماسية، أو السياسية، أو حتى عبر التصريحات الإعلامية في هاتين الأزمتين، مفسحة لدول مجلس التعاون الخليجي حرية التصرف- فرادي وبشكل جماعي لإيجاد حلول لهاتين الازمتين على نحو يضمن تعزيز أمنها واستقرارها، وهو ما حدث بالفعل. حيث أدي تدخل قوات درع الجزيرة الخليجية إلى تهدئة الأوضاع في البحرين، وأفضت المبادرة التي طرحتها دول الخليج إلى انفراجة سياسية للأزمة المستحكمة في اليمن.

وقد لعبت دول مجلس التعاون الخليجي عامة، والمملكـة العربيـة الـسعودية خاصة، الدور الأهم في التوصل إلى حل للأزمة اليمنية، ليس فقـط بحكـم الـدور العربي المتصاعد الذي تلعبه هذه الدول، ولكن أيضاً لأنها تـري أن الـيمن "شـأن خليجي". وفي هذا السياق، قيل في تبرير عدم معالجة الجامعة العربية للأزمة اليمنية رغم التشابه بينها وبين مثيلتها السورية- إن الدول الخليجية تفضل أن يكون التعامل مع الأزمة من شأنه حتى تضمن ألا يتعارض الحل مع مـصالحها. (عبدالنـصار، 2012: 155)

3.4 السياسة الخارجية السعودية على المستوى الدولي

حرصت السعودية في سياستها في المجال الدولي على التأكيد فـي إقامـة علاقات متكافئة مع القوى الكبرى والتي ارتبطت معها بشبكة من المـصالح التـي يمكن وصفها بأنها جاءت كانعكاس لدورها المحوري المتنامي في العالمين العربـي والإسلامي، والتي سعت من خلالها إلى توسيع دائرة التحرك السعودي على صعيد التعامل الدولي.

3.4. 1 تفاعل السياسة السعودية مع محيطها الدولي:

تحول السياسة السعودية أن تتفاعل مع مراكز الثقل والتأثير فـي الـسياسة الدولية آخذة في الحسبان كل ما يترتب على هذه السياسات من تبعات ومـسؤوليات تفرضها أدبيات السياسة الدولية.

ففي الوقت الذي تحرص فيه القيادة السعودية على إيجاد إطار ومناخ تـسود فيه العدالة والمساواة اعتماداً على إيمانها وتمسكها بميثاق الأمم المتحدة، فإنها كدولة محبة للسلام تؤكد على أن خرق مرتكزات التعاون الدولي من قبل بعـض الـدول المغامرة (إسرائيل على سبيل المثال) يمثل انتهاكاً صارخاً للقيم الإنسانية، واستخفافاً بالمبادئ النبيلة التي قام عليها ميثاق المنظمة الأمميـة لتحقيـق الأمـن الجمـاعي العالمي. (العمري، 1990، : 183)

فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ظهر صراع جديد من نوع بارد لا يرقى إلى درجة الصدام المسلح وذلك ببروز قوتين عظميين (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي). هذا الصراع حمل في طياته رغبة القوتين في بسط نفوذهما وسيطرتها على مقدرات العالم المختلفة بما فيها دول العالم الثالث، وإدراكاً لهذا الوضع العالمي الخطير فقد حرصت السعودية تبعاً لذلك على بذل قصارى جهدها في الابتعاد عن تلك الصراعات، أو أن تربط مصيرها السياسي والحضاري بأي من الكتلتين.

دعت السعودية وبشدة الدول العربية والإسلامية إلى اتباع هذه السياسة والوقوف بصلابة في مواجهة المخاطر التي تمثلها الدول العظمى مهما كانت درجة علاقاتها مع أي قطر في الوطن العربي والإسلامي، وتأسيساً على هذه الرؤية السعودية لمنطلق التفاعل الدولي فإن المراقب لآلية انسياب التفاعل السعودي في المحيط الدولي يستطيع أن يلحظ أن مخرجات هذه السياسة في تفاعلها مع الأطراف الفاعلة دولياً تؤكد على جملة من الحقائق مؤداها الحرص على تبني علاقة تقوم في أبجديتها على الاعتماد المتبادل بما يخدم شبكة المصالح السعودية (مدني، 1981: 71).

والسياسة السعودية ترفض أن تقدم أي تنازلات من شأنها أن تمس بشكل مباشر أو غير مباشر حيثيات سيادتها واستقلال قرارها السياسي وكل ما يمثل اختراق لشؤونها الداخلية، فلقد جاء على هذه الأسس من قبيل القيادة السعودية في أكثر من مناسبة.

فالسياسة السعودية تقف موقفاً معارضاً لانتشار كافة أنواع أسلحة الدمار الشامل ليس في منطقة الشرق الأوسط فحسب بل وفي العالم كله.

وذلك يعود لخطورتها التدميرية وتعاظم نتائجها الفتاكة التي لا يمكن تفاديها بسهولة، علاوة على أن استعمال هذه الأسلحة بصورة تعسفية يعتبر مخالفة صريحة للنسق الأخلاقي والأدبي الذي تقوم عليه العقيدة الإسلامية التي تحرم إبادة الجنس البشري، وهذه الحقيقة بدورها تمثل منطلق مهم وحساس للسياسة الخارجية السعودية (الأعظمي، 1992: 209)، وتأكيداً على هذا الاتجاه فقد جاءت كلمة سمو وزير

الخارجية الأمير سعود الفيصل أمام الجمعية العامة موضحة على نحو لا لبس فيه، موقف السعودية تجاه أسلحة الدمار الشامل، فقد أكد سموه على أن "حكومة خادم الحرمين الشريفين تولي جل اهتمامها وعنايتها بالجهود الرامية إلى إزالة أسلحة الدمار الشامل عن منطقة الشرق الأوسط، ومن خلال دعمها لجهود جامعة الدول العربية بموجب قرار مجلس الجامعة في دورته (101) والداعي إلى جعل هذا الجزء الحساس من العالم منطقة خالية من الأسلحة بمختلف أنواعها النووية والكيميائية والبيولوجية، ومن هذا المنطلق حرصت حكومة المملكة العربية السعودية على المشاركة الفاعلة في مؤتمر نيويورك الخاص بمستقبل معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، خلال انعقاده عام 1990 كما بينت موقفاً إيجابياً إزاء الجهود التي جرى بذلها من أجل التوصل إلى اتفاقية شاملة لمنع التجارب النووية". (الأعظمي، 1992: ص215).

يقول الدكتور "إلمان أراسلي" مؤلف كتاب المملكة العربية السعودية: طفرة للقرن الواحد والعشرين: "إن المملكة العربية السعودية تؤدي دوراً بارزاً على الصعيد العالمي المعاصر، وتعود أهميتها في هذا السياق إلى جملة عوامل في مقدمتها العامل الاقتصادي، وهي بحكم ذلك حلقة مهمة بين مستلزمات الحفاظ على استقرار النظام العالمي بأسره". (http:www.islamonline.net)

وحسب ما جاء على موقع وزارة الخارجية السعودية على الشبكة العنكبوتية: "إن السياسة الخارجية السعودية في المجال الدولي تستند على أسس ومبادئ واضحة ومنها:

1- حرص المملكة على التفاعل مع المجتمع الدولي من خلال التزامها بميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات والاتفاقات الدولية المنظمة إليها وقواعد القانون الدولي التي تحدد إطار السلوك العام والمجتمعات المتحدة.
2- التزام المملكة بعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية وبعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير وشجب العنف وجميع الوسائل التي تخل بالأمن والسلم الدوليين والتأكيد على مبدأ التعايش السلمي بين دول العالم.

3- صبغ السياسة الخارجية بصبغة أخلاقية من خلال تبنيها لمبدأ مساندة ضحايا الكوارث الطبيعية والمشردين واللاجئين في العديد من دول العالم"

4.4 السياسة الخارجية السعودية على المستوى العربي

تعتبر المملكة العربية السعودية واحدة من أكبر الدول العربيـة ذات الثقـل السياسي والاقتصادي في العالم، وأحد الدول لجامعة الدول العربية والدولة التي يلجأ إليها العرب لحل مشاكلهم لما تتميز بها سياستها من اعتدال واتزان.

4.4. 1 العوامل المؤثرة في السياسة السعودية على المستوى العربي:

كانت تهدف المملكة العربية السعودية إلى توحيد الصف العربـي أمـام مـا يواجهونه من تحديات، وجاءت الأفعال مطابقة لهذه النظرة، فقد شـاركت المملكـة العربية السعودية في جميع المناقشات والمباحثات والاجتماعات وساهمت في مصر بشكل كبير حتى تم الاتفاق على إنشاء الجامعة العربية.

ووضعت المملكة العربية السعودية منذ تأسيسها العلاقات العربية في مقدمـة اهتماماتها، فقامت بدور قيادي وحل الخلافات التي نشبت بين الدول العربية، وآمنت بأن أمنها الوطني مرتبط بالأمن القومي العربي والذي لا يتحقـق إلا مـن خـلال التضامن العربي، كما بذلت المملكة العربية السعودية جهوداً كبيرة لحل خلافاتها مع شقيقاتها من الدول العربية بروح الود والصداقة والمسالمة.

فبعد أن أتم الملك عبدالعزيز توحيد أجزاء الدولة تحت مسمى المملكة العربية السعودية أبدى رغبته في جمع الصف العربي وأظهر اهتماماً كبيراً تجاه العلاقـات مع الدول العربية المجاورة، أثمر هذا الاهتمام عن توقيع معاهدة مع العراق للصداقة وحسن الجوار، واجتماعه مع وفد اليمن لتسوية النزاع الحدودي بين المملكة واليمن بروح الصداقة والمسالمة.

وعقد معاهدة مع اليمن تنازل بموجبها عن جبل أرو المتنازع عليـه، ممـا يوضح رغبته في تحقيق التآلف والتضامن في الصف العربي، كمـا وقـع جلالتـه

معاهدة الصداقة وحسن الجوار مع كل من سوريا ولبنان عن طريق الدولة المنتدبة عليها في ذلك الوقت فرنسا. (العمري، 1990: 200-202).

يتجلي التعامل الخليجي مع الثورات العربية فيما بدا أشبه بتقسيم استراتيجي للواقع العربي، في ظل الثورات، إلى بؤر متعددة. إن المبدأ العام أنه إذا خيرت دول المجلس بين الثورة في أي بلد عربي وعدم الثورة، فإنها لا محالة تفضل الخيار الأخير، وترفض الإطاحة بأي نظام عربي عبر فعل ثوري، مهما يكن من طبيعة النظام الحاكم في هذا البلد، وحتى لو كانت تعاديه. ولكن بحكم الواقع الجديد، بدا أن دول المجلس تعاملت مع مناطق الثورات العربية قطعة قطعة، من خلال خريطة مجزأة تتضمن تقسيما استراتيجيا واضحا على النحو التالي:

1- مركز الثورات: ويشمل كلا من مصر وتونس. كان الهدف الخليجي السعودي خاصة في كلتا الدولتين متمثلا في تجنب تعريض هيبة الحاكم في البلدين - وخصوصا في مصر - لأي ضرر أو إهانة، خشية استنساخ نموذج إهانة الرؤساء، بما يحمله من إسقاطات سياسية في الداخل الخليجي. ولذلك، لم يكن غريبا أن تستضيف السعودية الرئيس "بن علي"، أو أن تعرض خمس من دول الخليج استضافة الرئيس مبارك لديها، في ظل عنفوان الثورة في مصر. في "مركز الثورات"، حرصت دول المجلس على تجنيب نفسها أثر الثورة، من خلال الاستفادة من جوانب الفشل التي وقع فيها النظامان، عبر تطوير ردود فعل سريعة وجريئة، من خلال سلسلة مبادرات في الداخل تزلزل العقول والقلوب. ومن ناحية أخري، سعت إلى استثمار مشاهد القلق الداخلية بدول الثورات في ترسيخ القناعة ضد الثورة لدي مواطنيها، وحيازة مكاسب في الأرضية السلفية بدول الثورات، تمكن من إفساح مساحة من التفكير للمواطن الخليجي في مشاهد الاضطراب الداخلية التي لا يتصور حجمها في دول المجلس - فيما لو وقعت بها الثورة - على خلفية تركيباتها الاجتماعية المشكلة من "موزييك" سكاني قبلي وطائفي ووافد. وفي الوقت نفسه، عملت على دعم النظام الجديد الذي أفرزته الثورات، بهدف مسح موقفها المساند للنظام السابق، وبناء جسور مع الواقع الجديد. هنا، تحركت دول المجلس ببراجماتية عالية، أكدت قدرتها على كسب التحالفات. لقد تمكنت السعودية بسرعة من محو

حقيقة تأييدها لنظام مبارك، عبر إعلان دعمها المالي لمصر الثورة. ساعد على ذلك ما يتوافر للمملكة من رصيد شعبي مهم في مصر، واستعداد المـواطن المـصري لتفهم موقف المملكة، في ضوء سلسلة مواقفها المميزة في السابق.

2- ثورة ليبيا: لا تمتلك دول المجلس رصيدا إيجابيا مع النظام الليبي، وقد ظلـت خلافات السعودية مع نظام القذافي في السنوات الأخيرة، كان أبرز معالمها الكـشف عن مؤامرة النظام الليبي لاغتيال الملك عبد ا بن عبد العزيز، ومن ثم ليس لـدي دول المجلس أي مصلحة في بقاء نظام القذافي. لذلك، عبر التحرك الخليجـي إزاء ثورة ليبيا منذ اليوم الأول عن أن دول المجلس قد تبرأت من القذافي مقابل الاحتفاظ بعلاقاتها بالنظام الدولي. وبدا الخوف من استنساخ إهانة الحاكم المصري، مختلفـة تماما عن حالة القذافي، الذي لم يبد أن أي دولة خليجية عرضت استضافته. كما بدا أن دول المجلس رأت أن إهانة القذافي - أو إزاحته بأسلوب مهين - مسألة لا تمت لها بصلة، ولم تكتف دول المجلس بتعبئة التحرك الدولي لفرض منطقة حظر جوي في ليبيا، بل فعلت أيضا هذا الطلب في الجامعة العربية، ولم تسع لمنع إحدى دولها (قطر) حين أرسلت طائراتها للإسهام في حملة الناتو على الجماهيرية. هكذا، وجدت دول المجلس نفسها - بحكم الضرورة - مضطرة إلى تأييد عملية الإطاحة بالزعيم الليبي، وربما ينطوي تأييدها لذلك أيضا على مسعي لحرف الثورات العربية عن أن تكون شعبية خالصة، وربطها بالفعل الخارجي، مما لا يصب في مصلحة التغييـر الشعبي بفعل الثورات في الخليج.

3- ثورة سوريا: على الرغم من تحالفات سوريا الإقليمية، ومع إيران تحديـدا، لا ترغب دول المجلس -ولم تعبر بشكل عام عن رغبتها- في رؤية سـقوط النظـام السوري. إن بقاء نظام بشار الأسد مكلف لدول المجلس على المـستوي التكتيكـي، لكن سقوطه بالثورة يتضمن تداعيات استراتيجية على أنظمة الحكم، تماثـل سـقوط نظام مبارك. كلتا الحالتين تكرس نجاح الفعل الشعبي، وهو ما لا يمكن أن تستسيغه دول المجلس. لذلك تعاملت إزاء ثورة سوريا بشكل ملتبس. فليس هناك ردود فعـل خليجية على ما يجابهه نظام دمشق في الداخل إلا ما ندر، وبشكل مزدوج الرسـالة بين النظام والشعب. ويبدو أن الموقف الخليجي من النظام السوري يتطـور طبقـا

لتطور موازين القوي بين النظام والثورة. إن الخسارة الاستراتيجية التي يمكـن أن تلحق بدول المجلس من سقوط النظام السوري بالثورة الشعبية تفـوق أي خـسارة ناتجة عن بقائه وبقاء علاقته مع إيران. وربما تكون الرغبة في بقاء النظام السوري أكبر ما يجمع دول المجلس بإيران منذ سنين (من دون قصد). ولكن بينما تـصرح إيران بدعم النظام في دمشق، لا تستطيع دول المجلس فعل ذلك. ولا شـك فـي أن موقف دول المجلس في ذلك محكوم بعدم الرغبة في عقد مقارنة بين موقفهـا مـن النظام الليبي وموقفها من النظام السوري، رغم أوجه التشابه بين الحالتين. ومن ثم، يبدو أن دول المجلس قررت أن تترك النظام السوري لذاته، فإما أن يكسب معركته الداخلية فيضيف إلى رصيد كبح الثورات العربية، أو يسقط بتكاليف داخلية كبـري تزيد من سمك السور الواقي الذي تسعي لبنائه ضد الثورة الـشعبية فـي الخلـيج (شبيب، 2011).

4- ثورة اليمن: عملت دول المجلس على الإمساك بورقة المبـادرة بـين النظـام اليمني والثورة منذ اليوم الأول لها، وذلك بحكـم الرابطـة التاريخيـة والـسياسية والجغرافية، وبحكم كون اليمن - على نحو ما جري التعـارف عليـه - خاصـرة الجزيرة العربية، ومن شأن أي اضطراب أو قلق فيه أن ينتقل إلى دول المجلس، أو على الأقل يترك تداعياته الخطيرة عليها. لذلك، كان إخلاء المسرح السياسي لمجلس التعاون في اليمن من الأمور التي جري التوافق عليها - فيما يبدو - مـع القـوي الكبري، التي سمحت لدول المجلس بتسجيل نقاط إيجابية بإطالـة الفعـل الثـوري وتبطئته، والاستفادة لأقصي مدى من الحالة اليمنية في تأكيد استقرار شرعيتها فـي الداخل، وفي الإمساك بشبكة التفاعلات اليمنية الداخلية على نحـو يـضمن حفـظ التوازنات في أي تغيير مقبل، ولا يؤدي إلى تغييرات دراماتيكية تحدث اضطرابات بالجوار الخليجي. ويبدو أن تكتيكات المناورة من جانب الرئيس على صالح، بـشأن مبادرة مجلس التعاون في اليمن، لاقت قبولا ورضا خليجيين غير معلنـين، حيـث استنفدت أشهرا مكنت من استهلاك طاقة الثورات بالخليج. ويبدو أن وتيرة وإيقـاع التقدم في المبادرة الخليجية بشأن اليمن كان يتم الإمساك بهما جيدا مـن قبـل دول المجلس. وربما يمكن تصور مصلحتها في إطالة التفاوض حول المبادرة لأقـصي

مدى ممكن، وانتهى ذلك بتثبيت تطبيق المبادرة التي وقعت في الـسعودية وانتهـت بانتخاب نائب الرئيس في شهر 2 من 2012 (عبدالناصر، 2012).

2 .4.4 السعودية والربيع العربي والعلاقات الدولية:

يمكننا أن نلاحظ بسهولة أن ميدان دراسة العلاقات الدولية يعيش حالة إرباك، حيث انهارت الصورة الذهنية الغربية عن العالم العربي، والتي وصـمته بالـسلبية، والركون إلى الواقع، وعدم القدرة على التحرك. وبذلك، أصبح النموذج الاستشراقي بحاجة إلى مراجعة. من ناحية أخري، ركزت مدارس العلاقات الدولية على الواقعية والليبرالية، وعلى قضية الأمن الذي أصبح هاجس الدول في علاقاتها المتبادلـة، و أصبح الشغل الشاغل للمؤسسات الأكاديمية الممولة للبحث العلمي في شمال أمريكـا وبريطانيا وأوروبا.

إن ما يقارب 90 ٪ من الدعم المتوافر للبحث العلمـي، بعـد أحـداث 11 سبتمبر، جرى توجيهه إلى التركيز على القضايا الأمنية كمحرك للعلاقات الدوليـة، وحماية الدولة من المصادر التي تهدد الأمن القومي. ويعد هذا إلى حد مـا نكـسة للبحث العلمي، ولتنوع النموذج (البرادايم) لدراسة العلاقات الدوليـة. لقـد عـادت مدرسة الواقعية، ومعها منطق السيادة الترابيـة وميـزان القـوى (Larana, et al. 1994)، إلى حلبة هندسة العلاقات الدولية من منطلق الأمن القومي. وهـي رافعـة خطيرة، لأنها أفرزت نوعا من النرجسية الغربية الجديدة، مثـل مقـولات "نهايـة التاريخ، وتصادم الحضارات"، وصولا إلى المحافظين الجدد، كما حطمـت بـروز منطلقات جديدة في تنظيم العلاقات الدولية، أبرزها التبعيـة المتبادلـة (Nye and, Robert, 1977), وتعدد أقطاب التأثير السياسي من قوي ضـغط عالميـة، مثـل الحركات الاجتماعية(Donnelly. Jack, 2000)، والتي تتعلق بالسلم، ومكافحة التسلح النووي، ومناوأة العنصرية، كما جري في "قمة دربن" بجنـوب إفريقيـا، وبـروز العنصر النسوي في هذه الحركات الاجتماعية العالمية، ونموذج المدرسة الماركسية التي تهتم بالعدالة الاجتماعية والبيئة والسلم وحقوق الإنسان.

هنا، يمكن أن نقول إن الربيع العربي يواكب شتاء أوروبيا - أمريكيا، مرده إلى الأزمة المالية العالمية. وقد فضح الربيع العربي تواطـؤ أنبيـاء الديمقراطيـة والدمقرطة مع الديكتاتوريات العربية في تونس، ومصر، وليبيا، واليمن، والبحرين، وغيرها من دول العالم، من منطلق مصلحي بحت، ضاربا بعـرض الحـائط قـيم المدرسة الليبرالية التي تتبنى قيم الإنسانية المشتركة.

كما فضح الشتاء الأوروبي والأمريكي النخب الغربية، بناء على فشلها الذريع في حل الأزمات، وابتعادها عن قيم الديمقراطية، وتغـول سـيطرة طبقـة رجـال الأعمال على الحياة السياسية (مثل نموذج بيرلسكوني في إيطاليا)، والتي أصـبحت هي المستفيد الرئيسي من المنظومة الاقتصادية العالمية، وصولا إلى الفقر الأخلاقي لممثلي الشعوب الغربية، متمثلا في فضيحة البرلمانيين في بريطانيا وتهـربهم مـن دفع الضرائب، والمبالغة في تكاليف الحياة المعيشية، مما أثقل كاهل الميزانية ودافع الضرائب.

كان من المعتاد أن تنشأ الظواهر السياسية في العالم الغربي، ثم تنتشر فـي العالم العربي، ولكننا هنا - وفي حالة الربيع العربي - نجد أن الظاهرة خرجت من البيئة العربية، وتم تعميمها وانتشارها في العالم الغربي في العديد من مـدن المـال والأعمال والعواصم السياسية. ووجدنا بصورة تستحق التأمل أن سـاحات القـصبة بتونس، والتحرير بمصر، والتغيير والحرية باليمن، والشهداء بليبيـا، قـد حطـت برحالها وهمومها بساحات عالمية: من وول ستريت بنيويورك، مرورا بساحة بويرتا ديل سول (بوابة الشمس) بإسبانيا، وصولا إلى سان بول بلندن.

وبينما نجد ساحات السخط العربي تعمل على طرد شبح التهمـيش والظلـم المركب من فقر واستبداد سياسي واجتماعي واقتصادي، فإن ساحات الغرب تعمـل على طرد شبح التهميش الاقتصادي، وسيطرة النفـوذ المـالي لمؤسـسات المـال والأعمال الدولية. وهنا، يمكن القول إن ظاهرة السخط هي زلزال جيواسـتراتيجي وسياسي بكل ما تحمله الكلمة من معني، وبخاصة في صورته العربية التي أسقطت مشروع الدمقرطة الغربي، بأحاديته في طرح المسألة، والتـرويج لهـا، واختيـار

الأنصار والآليات، وتناقضاته من اللامبالاة بمشاريع التوريـث اللاأخلاقيـة إلـى التعامل مع نخب غير شرعية.

من ناحية أخري، قوضت موجة السخط العربي العلاقة الجيواستراتيجية بين الديكتاتوريات العربية -المصنفة أمريكيا ضمن محور الاعتدال- وإسرائيل. وهـذا يلقي بظلاله على مستقبل العلاقات مع الولايات المتحدة كثقل مركزي فـي هندسـة علاقات التطبيع مع إسرائيل.

إن القضية الأبرز هنا هي أن موجة السخط هذه تعمل على إعادة القضية إلى بعدها العربي، وبروز تأثير الشعوب العربية في دوائر صنع القرار العليا في الكثير من العواصم العربية. وما سوف يتمخض عنه التحول الديمقراطي في مصر سوف ينسف أو يثبت خريطة ضوابط العلاقات الحالية مع إسرائيل. ومن هـذا المنطلـق، يمكن القول إن العلاقات مع إسرائيل مرشحة لإرباك مستقبلي متزايد، على خلفيـة بروز الحركات الإسلامية كلاعب رئيسي في الحياة السياسية والاقتصادية العربيـة في دول الربيع العربي الأولي: تونس، وليبيا، ومصر.

1- **التحول في ميزان القوى العالمي:**

لا شك في أن الأزمة الاقتصادية الحالية ستؤدي إلى تغير ميزان القوي فـي النظام الدولي. وسيتمثل ذلك في التضاؤل النسبي للـوزن الـسياسي والاقتـصادي للولايات المتحدة مقارنة بالقوي الناشئة في الاقتصاد العالمي. وفي هذا الإطار، فإن القوي الصاعدة، خاصة الصين والهند والبرازيل، ستصعد في ميزان القوي العالمي، لأن الولايات المتحدة تحتاج إلى تعاونها لإخراج الاقتصاد الأمريكي مـن ورطتـه. ومن المعروف أن هذه الدول الصاعدة تتبني رؤى مختلفة "للديمقراطية" عن النموذج الغربي. كما سيكون لها دور أكبر في عملية التفكير طويل الأمد لبناء نظـام مـالي عالمي جديد على أنقاض نظام بريتون وودز، يقوم على مفهوم الاستقرار المالي من خلال أسعار الصرف الثابتة، ورقابة الدولة على أداء المؤسسات المالية.

من ناحية أخري، أدت الأزمة إلى إضعاف ثقة العالم بالـدولار الأمريكـي كأكبر عملة احتياط في العالم. ففي مارس 2009، طالب حـاكم البنـك المركـزي الصيني بإيجاد عملة جديدة تحل محل الدولار في التعاملات المالية العالمية، وهو ما

يعكس قلق الصين على استقرار النظام المالي العالمي. كذلك، عبرت روسيا- التي تملك ثالث احتياطي عالمي من العملات- عن قلقها لتأرجح قيمة الدولار، ودعت بشكل صريح إلى استبدال عملة أخري للاحتياطيات الدولية بالدولار. ومن المتوقع- بحسب تقرير البنك الدولي- أن تشكل ستة اقتصادات صاعدة كبري - هي الصين، والهند، وإندونيسيا، وكوريا الجنوبية، وروسيا، والبرازيل - أكثر من نصف النمو في الاقتصاد العالمي بحلول عام 2025 . ولن يكون النظام النقدي الدولي آنذاك خاضعا على الأرجح لهيمنة عملة واحدة. وسوف ينعكس تراجع الثقة في النموذج الاقتصادي الغربي أيضا على تراجع سطوة نموذج "الديمقراطية الليبرالية".

2- توسيع ديمقراطية العلاقات الدولية:

من الآثار المحتملة للأزمة الحالية توسيع دائرة المشاركة في القرارات الدولية، نتيجة إدراك القوي الغربية الكبرى أنها لن تستطيع التغلب على الأزمة بمفردها. وسوف يتطلب اعتماد ذلك منهجا جديدا في إدارة العلاقات الدولية، يقوم على أساس المشاركة الفعالة لمختلف القوي الدولية، بما في ذلك الدول النامية في رسم مسار هذه العلاقات، وإعطاء القوي الناشئة والدول النامية صوتا أكبر في المؤسسات الدولية. وسيشمل ذلك صوتا أكبر لهذه الدول، إما في مؤسسات بريتون وودز، أو في المؤسسات الجديدة التي ستنهض على أنقاضها، مع زيادة عدد الدول الأعضاء في مجلس الأمن، بحيث يعكس المجلس وزن القوي الناشئة، وتطوير مجموعة العشرين إلى مؤسسة أكثر فعالية وتمثيلا لواقع النظام الاقتصادي العالمي.

وتجدر الإشارة في هذا الشأن إلى البيان المشترك الصادر عن رؤساء دول مجموعة بريكس (وهو تجمع يضم دول الاقتصادات الصاعدة الرئيسية، وهي البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب إفريقيا) في ختام اجتماعها في 15أبريل 2010في مدينة برازيليا. أكد البيان ضرورة بناء نظام عالمي جديد أكثر ديمقراطية وعدالة، والدور المهم الدي يجب أن تلعبه دول مجموعة العشرين في الخروج من الأزمة المالية العالمية.

لقد أدت الأزمة السياسية و الاقتصادية الراهنة إلى فقدان الثقة بالديمقراطية الليبرالية في عالم العولمة الجديد، حيث أظهرت العديد من استطلاعات الرأي

بالاتحاد الأوربي أن غالبية الناخبين لا يثقون بأحزابهم السياسية ويشككون في مدى خدمة حكوماتهم للصالح العام. وعلى سبيل المثال، أظهر مؤشر الديمقراطية الـذي تعده مؤسسة 'Economist Intelligence Point' تراجع الديمقراطية علـى مـستوى العالم منذ اندلاع الأزمة المالية في 2008.

وهذا يؤكد رغبة المملكة العربية السعودية في ذلك الوقت على دفع العـرب للتضامن والعمل الجماعي، وجعله قاعد انطلاق نحو تضامن إسلامي، وكانت رؤية المملكة للتضامن العربي ممثلة في وحدة العمل وتوافق الآراء والأهـداف مدعمـة بحسن النيات، والإخلاص، في العمل العربي المـشترك لحـل القـضايا العربيـة المشتركة والفردية ومساواة الفرد العربي بأخيه العربي في أية دولة عربية وجعـل الدين الإسلامي والقرآن الكريم هما المقياس والدليل لأي تحرك عربي سـواء فـي مجال السياسات الداخلية للدول العربية أو السياسات الخارجية.

ولا تجد المملكة فائدة في المحاولات الوحدوية العربية الخاسرة بسبب تعجل تحقيقها دون قاعدة صلبة ومتينة ترتكز عليها، ومنذ ذلك التاريخ أصـبح للمملكـة العربية السعودية تأثيراً واضحاً في العالم العربي، بفضل سياساتها ومواقفها الثابتة.

قامت المملكة العربية السعودية ولا تزال – بدور قيادي وريادي في المنطقة العربية وقد اتضح ذلك من خلال جهودها السياسية في كثير من القضايا المهمة على الساحة العربية، إلا أن المتتبع لسلوكيات سياستها الخارجية في دائرتها العربية يجد أن دور المملكة ومداه في هذه المنطقة قد اختلف بفعل عدد من العوامل (الداخليـة- الخارجية) من فترة تاريخية إلى أخرى.

فمن الملاحظ على سبيل المثال أنه في العقود الثلاثة الأخيرة شهدت السياسة الخارجية السعودية تغييراً واضحاً إذ كان هناك تعاظم تدريجي للدور السعودي فـي النظام السياسي العربي، يمكن رؤيته بوضوح في:

1- بروز المملكة كوسيط ذي دور توفيقي مؤثر فـي الكثيـر مـن النزاعـات (الداخلية الإقليمية).

2- اضطلاع المملكة بدور رئيسي في الصراع مع إسرائيل لدرجـة أصـبحت معها المملكة توصف بدولة مواجهة هذا الصراع (حمـدي، 1991: 383-384).

والمملكة العربية السعودية تهدف في سياستها الخارجية إلى حمايـة النظـام السياسي السعودي، والمحافظة على الاستقلال، والأمن الداخلي، وحماية المـصالح الاقتصادية والحفاظ على الهوية الوطنية، والدفاع عن القضايا العربية والإسـلامية، وتحقيق الأمن والسلم الدوليين. وتسعى لتحقيق ذلك عن طريق حسن الجوار وعـدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وتعزيز العلاقـات مـع دول الخلـيج والجزيرة العربية، ودعم العلاقات مع الدول العربية والإسلامية بما يخدم المـصالح المشتركة لهذه الدول ويدافع عن قضاياهم، وانتهاج سياسة عـدم الانحيـاز وإقامـة علاقات تعاون مع الدول الصديقة ولعب دور فاعل في إطار المنظمـات الإقليميـة والدولية. وتنشط هذه السياسة من خلال عدد من الدوائر الخليجية، الإسلامية، كمـا سبق ذكرها.

في الدائرة العربية تتركز السياسة الخارجية السعودية على اسـس ومبـادئ ثابتة، نذكر منها:

1. ضرورة التضامن العربي بما يقتضيه ذلك من التنسيق بين الدول العربية بهدف توحيد المواقف العربية وتسخير كل الإمكانيات والموارد التـي تملكهـا الـدول العربية لخدمة المصالح العربية.
2. الواقعية والمتمثلة في البعد عن الشعارات والمزايدات المضرة لأمن واسـتقرار العالم العربي، والبعد عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية.
3. الالتزام بمبدأ الأخوة العربية من خلال تقديم الدعم والمساعدة بكافـة أشـكالها (الرفاعي، 1978: 97).

والمملكة تؤمن بشرعية الدول القائمة وبحقها الكامل في الاستقلال والـسيادة، وتدعم في نفس الوقت كل تطور نحو أي شكل من اشكال الوحدة العربية شـريطة أن يأتي عن طريق الرضا، والتفاهم، والاتفاق وليس عن طريق القوة (النبـراوي، 1988: 333)

ضرورة التضامن العربي بمعنى التنسيق بين الدول العربية (بغض النظر عن طبيعة الأنظمة وعن التفاوت النسبي في الإمكانات) وذلك بهدف توحيـد المواقـف العربية (بكل ما يعنيه من إبعاد أسباب الخلاف والتدخل فـي الـشؤون الداخليـة)، وصولاً لتسخير كل الإمكانات – البشرية، والاقتصادية، والعسكرية- التي تمتلكهـا الدول العربية لخدمة المصالح العربية، ولاشك أن التضامن العربي بهـذا المعنـى الواقعي عنصر لازم لفاعلية أي عمل عربي مشترك يهدف لـيس فقـط لمواجهـة التحديات المشتركة وإعطاء العرب ثقلاً دولياً بل والتدرج بالدول العربية نحو وحدة فعلية وقد أولت المملكة دائماً التضامن العربي اهتمامها الخاص (الحجيلان، 1966: 1945)

أما بالنسبة للسياسة الخارجية في الإطار العربي في فترة ما بعد 1967، فقد جرى في هذه الفترة تحسن كبير في العوامل الداخلية والخارجيـة المـؤثرة علـى السياسة الخارجية للمملكة في إطارها العربي (القباع،1991 : 190)، فوحدة المملكة أصبحت ثابتة وأمنها مستقر وتطورها سريع وشامل لكل القطاعـات، فقـد انتهـت الفترة التي حاولت بها بعض الأنظمة العربية زعزعة اسـتقرار المملكـة وأمنهـا الداخلي (خاصة من خلال حرب اليمن 1962-1967) ولكن بدون جدوى.

هذا الوضع أعطى المملكة ثقة كبيرة بالنفس، وجاء كل هذا في ظل التزايـد الهائل في إمكانات المملكة المالية، وفي ظل تحسن ملحوظ في الظرف الإقليمي في أعقاب حرب 1967، إذ في هذه الفترة بدأت المملكة في ظل تحـسن جميـع هـذه العوامل تلعب دورها الكامل والطبيعي في الإطار العربي والذي عكـسه بوضـوح دورها الرئيس في المواجهة مع إسرائيل ودورها المؤثر كوسيط في الكثيـر مـن النزاعات العربية (الداخلية والإقليمية) وأهم العوامـل المـؤثرة فـي هـذه الفتـرة (الغادري، 1994: 141):

أولاً: العامل الداخلي: ويرتبط هذا العامل بشكل وثيـق بتنـامي الإمكانـات الاقتصادية للمملكة بسبب ارتفاع إيرادات المملكة النفطية، ويعود هذا الارتفاع لعدد من الأسباب:

1- ارتفاع أسعار النفط عدة مرات في هذه الفترة خصوصاً في الأعـوام 1973 على 1981.

2- سيطرة المملكة العربية السعودية على مواردها النفطيـة بحيـث أصـبحت المالك الوحيد لشركة أرامكو، مع الحفاظ في نفس الوقت على التكنولوجيـا المتطورة المستخدمة في صناعة النفط (زكريا، 1997: 25)

ثانياً: العامل الخارجي: يرتبط تأثير هذا العامل علـى الـسياسة الخارجيـة السعودية في هذه الفترة بمجمل التحول الإيجابي الذي طرأ على العلاقات العربية في أعقاب حرب 1967 والذي جاء مرتبطاً بالتغير الحاصل فـي الـسياسة الخارجيـة لمصر في العالم العربي، فاحتلال إسرائيل لأراضي عربية جديدة فـي حـرب 67 ومن ضمنها ارض مصرية (سيناء) غير في أولويات السياسة الخارجية المـصرية، وجعل هدف مصر الرئيس يتمحور حول إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأراضيها، وفي هذا المجال كانت مصر في حاجة لدعم الدول العربية بغض النظـر عـن طبيعـة أنظمتها السياسية وعن انتماءاتها الأيديولوجية وعن تحالفاتها الدولية.

هذا التوجه الجديد لمصر كان له تأثير إيجابي على العلاقات العربيـة وقـد اتضح ذلك في مؤتمر الخرطوم والذي انعقد في الفترة مـن 31 أغـسطس إلـى 1 سبتمبر 1967.

كما أن قدرة المملكة في هذه الفترة على تجسيد طرحها الدائم (منذ عهد الملك عبدالعزيز) بقوة الترابط للقضايا العربية والإسلامية، في حقائق ملموسة دفع المملكة نحو موقع قيادي في العالمين ا لعربي والإسلامي، وذلك لكونها صـاحبة الطـرح والمبادرة ولموقعها المتميز وإمكاناتها الكبيرة في الدائرتين العربية والإسلامية معاً.

كل هذه العوامل والأحداث جاءت لتجعل الظرف الإقليمـي أكثـر إيجابيـة (مقارنة بفترة ما قبل 1967) بالنسبة للسياسة الخارجية الـسعودية فـي الإطـار العربي، فانتهاء الخلافات العربية وتوثيق علاقات المملكة بدول عربية كان علاقاتها متوترة في فترة الحرب العربية الباردة، بمصر خصوصاً بعد وصـول الـسادات- وبسوريا بعد وصول الأسد للسلطة عام 1970 والذي أدى على وصوله لاسـتقرار

واعتدال سوريا، وبالعراق والجزائر واليمن الشمالي بالإضافة لنجاح جهود الملك فيصل في مجال التضامن الإسلامي (معتوق، 1994: 80-85).

ونقلاً عن موقع وزارة الخارجية السعودية على الشبكة العنكبوتية فإن السياسة الخارجية السعودية ترتكز على مبادئ وأسس ثابتة مع شقيقتها الدول العربية ومنها:

1- حتمية الترابط بين العروبة والإسلام، فالمملكة تمتاز بكونها مهد للإسلام ومنبع العروبة، وهذا تأكيد سعودي دائم منذ عهد المؤسس الملك عبدالعزيز طيب الله ثراه وأبناءه من بعده.
2- ضرورة التضامن العربي بما يقتضيه ذلك من التنسيق بين الدول العربية بهدف توحيد المواقف العربية وتسخير كل الإمكانات والموارد التي تملكها الدول العربية لخدمة المصالح العربية.
3- الواقعية المتمثلة في البعد عن الشعارات والمزايدات المغيرة لأمن واستقرار العالم العربي والبعد عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية.
4- الالتزام بمبدأ الأخوة العربية من خلال تقديم الدعم والمساعدة بكافة اشكالها.(موقع وزارة الخارجية السعودية)

4.4. 3 السعودية فاعل جديد:

بيت القصيد في سياق الاستقطاب الإقليمي الراهن هو توظيف الفاعلين الجدد، خصوصاً الحركات ذات الرداءات الإسلامية، بشقيها السني والشيعي، لمصلحة هذا الطرف أو ذاك. وفي هذا السياق، يشير هيرش مثلاً إلى دور السعودية من خلال نفوذها على الحركات السلفية وعلاقاتها المتينة بحركات إسلامية سنية، في مقدمتها جماعة "الإخوان المسلمون" إلى تحريك بعض أدواتها لمواجهة المد الشيوعي المتصاعد في المنطقة، وهو ما يذكر بالدور السعودي في توظيف الجماعات الإسلامية في الحروب الأفغانية في ثمانينات العقد المنصرم (أوتاواي، 2007: 261).

قد يستبعد بعض المتابعين قدرة السعودية والولايات المتحدة على توظيف الجماعات الإسلامية السنية ضد النفوذ الإيراني، خاصة أن هذه الحركات – في أغلبها- معادية للولايات المتحدة الأمريكية. إلا أن التجربة التاريخية (الأفغانية مثلاً) تشير إلى إمكانية هذا التوظيف، من خلال تعبئة المشاعر الدينية (في الحالة الإيرانية الحديث عن المشاعر الطائفية) هذا أولاً، وثانياً، فإن المشهد السياسي الحالي وصعود حدة الاستقطاب الطائفي (السني- الشيعي) في المنطقة- الذي وصل في العراق إلى تخوم الحرب الأهلية، وفي لبنان إلى أزمة خانقة- هو مؤشر آخر على أن احتمال التوظيف متاح. وأخيراً، فإن تحليل نصوص خطابات القوى الإسلامية السنية والشيعية في العراق- مثلاً- يؤكد أن "الطائفية السياسية" تتجذر وتحتل مساحة معتبرة لدى الإسلاميين ويمكن توظيفها بوسائل متعددة في الحرب المتبادلة بين إيران والولايات المتحدة.

أولى القوى والفصائل المرشحة للتوظيف هي القوى العراقية، سواء السنية أو الشيعية. وإذا ما تدهورت الأوضاع الأمنية في العراق إلى مستوى أكبر من الفوضى وفشل العملية السياسية، فإن الساحة العراقية ستصبح ساحة لحروب بالوكالة بين غيران من جهة والنظام الرسمي العربي من جهة أخرى. وقد أشارت بعض التقارير الإعلامية إلى أن العاهل السعودي أخبر نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني- في زيارة الأخير للسعودية- أنه لن يقف مكتوف اليدين في حالة انسحبت القوات الأمريكية وتركت العراق، وهو ما نطبق على دول عربية أخرى متخوفة من النفوذ الإيراني في المنطقة. ولعل اجتماع رايس مع قادة الأجهزة الأمنية لأربع دول عربية (الأردن، مصر، السعودية، الإمارات) في عمان (20 فبراير 2007) دلالة واضحة على الاستعدادات المتعلقة بالاستقطاب الإقليمي (أبورمان، 2007: 84).

على الطرف المقابل، تمتلك إيران نفوذاً كبيراً في أوساط القوى السياسية الشيعية-، وستسعى إلى توظيف واستثمار هذه القوى في سياق المواجهة العسكرية والأمنية والسياسية مع الولايات المتحدة. وقد زادت حدة الاحتكاك بين الإيرانيين والجيش الأمريكي في العراق في الآونة الأخيرة، من خلال الإعلان عن اعتقال إيرانيين في العراق، والاستيلاء من مقاتلين عراقيين على أسلحة قادمة من إيران.

الخاتمة

لقد جاءت هذه الدراسة لتجيب على سؤال الدراسة الرئيسي حول دور المملكة العربية السعودية في النظام الدولي الجديد، ولقد أجابت الدراسة على هذا الـسؤال، من خلال التسلسل في استخدام المناهج العلمية، وكان على رأسها منهج النظم لفهـم تأثير أو تأثير أو تأثر إحدى وحدات النظام الدولي – المملكة العربية السعودية- وقد جاءت الفكرة البسيطة لهذه الدراسة حول "النظم" تبدو الآن وكأنها واحدة من الأفكار التي كانت وليدة عصر لم يعد قائماً، أو على وشـك أن يتغيـر بطريقـة جذريـة وسريعة. فنحن لسنا إزاء فترة او مرحلة أو حقبة مختلفة، لكن ربما عصر مختلف، يكاد أحد أهم أفكاره والتي أطلقت عليه معظم الدوريات الدولية، الـصادرة أخيـراً، تعبير "التحول من الربيع العربي إلى المد الإسلامي" وهنا لابد مـن الإشـارة إلـى الدور الفاعل للمملكة العربية السعودية في التأثير على مسار بعض الثـورات كمـا حصل في اليمن وسوريا والتغيير الجذري في السياسة الخارجية من السياسة الهادئة إلى السياسة المبادرة من خلال طرح المبادرات، وكان هذا التحول قد بدأ بالفعل من خلال دور المملكة في الأزمة العراقية عام 1990 وتلا ذلك مبادرة الملـك عبـدا حول الصراع العربي الإسرائيلي والتي طرحها في العام 2002 في قمـة بيـروت تحت مظلة الجامعة العربية ثم اتفاق الطائف الذي أنهى الحرب الأهلية في لبنـان، وبدأ دور السعودية يتطور حتى أصبحت أحد فواعل النظام الإقليمي جنباً إلى جنـب مع القوى الإقليمية الأخرى لإسرائيل، تركيا وإيران.

وعلى الجانب الدولي فإن انضمام المملكة العربية الـسعودية إلـى مجموعـة العشرين وتأثيرها الفاعل في صندوق النقد الدولي حيث أصبح لها قـوة تـصويتية تعادل 15% من إجمالي قوة الصندوق وأضحت السعودية بما تحتله من قوة نفطيـة عالمية تؤثر في الانتخابات الأمريكية وعلى سبيل المثال ما ذكره مرشـح الرئاسـة عن الحزب الجمهوري (ميت رومني) خلال الانتخابات الداخلية للحزب أنه يريد أن يتخلى تدريجياً عن نفط الشرق الأوسط لكي لا يجعل الرئيس الأمريكي يخضع للملك السعودي، وهذه إشارة واضحة على قوة السعودية كفاعل دولي وكذلك أشـار لـه سيمور هيرش(صحفي أمريكي مشهور في مقال له في مجلة نيويورك الأمريكية بعنوان: تحول

استراتيجي جديد، انظر مجلة السياسة الدولية، العدد 168، أبريل 2007، ص 185. وللتفصيل انظر:

Sey Mour Hersh (2007), Astrategic Shift, The New Yorker, 25-2-2007: www.newyorker.com) من خلال رصد ولقاءات وحوارات مع عدد من المسؤولين والخبراء الأمريكيين عن التحول الكبير في الاستراتيجية الأمريكية بإعادة تشكيل الأحلاف في المنطقة على خلفية الصراع مع إيران وخطورة دورها الإقليمي واحتمال امتلاكها برنامجاً نووياً. وعلى أساس الاستقطاب الثنائي (ضد إيران) تقسم إدارة بوش دول المنطقة والحركات المختلفة بين معتدلة (مع المحور الأمريكي) ومتطرفة (مع المحور الإيراني). هذا التحول هو موضع ترحيب لدى العديد من الدول العربية، بالتحديد المملكة العربية السعودية، التي تستشعر الخطر الإيراني على مصالحها وعلى الإخلال بالتوازن الاستراتيجي في المنطقة بل يذهب هيرش إلى أن التحول الاستراتيجي الأمريكي الجديد هو بمثابة نصر للجناح السعودي في واشنطن، ولجهود الملك عبدا بن عبدالعزيز.

والمفارقة المهمة، التي يلفت هيرش الانتباه إليها، هي أنه بينما تنظر الإدارة الأمريكية إلى الصراع في المنطقة بين "المعتدلين" و"المتطرفين"، فإن الدول العربية (الحليفة للولايات المتحدة وعلى رأسها السعودية) تنظر إليه على أنه صراع بين المعسكر السني والشيعي، وهو ما يشير إلى رجوع الإدارة الأمريكية في علاقتها مع النظم العربية إلى ما يمكن تسميته بـ "صفقة الحرب الباردة" التي تعني أولاً التخلي عن دعوى الإصلاح والدمقرطة خاصة في السعودية، والتضحية بها على مذبح الاعتبارات الأمنية الاستراتيجية الجديدة، وثانياً مقايضة العمل على استقرار النظم العربية الحليفة ودعمها، مقابل الوقوف في وجه إيران ونفوذها الإقليمي.

وظهرت السعودية التي أصبحت تشارك بفاعلية واضحة في قمة العشرين، فأصبحت مشاركتها ذات ثقل إستراتيجي عظيم ودور لوجستي كبير ومهم على ساحة الأحداث الدولية، وتحضرنا هنا حزمة من التساؤلات عن الدور الرائد الذي نترقبه من المملكة العربية السعودية في المساهمة في ترتيب البيت المالي والنقدي العالمي الجديد، فهل سيقتصر الدور السعودي مثلاً على إعادة ضوابط النظام المالي

العالمي؟ أم على صياغة السياسات وسن القوانين وتشريع الأنظمة المالية العالميـة وتنظيمها وضبط تقلباتها؟

ما سبق يؤكد جملة من النتائج. أولا بروز دور إقليمي سعودي أول مرة فـي تاريخ المنطقة الحديث. ثانياً ان بروز الدور السعودي ، يؤكد نمطاً سياسياً عربيـاً، وهو أن سيطرة حالة الخلافات العربية توفر بيئة ملائمة لمصلحة الـدور الإقليمـي لهذه الدولة العربية أو تلك، تبعاً للأوضاع الإقليمية والدولية السائدة، وقبل ذلك تبعـاً لحجم وطبيعة النظام السياسي لهذه الدولة، لكن مع الملاحظة أن هذا لا يسري على جميع الدول العربية الكبيرة.

فطوال أكثر من نصف قرن، وخلال أزمات وخلافـات عربيـة ـ عربيـة عاصفة أحيانا، لم يحدث أن كان للعراق أو لسورية دور إقليمي قيادي أو مؤثر على مستوى المنطقة. فسورية حتى سنة 1970م كانت موضـوعاً لـصراعات الـدول العربية الكبيرة، ثم أصبحت بعد ذلك بقيادة حافظ الأسد لاعباً إقليميا رئيسياً، إلا أنها لم تتجاوز ذلك، وبدأت تتدهور عالمياً حتى وصلت إلى ما وصلت عليه اليوم مـن انهيار في عهد بشار الأسد.

أما بالنسبة للعراق فإنه لم يعرف فترة استقرار سياسي طويلة، وخصوصاً في فترة الانقلابات المتعاقبة. ثم جاء حكم البعـث الثـاني سـنة 1968 بـشيء مـن الاستقرار، لكنه لم يدم أكثر من عشرة أعوام. فقد حاول صدام حسين مـن خـلال حربه مع إيران سنة 1980م، وباجتياحه الكويت 1990م، أن يفرض سيطرته على الجزيرة العربية والخليج، ومن هناك على بقية المشرق العربي.

لكنه اصطدم في ذلك بالاستراتيجيا الأمريكية، وبمـصالح الـدول العربيـة الكبيرة الأخرى، وبالتالي انتهت مغامرته إلى انهيار العراق أخيراً تحت الاحـتلال. الدولة الوحيدة التي تمتعت بدور قيادي إقليمي مؤثر كانت مصر الناصـرية حتـى هزيمة حزيران/يونيو 1967. وكانت السعودية في عهد الملك فيصل هي خـصمها الرئيسي آنذاك. وما سمح لمصر بأخذ هذا الدور الإقليمي، إضـافة إلـى حجمهـا وموقعها، هو ما كان يعرف بـ"الحرب العربية الباردة".

في الحالة الراهنة لا يمكن القول إن السعودية تقوم بدور ريادي مشابه، وذلك لأسباب يتعلق بعضها بالسعودية نفسها، وبعضها الآخر بطبيعة المرحلة. ما يمكـن قوله هو أن السعودية حالياً تضطلع بدور إقليمي يسمح لها أكثر من غيرها بالمبادرة إلى التصدي لمهمة التأثير في اتجاه الأحداث.

في هذا الإطار ظهرت جملة من التطورات جعلت بروز دور إقليمي سعودي نتيجة طبيعية، ويأتي في مقدمة ذلك انهيار النظام الإقليمي العربي، وتغير القيادة في السعودية، وتراجع الدور المصري بعد الثورة لا بل وخلال عهد حسني مبار. وفي السياق نفسه يأتي فشل السياسة الأمريكية في الوقت الذي أصبحت الولايات المتحدة طرفاً إقليمياً من خلال احتلالها العراق، ووجودها العسكري المباشر في المنطقة. ثم يأتي بعد ذلك تمدد النفوذ الإيراني كعامل محفز فرض على السعودية، في ظل حالة الضعف العربي، أن تأخذ زمام المبادرة.

بقي سؤال هو: هل نجح الدور الإقليمي السعودي في تحقيق أهدافه؟ يصعب القول إنه نجح في ذلك. فاتفاق مكة تعرض للانهيار بسبب الصراع الفلـسطيني ـ الفلسطيني بشكل رئيسي، والأزمة اللبنانية لا تزال تراوح في مكانها.

والخلافات (المصالحات) العربية تجعل مهمة الـدور الإقليمـي لأي دولـة أصعب مما يبدو عليه الأمر. ثم هناك حقيقة أن الدور السعودي لا يزال في بداياته. لكن، وقبل ذلك كله، يبقى ان مستقبل وفاعلية الدور الإقليمـي المـستجد للريـاض يعتمدان على فهم المملكة السعودية لهذا الدور، وتعريفها لـه ولحـدوده وأهدافـه، وبالتالي مدى استعدادها لمواجهة ما يحتاج إليه، وكما تحدده هي، من متطلبات مـن النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية، وهي متطلبات كثيرة ومكلفة.

حتى الآن يرتبط بروز الدور الإقليمي السعودي، بصورة أساسية، بعدد مـن ملفات الأزمات الإقليمية الساخنة. ماذا بعد ذلك؟

هل سيبقى أفق هذا الدور ضمن حدود الملفات؟ ماذا تريد السعودية من هـذا الدور محلياً وإقليمياً؟ هل التغير الذي يعكسه بروز الدور السعودي مجرد اسـتجابة فرضتها ظروف تاريخية أم ظروف ما سمي "بالربيع العربي"، أم هو تغيـر فـي

مضمون الاستراتيجيا السعودية؟ هذه وغيرها من الاعتبارات هي التي ستقرر في الأخير طبيعة هذا الدور السعودي والمصير الذي ينتظره.

ولكن الباحث يرى أن هناك بعد جديد وتغير جذري في الدور السعودي كدولة إقليمية كبرى اقتصادياً وسياسياً.

المراجع

أ- المراجع العربية:

إبراهيم، حسين توفيق (1992)، الفكر العربي وإشكالية النظام العالمي الجديد، دراسة تحليلية نقدية، **شؤون عربية**. (69).

الأعظمي، وليد حمدي (1992)، **العلاقات السعودية الأمريكية وأمن الخليج**، لندن: دار الحكمة.

أوتاواي ، مادينا، (2007)، **دور الأطراف غير الحكومية في تعزيز عملية التغيير في : مجموعة من الباحثين، التحولات الراهنة ودورها المحتمل في إحداث التغيير في العالم العربي**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط2، أبوظبي.

برهومة، محمد (2011)، التحالفات المتغيرة: العلاقات الإقليمية في مرحلة ما بعد الثورات العربية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 186، المجلد 46.

الجحني، علي بن فايز(1999)، مرور مئة عام على ملحمة الإنجاز والإعجاز، **مجلة النادي الأدبي**، حائل، السعودية، إبريل، متوفرعبر: http//www.adabihail.gov.sa/maga.php

الجديع، عبد الرحمن محمد (1999)، **السياسة الخارجية السعودية**: الثوابت والممارسة، مطابق الفرزدق التجارية، الرياض.

الجميل، سيار (1997)، العولمة، أهداف الغرب والقوميات الأسيوية ومتغيرات النظام العالمي الجديد، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 217، ص66.

حتي، ناصيف يوسف (1999) **التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاسه على النظام الإقليمي العربي في: العرب وتحديان النظام العالمي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الحديثي، خليل (2003)، **الوسيط في التنظيم الدولي**، دار الثقافة، سوريا، الطبعة الأولى.

حمدي، طاهر (1991)، **المملكة العربية السعودية: تاريخ وواقع**، دار الإشعار للطباعة.

خميس، بلال عبدالفتاح (2005)، **تهديد الأمن القومي العربي في ظل النظام الدولي الجديد، 1990-2003،** رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، الجامعة الأردنية.

الدخيل، خالد، (2007)، **مجلة الدراسات الفلسطينية،** العدد 2072.

الراجحي، صالح عبدا (1998)، **العلاقات السعودية – الخليجية،** في كتاب: السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية في مائة عام، وزارة الخارجية السعودية، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض.

رشيد، حيدر (1995)، العوامل المختلفة لنشأة وتفكك النظام العالمي الجديد، **جريدة الدستور،** العدد رقم 9964، 1995/5/23.

الرفاعي، عبد العزيز، (1978)، **بناء المملكة العربية السعودية في التاريخ الحديث،** الإسكندرية: منشأة المعارف.

أبو رمان، محمد (2007)، الفاعلون الجدد وإعادة ترتيب قواعد اللعبة الإقليمية، **مجلة السياسة الدولية،** العدد 168، مجلد 44.

زكريا، جمال (1997)، **مشكلات الأمن في الوطن العربي،** الإمارات: مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية.

زهران، جمال (1991)، أزمة الخليج في مواجهة النظام العالمي الجديد، **السياسة الدولية** (103).

سعيد، عبد المنعم (1988)، النظام الدولي في التسعينيات، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، **سلسلة بحوث سياسية،** مصر.

سعيد، عبد المنعم (1991)، **الحقيقة والخيال: مصر والجماعة الأوروبية 1992،** في هناء خير الدين وأحمد يوسف احمد (محرران) مصر والجماعة الاقتصادية الأوروبية 1992، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية.

سعيد، عبد المنعم (1991)، حرب الخليج والنظام العالمي الجديد، **مجلة العلوم الاجتماعية،** العدد الأول.

سعيد، عبد المنعم (1994)، **ما بعد الحرب الباردة**: النظام الدولي بين الفوضى والاستقرار، في مصطفى الحمارنة (محرر)، العرب في الاستراتيجيات العالمية، عمان: مركز الدراسات الاستراتيجية (الجامعة الأردنية).

سعيد، محمد السيد (1992)، **مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج**، سلسلة عالم المعرفة: الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

سلامة، غسان (1980)، **السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية منذ عام 1945**: دراسة في العلاقات الدولية، معهد الإنماء العربي، بيروت.

سليم ، محمد السيد، (1989)، **تحليل السياسة الخارجية**، جامعة القاهر، مركز البحوث والدراسات السياسية.

سليم محمد السيد (1998)، **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة، بروفشنال للإعلام والنشر.

سليم، محمد السيد، وآخرون (1994)، **النظام العالمي الجديد**، مركز البحوث والدراسات السياسية القاهرة.

شبيب، جمال الدين (2011)، الشرق الأوس الجديد بين الثورات العربية والمشاريع الصهيونية، **مجلة الوحدة الإسلامية**، العدد113، أيار، الكويت.

شرف، أحمد، (1992)، **مسيرة النظام الدولي قبل وبعد حرب الخليج**، دار الثقافة الجديدة.

الشملان، أسعد بن صالح (2001)، **السياسة الخارجية للملكة العربية السعودية على المستوى الدولي**: العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، كتاب: ندوة السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية في عهد خادم الحرمين الشريفين "الملك فهد بن عبد العزيز" وزارة الخارجية السعودية ومعهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض.

صبحي، ناصيف يوسف (1995)، أي هيكل للنظام الدولي الجديد، **مجلة الفكر**، العدد 43.

أبو طالب، حسن (2007)، الدور السعودي حدود الاشتباك مع شأن معقد، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 170 أكتوبر، المجلد 42، ص119-121.

الطعان، عبد الرضا (د.ت)، **الأيديولوجيـة والنظـام الـدولي الجديـد**، الجامعـة المستنصرية، بغداد.

أبو عامود، محمد سعيد ، واقع العلاقات (السعودية) الإيرانية- رؤيـة مـستقبلية-، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 141، يوليو، 2001، ص218.

عبد الفتاح، سمير (1996)، **انهيار الإمبراطورية السوفيتية**، نحو نظام عالمي جديد أحادي القطبية، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

عبد المجيد، أحمد عصمت (1992)، جامعة الدول العربية والنظام العالمي الجديـد، **مجلة شؤون عربية**، العدد 71 أيلول، جامعة الدول العربية ، القاهرة.

عبد الناصر، وليد محمود (2012)، المعادلات الحديدية: تحولات موازين القوى في النظام الدولي، **مجلة السياسة الدولية** العدد 187 المجلد 47.

عبدالرحيم فقرا، **الثورات العربية ومستقبل القوة الأميركية**، قناة الجزيرة، حلقـة 6 سبتمبر 2011.

العبدا ، رضوان راضي (1990)، **الأبعاد السياسية للتطور في النظام الدولي**، في: مصطفى الحمارنة (محرر)، العرب في الاسـتراتيجيات العالميـة، عمـان: مركز الدراسات الاستراتيجية (الجامعة الأردنية).

العطية، غسان (1986)، ضرورة نظام إقليمي عربي في عالم متعـدد الأقطـاب، **مجلة المنار**، العدد 17.

العمري، بكر هاشم (1990)، "**السياسة الخارجية السعودية بين النظرية والتطبيق**، جدة: مكتبة مصباح.

عيسى، محمد عبد الشفيع (2011)، بعض التطورات الأخيرة فـي هيكـل النظـام الدولي، محاولة موجزة في تصنيف العالم، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 21، تصدر عن الجمعية العربية للعلوم السياسية، بيروت.

عيسى، محمد عبد الشفيع (2011)، بعض التطورات الأخيرة فـي هيكـل النظـام الدولي، محاولة موجزة في تصنيف العالم، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 21، تصدر عن الجمعية العربية للعلوم السياسية، بيروت.

غورباتشوف، ميخائيل (1988)، **عملية إعادة البناء والتفكير السياسي الجديد لنـا وللعالم أجمع،** ترجمة وليد مصطفى وآخرون، عمان، دار الكرمـل للنـشر والتوزيع.

فهمي، عبدالقادر (1997)، **النظام السياسي الدولي**، دراسة في الأصول النظريـة، عمان، دار وائل للنشر.

القطاطشة، محمد (2011)، **محاضرات ألقيت على طلبة مادة العلاقات الاقتـصادية والنظام السياسي الدولي،** برنامج الماجستير ، ف1، 2011، 2012، جامعة مؤتة (غير منشورة).

القطاطشة، محمد حمد (2002)، دور القوى الإقليمية غير العربية في مستقبل الأمن الإقليمي، **مجلة الآداب والعلوم الإنسانية**، جامعة المنيا، العدد 46

أبو لبدة، نظمي (2001)، **التغيرات في النظام الدولي وأثرها على الأمـن القـومي العربي،** دار الكندي، عمان، الطبعة الأولى.

مجلس التعاون لدول الخليج العربية (2011)، صادر عن مركز الخليج للدراسـات الاستراتيجية.

محروس، صادق (1995)، المنظمات الدولية والتطورات الراهنة في النظام الدولي، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 122: أكتوبر، القاهرة.

محروس، صادق (1995)، المنظمات الدولية والتطورات الراهنة في النظام الدولي، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 122: أكتوبر، القاهرة.

محمد، احمد طه (1992)، التحولات السياسية في آسيا والنظام العـالمي الجديـد، **السياسة الدولية**، العدد 108.

محمد، أحمد طه (1992)، التفكك الدولي والنظام العالمي الجديد، **السياسة الدولية**، العدد 109.

مدني، نزار عبيد (1981)، المرتكزات الأساسية لسياسة المملكة العربية الـسعودية الخارجية، **مجلة الدبلوماسي**، العدد الأول، ص71.

مرداد، جميل محمود (1991) **أثر البعد الديني في صنع القرار السياسي الخارجي السعودي، في كتاب: السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية في مائة**

عام، مرجع سابق الصويغ، عبد العزيز ، الإسلام في السياسة الخارجية السعودية، أوراق للنشر والأبحاث، الرياض.

المشاط، عبد المنعم (2008)، الخليج العربي في الاستراتيجية العالمية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 171، مجلد 43، ص30.

المشاط، عبد المنعم، (2008)، الخليج العربي في الإستراتيجية العالمية، **مجلة السياسة الدولية،** العدد 171، السنة 44، يناير.

أبو المعاطي، فاروق علي (2006)، جولة الملك عبدا بن عبدالعزيز الآسيوية وأهداف التوجه السعودي نحو الشرق، **مجلة شؤون خليجية** العدد 15، ربيع 2006، ص2.

مغاوري، شلبي علي (2008)، النموذج السعودي في التنمية: الثوابت والمتغيرات، **مجلة السياسة،**ا لعدد 171، السنة الرابعة والأربعون، ص44.

مقلد، إسماعيل صبري، (1984)، **العلاقات السياسية الدولية،** دراسة في الأصول والنظريات، الكويت، مطبوعات جامعة الكويت.

المنصور، منصور عبدا (1999)، **السياسة الخارجية السعودية في الإطار العربي**: الدور السعودي وأهم العوامل المؤثرة فيه، كتاب: السياسة الخارجية المملكة العربية السعودية في مائة عام .

مورغانثو، هانز (1965)، **السياسة بين الأمم،** ج1، ترجمة خيري حماد، القاهرة: الدار الضوئية للطباعة والنشر.

النبراوي، فتحية، (1988)، **الخليج العربي**: دراسة في تاريخ العلاقات الدولية، الإسكندرية: منشأة المعارف.

هادي، رياض عزيز (1996)، **العالم الثالث والنظام الدولي الجديد،** جامعة بغداد.

هلال، علي الدين (1995)، **النظام الدولي الجديد الواقع والراهن واحتمالات المستقبل.**

هنتنجتون، صموئيل، (1998)، **صدام الحضارات**: إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة: طلعت الشايب، القاهرة، دار سطور.

هيكل، محمد حسنين (1999)، **العرب على أعتاب القرن الواحد والعـشرين**: فـي العرب وتحديات النظام العالمي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

هيكل، محمد حسنين (2001)، **حرب الخليج وأوهام القوة والنصر**، المصرية للنشر العربي والدولي، الطبعة الثانية. متوفر عير : http:www.islamonline.net الموقع الإلكتروني لجامعة الدول العربية.

ب- المراجع الأجنبية:

William M. Carpenter (2000), **Asian Security Handbook**, David G. Wiencek Published by M.E. Sharpe.

Boulding, Kenneth, **Conflict and Defense a general theory**, IV. Y Harper Tourch Books

Bruce M. Russett and Harvey Starr, (1960), World Poltics: the Menu for Choice (San Francisco: W. H . Freeman and Co., PP. 148-149, and Clifford German, A Tentative Evaluation of World Power" **Journal of conflict Resolution**, Vol. 4no.

Donnelly. Jack, (2000), **Realism and International Relations**: Territorial sovereignty and balance of power are important assumptions of the realist school in International Relations;, Cambridge University Press.

Dukes, Paul, (1989), **The Last Great Game**: USA Versus USSR. London: Printer Publishers.

Gaddis, John Lewis (1991), **Toward the Post – Cold War World**, Foreign Affairs, vol. 70, No.2.

Goldstein, Joshua, (1988**), Long Cycles, Prosperity and War in the Modern Age** (New haven, Conn: Yale University Press.

Hoffman, Stanely, (1990), **A New World and Its Tucker Troubles**, Foreign Affairs, vol. 69, No4.

Holsti, K.J, (1967), **International Politics**, A frame work for Analysis Prentice – Hall.

Japan Land of Rising Aerospace , (1983), **Astronautics and Aeronautics** (September 1983).

Kahn, Herman and Nathony, J. Wiener (2000**), The Next thirty- Three years**: A Framework of Speculation, In: Daniel Bell, Ed. Toward the Year: work in Progress (Boston: Houghton Mifflin)

Kegley and Wildopf (1980), **World Politics: Trend and Transformation**, PP. 325-326, and world Armament and Disarmament, In: SIPRI yearbook, P. xxii.

Keutshc Karl and S. A. Burrell (1957), **Political Community and the North Atlantic Area** (Princeton, N.J., Princeton University Press.

Kissinger, H (1976), **Detente with the Soviet Union, in pranger**, R., (editor) Détente and Defense, Washington D.C: American Enterprise Institution for public Research, 1976.

Larana, Enrique et al. (1994), **On new social movements see**., eds. New Social Movements: From Ideology to Identity, Temple University Press.

Nye, Joseph (1990), **The Changing Nature of World Power**, Political Science Quarterly, vol. 105 No2.

Nye, Jospeph and Keohane, Robert, (1977), **On "interdependency" "complex interdependence**" see Power and Interdependence: World Politics in Transition, Little, Brown and Company, 1977.

Nyne, Joseph (1990), **Bound to Lead**, New York: Basic Books.

Rosenau, James (1989), **Capabilities and Control in an Interdependent World**.

Saaty, Thomas L. and Mohammad W. Khouja (1976), A Measure of World Influence, **Journal of Peace Studies**, No. 2 , PP48-51.

Smith, Colin and Shyam Bhatia (1980), **Stealing the Bomb for Pakistan**, World Press Review (27March 1980).

Ted Galen Carpenter (1991), **The New World Disorder**, Foreign Policy, No8.

Waltz, Kenneth, (1979), **Theory of International Politics**, Reading, Mass: Addition Weasley.

World Bank, **World Development Report**, (19878),, Washington, D.C: the Bank 1987, table 3, p207.